المملكة المغربية

التنمية المستدامة في المغرب

الإنجازات والآفاق

من ريو إلى ريو +20

يونيو 2012

الفهرس

1 تمهيد

2 الملخص التنفيذي

6 الحكامة الجيدة: من التمثيلية إلى المشاركة
6 1. المرجعية الثقافية للمملكة
6 2. تطور الحكامة الوطنية: التعديل الدستوري
8 3. تطور الحكامة على المستوى الجهوي: مقاربة مجالية
9 4. تطور دور المجتمع المدني
10 5. الحكامة العالمية للتنمية المستدامة: التنفيذ

12 الدعامة الاقتصادية: من الإصلاحات إلى الاستراتيجيات القطاعية
13 1. تعزيز الإطار الاقتصادي
15 2. الوسائل الخضراء الشاملة المطبقة على الاقتصاد الأسمر

19 الدعامة الاجتماعية: انتقال تدريجي
19 1. تطور القطاع الصحي
21 2. التربية: تحديات التعميم والجودة
24 3. محاربة الفقر والإقصاء
26 4. فك العزلة عن العالم القروي والتحكم في التمدن

28 الدعامة البيئية
28 1. التزام حتمي: تفعيل العمل الحكومي الجاري
32 2. المناخ: تأثير محلي، وتحدي شامل
34 3. التدبير المندمج للماء
35 4. الغابات والتنوع البيولوجي: غنى ومجهودات من أجل الحفاظ عليها
37 5. بين البحر والمحيط: المغرب بلد ساحلي

40 التحديات والآفاق
40 1. الميثاق الوطني للبيئة التنمية المستدامة
41 2. الاقتصاد الأخضر في المغرب كيف ينظم التحول؟
42 3. النمو الأخضر والقضاء على الفقر: رؤية المغرب

46 خاتمة

47 مرفق : توصيات منتدى شباب الثانويات التأهيلية

تمهيد

تنظر المملكة المغربية لمؤتمر ريو + 20 بترقب كبير وبتساؤل مشروع حول ما قام به المجتمع الدولي بعد قمة ريو الأولى في سنة 1992. بتساؤل، لأن المهمة لا تزال صعبة لكي يبقى كوكب الأرض، خلال القرن 21 قادرا على الاستمرار في توفير وسائل العيش للبشرية. بالتأكيد، منذ مؤتمر ريو المنعقد سنة 1992 أدركنا المخاطر التي يمكن أن تؤدي لها، بشكل متباين، أنماط عيشنا. كما استشعرنا أهمية التعبئة الاستباقية للشعوب والحكومات لمواجهة التحديات الواجب رفعها والمرتبطة بالإشكاليات المناخية والبيئية والديموغرافية والاجتماعية. لكننا كذلك واعون بأننا نفضل دائما المدى القصير، علما أن الاستدامة يجب أن تكون هي دليلنا وفي صلب توجهاتنا.

وهذا ما أكد عليه جلالة الملك محمد السادس برؤية وتبصر خلال مؤتمر جوهانسبورغ، بأن محدودية التقدم المسجل في تنفيذ إعلان (ريو) منذ اعتماد «مذكرة 21»، تطرح عدة علامات استفهام لمعرفة الأسباب الحقيقية التي حالت دون التطبيق الكامل للبرامج التي جاءت بها هذه المذكرة. وقد طرح جلالته سؤالا على هذه القمة، لازال مطروحا بحدة، وهو ما هي الإجراءات التي قام بها المجتمع الدولي للقضاء على الفقر الذي يصيب أكثر من 25 في المئة من البشرية وضمان العيش الكريم للسكان المعوزين؟ ألن تشكل مختلف الهزات والأزمات العنيفة التي عرفها العالم حججا قوية لإقناع المترددين بأن تحقيق التنمية المستدامة تخص الجميع و انها مسؤولية مشتركة؟ .

كما تنظر بلادنا إلى هذه القمة بإيجابية ودينامية وانخراط جاد، لأن مسلسل التحضير لمؤتمر ريو مستمر بفضل جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص، وأيضا بفضل منظمة الأمم المتحدة التي أعطت الفرصة لجميع الأطراف المعنية في إطار التحضير لهذه القمة لتدلي برأيها محققة بذلك ولأول مرة أكبر عملية تشاورية.

فهي كذلك دينامية مؤسساتية، نابعة مكن الإرادة السياسية، نظرا لأن بلادنا تشارك منذ بداية هذا القرن بحزم في إرساء أسس التنمية المستدامة. فقد جاء التعديل الدستوري، ليكرس قيم العدالة والتعددية والتنوع والتسامح، ويضمن ممارسة الحريات الشخصية والجماعية، وكذا ليعزز حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية.

جاء كذلك الدستور الجديد أيضا ليدعم التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية التي تشكل القاعدة المعتمدة في المملكة المغربية. كما أن ميثاق البيئة والتنمية المستدامة، الذي بنت أرضيته كل شرائح المجتمع المغربي، رسخ روح المسؤولية بالمحافظة على البيئة التي أصبحت تشكل مصدر اهتمام دائم لجميع المغاربة.

انها كذلك دينامية عملية ، سيتم تكريسها من خلال الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي توجد في طور الإنجاز، والتي ستتضمن المشاركة والمسؤولية لكل الأطراف المعنية، لتكون بذلك قاطرة لشبابنا وأجيالنا القادمة.

وإنها أيضا دينامية مفتوحة على الجميع، حيث تم الحرص على أن نعطي في إطار مسلسل إعداد هذا التقرير، الكلمة لكل الطاقات لتدلي برأيها. وبلا شك، أن السياسات العمومية هي التي تعطي دفعة قوية لجل المبادرات في كل المجالات، حيث تم جرد ما تقوم به من منجزات ومشاريع في هذا التقرير، لكن أيضا تم تثمين كل ما قامت بها الجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني والجامعات وكل المواطنين.

وإن المملكة المغربية بالتزامها بالتنمية المستدامة، تنضم لجهود المجتمع الدولي وتتحمل كذلك مسؤوليتها اتجاه شعبها. ونحن مطالبون بقياس مدى التزام الجميع في إنشاء حضارة مستدامة ببلادنا، التي تعرف هشاشة مرتفعة بفعل تغير المناخ و ندرة المياه والتمدن العشوائي وانتشار الفقر أسوة بمعظم الدول الإفريقية.

أملنا أن يجسد هذا التقرير، أن التنمية المستدامة تبقى قضية المغاربة أجمعين من خلال ثقافتهم العريقة المبنية على التوازن وحب الطبيعة.

الملخص التنفيذي

يخلد مؤتمر «ريو + 20» الذكرى العشرين لانعقاد قمة الأرض بريو سنة 1992.عشرون سنة من الجهود المبذولة لتفعيل مبادئ التنمية المستدامة خصوصا في إطار المذكرة 21 والاتفاقيات الثلاثة المنبثقة عن هذه القمة (اتفاقية مكافحة التصحر، اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ).

وبهذه المناسبة، حرصت المملكة المغربية بدورها على إعداد حصيلة الإنجازات في مجال التنمية المستدامة التي تحققت خلال عشرين سنة الأخيرة.

لقد شكل المغرب ملتقى الحضارات ونقطة تقاطع تجمعات جهوية كبرى، وذلك بفعل موقعه الاستراتيجي المتميز بإطلالته على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبكونه نقطة ربط بين القارة الأوروبية وإفريقيا (مضيق جبل طارق).

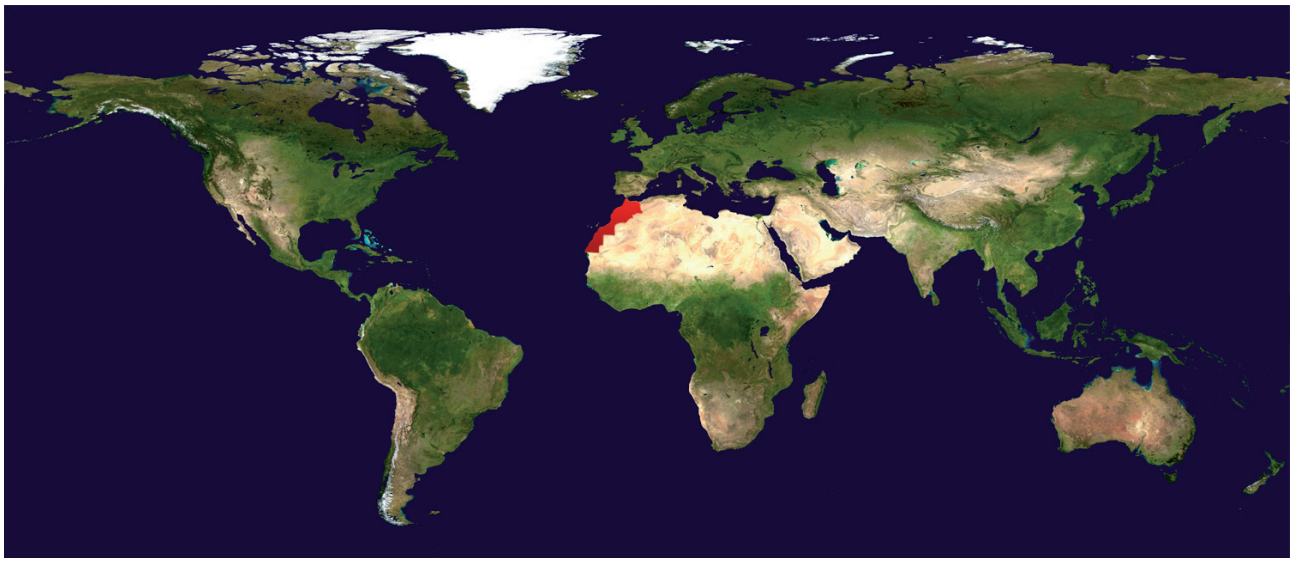

الشكل 1: الموقع الجغرافي للمغرب

فخلال العشرين سنة الماضية، عرف المغرب تطورا اقتصاديا في سياق يتسم بالهشاشة وبإكراهات هامة، منها بالخصوص تراجع الموارد المائية، حيث تقلصت وفرة المياه من 2 560 متر مكعب/فرد/سنة سنة 1960 إلى 730 متر مكعب/فرد/سنة سنة 2010.

وقد تفاقم هذا الوضع مع تأثيرات تغير المناخ. هذا بالإضافة إلى الطلب المتزايد على مصادر الطاقة و الاعتماد على مصادر طاقة خارجية تكلف 11% من الناتج الداخلي الخام.

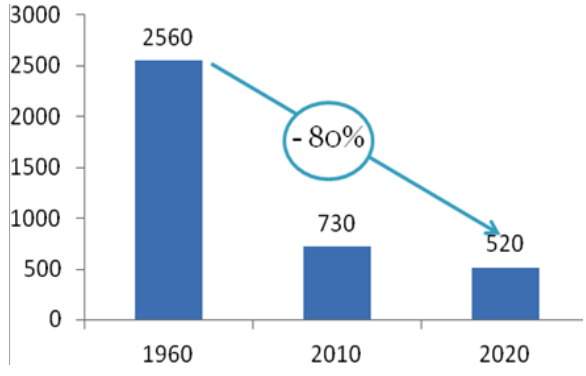

الشكل 2: تطور توفر الموارد المائية (متر مكعب/فرد/سنة)

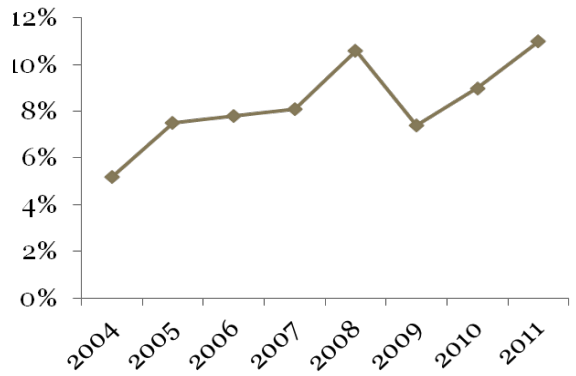

الشكل 3: تطور الفاتورة الطاقية (% من الناتج الداخلي الخام)

على الرغم من العوامل السالفة الذكر، وتكريسا لتوجهاته الليبرالية ، عمل المغرب، خلال العشرين سنة الماضية، على تسريع وتيرة إنجازاته تجسدت في العديد من الأوراش البنيوية ذات الأهمية ، نذكر منها ما يلي:

- تعزيز الإطار الاقتصادي والتوجه الليبرالي: خفض المديونية والحفاظ على التوازنات الماكرو–اقتصادية وخلق عدة مناطق للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية ومع الدول العربية وتركيا.
- وضع البنيات التحتية الكبرى للنقل من خلال سياسة الأوراش الكبرى كالطريق السيار والموانئ والمطارات.
- ضمان الأمن المائي والغذائي، من خلال:
  - سياسة إنجاز السدود؛
  - إصدار قانون الماء رقم 10–95؛
  - إحداث المجلس الأعلى للماء والمناخ؛
  - تجربة تحلية مياه البحر؛
  - اعتماد مخطط المغرب الأخضر الفلاحي بهدف تحقيق العصرنة والتنافسية في هذا المجال، وكذا المواكبة الاجتماعية وتشجيع البحث الزراعي.
- تنفيذ سياسات قطاعية طوعية، وذلك بتنفيذ عدة برامج منها:
  - استراتيجية الإقلاع الصناعي؛
  - الرؤية 2020–2010 للسياحة، مخطط «رواج» للتجارة؛
  - مخطط المغرب الرقمي (التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل)؛
  - مخطط الصيدالبحري آليوتيس؛
  - الإستراتيجية اللوجستيكية 2020؛
  - إستراتيجية المغرب للإبداع.
- تعزيز التنمية البشرية، ومن أهم الأوراش المنجزة:
  - تحسين العناية قبل وبعد الولادة؛
  - إحداث التأمين الصحي الإجباري؛
  - تعميم التمدرس (99% سنة 2009)؛
  - إصلاح الجامعة وجعلها مستقلة بذاتها؛
  - الرفع من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي التي كانت تناهز 14%سنة 1992 لتصل إلى 92% سنة 2012 وذلك بفضل برنامج التزود الجماعي بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي؛
  - الرفع من نسبة كهربة المجال القروي من 15% سنة 1992 إلى 97.4% سنة 2012 وذلك بفضل البرنامج العام للكهربة القروية (PERG).
- تحقيق التضامن الاجتماعي، ومن بين المنجزات المحققة في هذا الشأن نذكر منها:
  - البرنامج الوطني للطرق القروية (المرحلة الأولى للبرنامج : رفع نسبة الربط من 36% إلى 54% في الفترة الممتدة من 1995 إلى2005 /المرحلة الثانية للبرنامج : رفع نسبة الخدمة من 54% إلى 80% خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015)؛
  - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (المرحلة الأولى: 23 000 مشروع خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2011)؛
  - نظام المساعدة الطبية (RAMED) لفائدة الفئات المعوزة؛
  - تعزيز صندوق المقاصة، الذي يهدف إلى دعم المواد الأساسية، حيث تم صرف بما عادل 20% من نفقات ميزانية 2011.
- تعزيز الوعي البيئي وتعميم مبدأ المسؤولية البيئية، التأهيل البيئي:
  - البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة (PNA) البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها (PNDM) إضفاء الطابع المؤسساتي للتنمية المستدامة (الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والقانون الإطار والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة)؛
  - خلق المركز المغربي للإنتاج النظيف.

وهكذا، وبفضل هذه الديناميكية، فإن حصيلة المنجزات خلال 20 سنة الأخيرة تعتبر على العموم جد إيجابية.

المؤشر	1992	2012
الساكنة	ما يقارب 22.5 مليون	ما يقارب 32 مليون
التزايد الطبيعي لعدد السكان	2.2%	1.32%
أمد الحياة	65	74.8
الناتج الداخلي الخام	28.7 مليار دولار	96 مليار دولار (2011)
ناتج الدخل الخام //فرد	1 150 دولار	3 200 دولار
نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي	14%	92%
نسبة كهربة الوسط القروي	15%	97.4%
نسبة الربط بالشبكة الطرقية بالوسط القروي	30%	86%
مساحات المجالات المحمية	70 380 هكتار	750 000 هكتار
إعادة التشجير/التجديد الغابوي	20 000 هكتار	40 000 هكتار
نسبة الفقر	16.5%	(2008) 8.8%
نسبة الفقر المدقع	3%	0.6%
النسبة الصافية للتمدرس	52.4%	(2010) 93.6%
نسبة الأمية	58%	(2010) 39%

يمكن تلخيص تطور مسار المغرب منذ 20 عاما في بناء مشروع مجتمعي قائم على التنمية المستدامة في ثلاث مراحل كبرى :

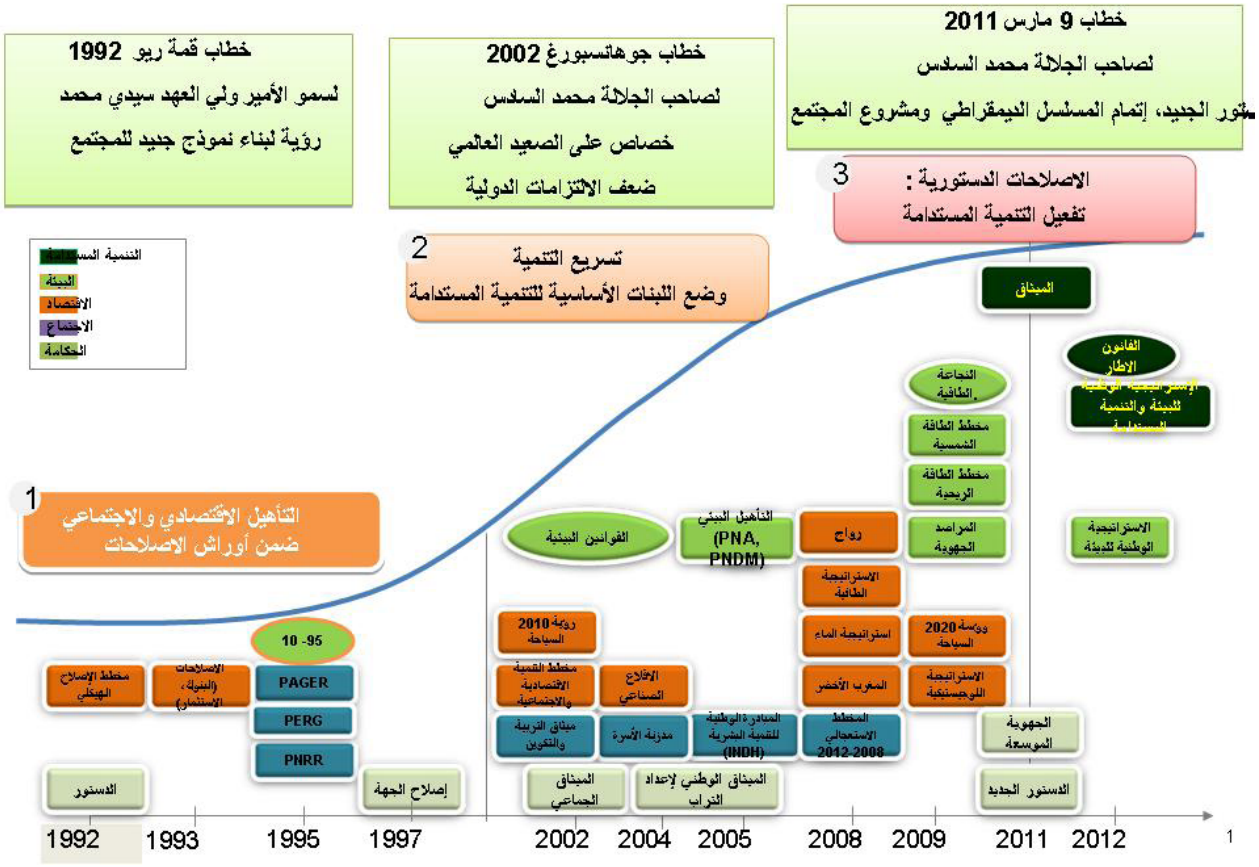

الشكل 4: مسار المغرب والأحداث البارزة

لقد تم تحليل حصيلة منجزات المغرب وفق أربع محاور وهي:

- محور الحكامة؛
- المحور الاجتماعي؛
- المحور الاقتصادي؛
- المحور البيئي.

وأبرز هذا التحليل أن مختلف الأوراش التي انطلقت في المرحلة الأولى مكنت من الاستجابة للحاجيات المستعجلة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية. قد تم توحيدها في مشروع اجتماعي، تمت صياغته من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس وتعمل على تحقيقه كل القوى الحية للأمة المغربية؛ من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص وما إلى ذلك.

وتجدر الإشارة أن سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمر عبر ثلاثة مراحل أساسية ومترابطة ومتكاملة فيما بينها:

المرحلة الأولى : التأهيل الاقتصادي والاجتماعي

بعد برنامج التقويم الهيكلي الذي تم بشراكة مع صندوق النقد الدولي في الفترة الممتدة من 1981 إلى 1994، شرع المغرب في نهج سياسة تحرير اقتصاده مع تعزيز بعض القطاعات الصناعية الحيوية الموجهة للتصدير وقطاع الخدمات. وموازاة مع ذلك، انصبت الاستثمارات العمومية حول المشاريع الاجتماعية الكبرى بهدف فك العزلة عن العالم القروي ونخص منها بالذكر: البرنامج العام للكهربة القروية، والبرنامج الوطني للطرق القروية وكذا برنامج التزود الجماعي بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي. كما تميزت هذه المرحلة بإصلاحات كبرى للقطاع المالي وخصوصا النقدي.

المرحلة الثانية : وضع أسس التنمية وتسريع وتيرتها

تتجلى هذه المرحلة في تسريع وثيرة الإصلاحات المؤسساتية والقانونية خصوصا تلك المتعلقة بالمحور الاجتماعي كتعديل مدونة الأسرة.

كما ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تعبئة مجتمعية هامة وتجنيد طاقات بشرية وجمعوية هائلة. وعلى المستوى الاقتصادي، مكنت الإستراتيجيات القطاعية الكبرى من وضوح الرؤيا، كما مكنت من تحقيق دمج منهجي للشق الاجتماعي خصوصا من حيث خلق فرص الشغل، وكذا الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي بصفة تدريجية في هذه الاستراتيجيات .

المرحلة الثالثة : الاستكمال الديمقراطي و تنفيذ التنمية المستدامة كمشروع مجتمعي

- 8 فبراير 2011 : اعتماد مسلسل تنفيذ الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
- 9 مارس 2011 : دعوة صاحب الجلالة محمد السادس في خطاب العرش للأمة المغربية للانكباب على تهيئ نص دستوري جديد، حيث تمت بلورته باستشارات واسعة على الصعيد الوطني، واعتماده عبر استفتاء بالأغلبية الساحقة. وقد فتح الدستور الجديد حقبة جديدة لانتقال المجتمع المغربي نحو دولة الحق والقانون.

ويعد النص الدستوري الجديد الذي ارتكز على المبادئ المتعارف عليها عالميا والذي تم إغناؤه بالتجارب الدولية، شدد على أن التنمية المستدامة حق لكل مواطن.كما شرع المغرب، اليوم، في تنفيذ ورش لتحقيق تناسق هياكله الاقتصادية والسياسية والقانونية من أجل الاندماج الفعلي لروح التنمية التنمية المستدامة كما نث عليها الدستور الجديد.

وبما لا شك فيه، يساهم المغرب بشكل ضئيل جدا في انبعاث الغازات، فعدد سكانه اقل من 0.5% من سكان العالم، واستهلاكه للطاقة أقل من 0.17% ونسبة انبعاث غازات ثاني أكسيد الكاربون لا تزيد عن 2.5 طن للفرد الواحد في السنة.

ورغم هذا الوضع فإن المملكة المغربية مقتنعة بأن تنفيذ سياسة وطنية لتنمية المستدامة ستكون المفتاح لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

تعد آفاق جميع الأوراش جد واعدة، وإن تدبير الشأن العام من طرف فريق حكومي جديد يعتمد أساسا على مقاربة تشاركية شاملة لمختلف الأطراف المعنية. هذه المقاربة، رغم صعوبة تنفيذها ، تؤدي إلى توطيد دولة الحق والتضامن. تلكم القيم التي يسعى اليوم المغرب إلى ترسيخ مبادئها الأولية.

الحكامة الجيدة: من التمثيلية إلى المشاركة

تعتبر التنمية المستدامة مسألة حكامة قبل كل شيء، ولا يعتبر إدراج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو20+) لهذا الموضوع ضمن جدول أعماله بالأمر العرضي. فبعد مرور 20 سنة على انعقاد أول قمة لريو (1992)، حان الوقت لتقييم التقدم الذي تم إحرازه بالمقارنة مع الالتزامات المتخذة، وكذا العراقيل والصعوبات التي تمت مواجهتها خلال تفعيل المذكرة 21 والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومكافحة التغير المناخي ومكافحة التصحر.

إن تنفيذ أي سياسة للتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إتباع الحكامة الملائمة، سواء على المستوى الدولي أو الوطني وحتى الجهوي والمحلي. وهكذا، وقبل الشروع في إنجاز التقرير التقييمي حول الإنجازات حسب الدعامات الكبرى الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، نعتقد أنه من المهم تحليل المسار الذي يتبعه المغرب فيما يخص الحكامة، والقيام حاليا بتحديد التحديات الجديدة التي سنواجهها خلال العقود المقبلة .

1. المرجعية الثقافية للمملكة

غالبا ما ننسى أن العنصر الثقافي يمثل الإطار الذي يمكن أن تتطور من خلاله التنمية المستدامة بالشكل الأمثل. ويوصي المبدأ 21 من إعلان ريو «بتشجيع الإبداع والمثل العليا والشجاعة لدى شباب العالم بغية إقامة شراكة عالمية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع».

إن المغرب بلد نامي، ويتوفر على تاريخ عريق، فخلال ألاثني عشر قرنا من وجود النظام الملكي بالمغرب، عرف تحولات وتطورات بصور مختلفة، تم تقنينها في دساتير 1962 و1970 و1972 و1992 و1996 و2011. وقد واصلت المملكة عملية تعزيز وتوطيد مؤسسات الدولة الحديثة القائمة على مبادئ المشاركة والتعددية والحكامة الرشيدة، وذلك وفاءا لخيارها الذي لا رجعة فيه صارم لبناء دولة الحق والقانون والديمقراطية .

وقد تم التطرق إلى المرجعية الثقافية والقانونية للمملكة في ديباجة دستور 2011، والتي تسعى إلى تأسيس مجتمع متضامن، ينعم فيه الجميع بالأمن والحرية وتكافؤ الفرص واحترام الكرامة والعدالة الاجتماعية، وذلك في إطار مبدأ الترابط بين حقوق وواجبات المواطنة.

ويسعى المغرب، بوصفه دولة إسلامية مستقلة ملتزمة بوحدتها الوطنية والترابية، إلى المحافظة على هويته الوطنية الغير قابلة للتجزئ، في شموليتها وتنوعها. إن وحدة المغرب المنبثقة عن التقاء مكوناته العربية–الإسلامية والأمازيغية والصحراوية–الحسانية، قد تغذت واغتنت بالروافد الافريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

وتأتي الأهمية المولاة للإسلام في هذه المرجعية الوطنية، بالموازاة مع ارتباط الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، من أجل التفاهم المتبادل بين ثقافات وحضارات العالم.

ونظرا لأن المملكة المغربية، بصفتها عضوا فعالا في المنظمات الدولية، تأخذ بعين الاعتبار إلزامية تعزيز الدور المنوط بها في الساحة العالمية، فهي تلتزم باحترام المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات، كما تؤكد من جديد التزامها بحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، وكذا استعدادها لمواصلة العمل قصد الحفاظ على السلام والأمن في العالم.

2. تطور الحكامة الوطنية: التعديل الدستوري

لقد باشر المغرب بشكل حازم مسلسل تحديثه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي: البناء الديمقراطي وحقوق المواطنين، دينامية المجتمع المدني، تعديل مضمون مدونة الأسرة، مخططات كبرى للتنمية، إلخ.

بعد مرحلة أولى من التأهيل الاقتصادي والاجتماعي، أدت مرحلة ثانية من وضع الأساسيات وتسريع وتيرة التنمية إلى نهج إصلاحات سوسيو– اقتصادية مهمة. كما تم العمل على تشجيع انفتاح ديمقراطي حقيقي. وفي هذا الإطار، سجل نشر تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2006 مرحلة مهمة لترسيخ الواقع الديمقراطي بالبلد وذلك بتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان بين 1956 و1999.

وقد تطلبت هذه الإنجازات تحقيق المزيد من التقدم، فقد أدى السياق الجهوي ولاسيما الربيع العربي إلى تسريع مفاجئ للحركة، والتي تعزز بعدها الاستقرار السياسي والديمقراطي للبلاد.

في 9 مارس 2011، ألقى جلالة الملك محمد السادس خطابا يعلن فيه عن تعديل دستوري جوهري من شأنه نقل جزء كبير من السلطات التشريعية والتنفيذية إلى البرلمان والحكومة المغربية.

لقد مكن هذا الإصلاح من تطوير النظام المغربي إلى ملكية برلمانية، بحيث اصبح الملك يقوم بتعيين الوزير الأول رئيسا للحكومة من الحزب الذي أحرز على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية. وقد حافظ الملك على دوره كأمير المؤمنين وكرئيس الدولة، كما أنه يعترف بجميع الهويات المغربية ويعمل على تحقيق التقدم وإزاحة العوائق والحواجز للوصول إلى ذلك. وقد تم إخضاع مشروع الدستور المُراجَع لاستفتاء في يوليوز 2011، وتم تبنيه من طرف قرابة 98% من الأصوات.

وتنص المادة الأولى من الفقرة الأولى من الدستور الجديد لسنة 2011 على أن «المغرب ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية. و النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة».

يعتبر الدستور الجديد التنميةَ المستدامة حقا لكافة المواطنين، حيث يتعين على السلطات العمومية تعبئة جميع الوسائل المتوفرة لضمان احترام هذا الحق.

الدستور الجديد

يعتبر الدستور الجديد لسنة 2011 بمثابة الأداة الممهدة لنقطة التحول الديمقراطي في المغرب.

وأهم التغييرات التي جاء بها هذا النص هي كالتالي:

- الاتساق والحداثة في الشكل (180 مادة بدل 108 في النص السابق و14 بابا) وأيضا على مستوى الصيغة، ولاسيما الديباجة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من النص الدستوري.
- تم وضع الدستور وفق مقاربة منهجية ديمقراطية شاملة وشفافة، أنجزها المغاربة لكل المغاربة.
- يحتوي على أسس الهوية المغربية المتسمة بالتعددية.
- يمثل عقدا لغويا أعيد بناؤه على أساس التعددية.
- ميثاق مواطنة حقيقي للحقوق والحريات المترسخة في المعايير العالمية لحقوق الإنسان، كما يعزز مفهوم المساواة بين الجنسين (الذكور والإناث) من خلال تكريس التكافؤ.
- يولي الأولوية للسيادة الوطنية وسيادة الدستور.
- ينظم الدستور فصل السلط في إطار نظام ملكي دستوري ديمقراطي برلماني واجتماعي.
- تتمتع السلطة القضائية بسلطة مستقلة، وهي مسؤولة عن حماية الحقوق وضمان احترام القوانين.

يكرس الدستور

- الديمقراطية المواطنة والمشاركة.
- حماية البيئة والتنمية المستدامة كحق لكافة المواطنين.
- الديمقراطية الترابية (الجهوية المتقدمة).
- المبادئ الأساسية في مجال الحكامة الجيدة وتخليق الحياة العامة ودولة الحق والقانون في المجال الاقتصادي.
- الحصول على المعلومات كحق من الحقوق.

3. تطور الحكامة على المستوى الجهوي: مقاربة مجالية

أبان تنفيذ السياسات العامة المبنية على أساس التخطيط المركزي، عن محدوديته على المستوى العملي.

وهكذا، يسعى مشروع الجهوية المتقدمة، والذي شرعت فيه اللجنة الاستشارية الجهوية منذ يناير 2010، إلى توسيع سلطات الجهات من خلال القيادة الحاسمة والتدرجية في عملية اللامركزية واللاتمركز. وتروم الجهوية المتقدمة «التنمية المتكاملة والمستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي» وذلك من خلال تثمين الإمكانات والموارد الخاصة بكل جهة. وقد تم تعزيز ومأسسة المشروع في المادة الأولى من الدستور الجديد والتي تعتبر «التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي يقوم على الجهوية المتقدمة».

وترى كل من الحكومة واللجنة الاستشارية الجهوية في هذا التقسيم إمكانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموع جهات المملكة. وسيتم تعزيز العمل الإيجابي لفائدة مشاركة نسوية أوسع في إدارة الشؤون الجهوية والمحلية من خلال نص دستوري يسمح للمشرع بتشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال فيما يخص تولي المناصب الانتخابية.

ويهدف مشروع الجهوية المتقدمة بالمغرب إلى تقسيم البلاد إلى 12 جهة بدل 16، وهو ما يمثل انخفاضا بـ 25%. وقد تم هذا التقسيم المجالي الجديد وفق معايير مبنية على عدة مبادئ من بينها الفعالية والاتساق والتناسب والموازنة وسهولة الوصول والقرب.

وقد شكل تطور المقاربة المجالية نقطة تحول هامة، وذلك بالانفتاح، في إطار عملية تشاركية موسعة، على مجموع الفاعلين في القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، مما خول الحصول على الميثاق الوطني لإعداد التراب، والذي يتضمن الأهداف والمبادئ الأساسية وكذا التوجهات العامة للسياسة الوطنية لإعداد التراب.

إعداد التراب والمقاربة المجالية

منذ أزيد من عقدين، حاول المغرب الإجابة عن تساؤل عميق ومتكامل حول التنمية المستدامة لمجالاته ، سواء منها الحضرية أو القروية، وهو ما تجسد من خلال عدة أدوات مؤسسة:

- أدوات التفكير والقرار على المستوى الوطني/ الجهوي:

> ميثاق إعداد التراب: أرسى فلسفة إعداد التراب على المستوى الوطني والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها؛

> المخطط الوطني لإعداد التراب وترجمتها جهويا عبر المخططات الجهوية لإعداد التراب.

- مقاربة مجالية للتنمية، متمحورة حول المبادئ الثلاثة التالية:

> المشاركة الفعالة؛

> الالتقائية؛

> التعاقد.

- أدوات التفعيل على المستوى المحلي:

> مشاريع المجالات؛

> المخططات الجماعية للتنمية؛

> إلخ.

يشكل الميثاق الوطني لإعداد التراب والتنمية المستدامة إطارا مرجعيا يسمح بتحقيق الانسجام بين مختلف السياسات القطاعية وتعزيز تكاملها.

وإلى جانب الميثاق الوطني لإعداد التراب، يمكن المخطط الوطني وكذا المخططات الجهوية لإعداد التراب ومختلف المخططات المحلية للتهيئة من تحديد التوجهات الأساسية للدولة وللجهات لـ 25 سنة المقبلة. وتعتبر هذه المخططات بمثابة قاعدة لتصميم مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي من شأنها ضمان تقارب الأهداف وتحسين القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد وللتراب الوطني.

وتمثل هذه المقاربة المجالية، التي تتبناها وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة، نهجا ملائما لضمان تقارب وانسجام الاستراتيجيات والبرامج القطاعية على مستوى المجالات، قصد بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ويتوفر المغرب اليوم على مقاربات مجالية حديثة وأدوات فعالة، من شأنها وضع أسس تفعيل التنمية المستدامة على المستوى الوطني/ الجهوي أو محلي.

وقد أظهر تنفيذ «برنامج المذكرة 21 المحلية» على الصعيد الوطني الأهمية المولاة للتنمية المستدامة على المستوى المحلي، حيث، إضافة لأزيد من إجراء 20 تجربة وبرامج التأهيل البيئي المحلي، تمت كذلك الشروع في وضع أسس المدينة المستدامة.

وهكذا تعتبر المدينة الجديدة للخيايطة أول مدينة قائمة على أساس النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة، لتفتح بذلك رؤية جديدة للتنمية المستدامة للمدن المغربية الجديدة.

4. تطور دور المجتمع المدني

سمح الدور الرائد الذي يلعبه المجتمع المدني لأصحاب القرار السياسي باتخاذ المزيد من الالتزامات بغية المحافظة على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، والتي تمثل قضية وطنية حقيقية. إن مبادرة المجتمع المدني نابعة من الرغبة في تعزيز دور الفاعل، والتحليل والتفاوض والاقتراح، قصد تحسين السياسات والبرامج. وهكذا، قرر المجتمع المدني الانخراط والمساهمة في القضايا الكبرى للبلاد، ليلعب دور التوعية والتنشيط والتحسيس حول قضية وطنية مشتركة، ألا وهي التنمية المستدامة. ولقد أصبح العالم الجمعوي، نظرا لقربه من الساكنة ولاهتمامه بحاجيات واهتمامات المواطنين في شتى المجالات (الاقتصادية، التربية، الاجتماعية، الثقافية، البنيات التحتية، الدينية...)، مكوّنا رئيسيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، كما أن التعاون الذي طوره مع السلطات العمومية والقطاع الخاص من خلال اتفاقيات الشراكة قد عزز دوره وساهم في تطوره. وفي هذا النسق، تشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مثالا للإطار الذي يضم هذا النوع من الشراكات. وقصد تقدير حجم هذه الدينامية، أجرت المندوبية السامية للتخطيط سنة2007 دراسة مكنت من إحصاء أزيد من 44 ألف جمعية بمجموع 15 مليون عضوية.

وتتوجت هذه الديناميكية بالاعتراف المؤسسي بالنسيج الجمعوي وبدوره الفعال. كما تخول المادة 12 من الدستور الجديد لـ»الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، أن تُساهم في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا العمل على تفعيلها وتقييمها».

مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة
FONDATION MOHAMMED VI
POUR LA PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT
www.fm6e.org

مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة

أنشأت مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة في يونيو 2001 من طرف **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** الذي أسند رئاستها لـ**صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء**.

تكمن المهمة الجوهرية للمؤسسة في تحسيس وتربية المواطنين لاسيما الشباب من أجل المحافظة على البيئة.

وتتجسد هذه المهمة في جميع برامج المؤسسة، من ضمنها برنامج «الصحفيون الشباب من أجل البيئة» الذي أعطيت انطلاقته سنة 2002 . وقد مكن هذا البرنامج من تعبئة ما يفوق 17 000 تلميذ تتراوح أعمارهم بين 12 و18 سنة، والذين أنجزوا أبحاثا في مواضيع مرتبطة بالبيئة المحلية (النفايات، الماء، الطاقة، الفلاحة، المدن، الساحل، التنوع البيولوجي...)، من خلال تحقيقات صحفية.

في إطار الاحتفال بعشرية هذا البرنامج ومساهمة في الأشغال التحضيرية لمؤتمر ريو + 20 ، تم تنظيم منتدى ضم أكثر من 200 تلميذ وتلميذة من الثانويات التأهيلية وذلك يوم 28 أبريل 2012 حول موضوع التربية والتحسيس لاستهلاك مسؤول.

وتمخضت عن هذا المنتدى توصيات عديدة ومهمة تم تلخيصها في الملحق.

مشروع التكيف المحلي مع التغيرات المناخية (Community-Based Adaptation) : جمعية مغربية تفوز بجائزة أكواتور 2012

تمكنت جمعية امسينغ المتواجدة في جماعة قروية من الفوز بجائزة أكواتور 2012 وذلك من خلال مشروع يهدف إلى التكيف مع التغيرات المناخية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية. ولقد تم في إطار المشروع اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية من محاربة التعرية، واستعمال تقنيات فلاحية ملائمة لضمان الأمن الغذائي للساكنة القروية، واستعمال نظام نموذجي للإنذار المبكر وتدبير الكوارث المناخية.

كما تنظم الفاعلون الاقتصاديون داخل الاتحاد العام لمقاولات بالمغرب من أجل الاستجابة لقضايا التنمية المستدامة. ولقد تمكن إنشاء علامة LABEL «المسؤولية الاجتماعية للمقاولة» سنة 2006 من البدء في التطبيق الفعلي للمعيار الدولي إيزو 26000. وقد ساهمت هذه العلامة أيضا، نظرا للمفهوم الذي جاءت به وكذا الجهد الكبير الذي بذلته العديد من الأطراف (ابناك وسلطات عمومية) في عدة اتفاقيات، من تعزيز عمل القطاع الخاص. وقد كانت أولى المؤتمرات المنعقدة حول موضوع «المسؤولية الاجتماعية للمقاولات» والمنعقدة سنة 2011 ذا أهمية مكنت من زيادة الوعي بهذه المواضيع.

علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة للاتحاد العام لمقاولات المغرب

تعتبر علامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، اعترافا رسميا باحترام مقاولات المغرب لالتزاماتها بمراقبة وحماية وتعزيز المبادئ العالمية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة خلال ممارستها لأنشطتها الاقتصادية، وكذلك في علاقاتها الاجتماعية، وفي مساهمتها في خلق القيم بشكل عام.

وسعى الاتحاد العام لمقاولات المغرب من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز عوامل جاذبية الاستثمار المنتِج والنمو على المدى البعيد. هذه العوامل هي التنمية البشرية، احترام الحقوق الأساسية للفرد وسيادة القانون، نوعية ظروف العمل، تنظيم العلاقات المهنية، حماية البيئة، الشفافية وفاعلية قواعد المنافسة. ويُعتبر ميثاق المسؤولية الاجتماعية للاتحاد العام لمقاولات المغرب، والذي تبناه المجلس الوطني للمقاولات بتاريخ 14 دجنبر 2006، هو مرجعية علامة (لابل) الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وتم تحديد هذا الميثاق وفقا للمبادئ الأساسية لدستور المملكة ومقتضيات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية للإنسان وحماية البيئة والحكامة الجيدة والمنافسة العادلة.

ويتمحور الميثاق حول تسعة محاور من الالتزامات:

1. احترام حقوق الإنسان؛
2. التحسين المتواصل لظروف الشغل والعمل والعلاقات المهنية؛
3. حماية البيئة؛
4. محاربة الرشوة؛
5. احترام قواعد المنافسة الشريفة؛
6. تعزيز شفافية حكامة الشركات؛
7. احترام اهتمامات الزبائن والمستهلكين؛
8. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمزودين والمقاولين الفرعيين؛
9. تطوير الالتزام المجتمعي.

5. الحكامة العالمية للتنمية المستدامة: التنفيذ

تنفيذ المغرب لالتزاماته الدولية

بتوقيعه على أغلب الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة، أكد المغرب على التزامه الشديد أمام المجتمع الدولي لمجابهة التحديات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

وقد تجسد هذا الالتزام من خلال المصادقة على أزيد من 80 اتفاقية متعددة الأطراف متعلقة بالبيئة وأيضا من خلال المشاركة الفعالة في مختلف المنتديات الدولية من أجل إيجاد حلول للإشكاليات البيئية.

وهكذا كان المغرب من بين أولى الدول السباقة للتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الثلاث لقمة ريو، كما قام بإنشاء إطار مؤسسي وقانوني مكنه من الوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الثلاثة.

وفي إطار تنفيذ الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، وضعت بلادنا البنيات اللازمة لدعم الجوانب الافقية للتغيرات المناخية وذلك من خلال إنشاء لجنة وطنية لتغير المناخ ومجلس وطني لآلية التنمية النظيفة. كما قدم المغرب تقريرين وطنيين ووضع مخططا وطنيا للمناخ قدمه خلال مؤتمر كوبنهاغن، ويجري تنفيذه الآن على الصعيد المحلي من خلال مخططات المناخ المجالية. وسيتم استثمار كل هذه الجهود في العملية التي تم إطلاقها لتطوير الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمناخ.

وإضافة لذلك، يقوم المغرب بدعم العملية المتعددة الأطراف للتفاوض حول نظام مناخي جديد وفق بروتوكول كيوتو. وعلى المستوى الدولي، يشجع البلد العمل الجماعي والفردي الذي يأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات المشتركة والمتمايزة، وكذا قدرات كل دولة. ويعرف المغرب عموما مستوى منخفضا من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (2,5 طن من ثاني أكسيد الكربون/ نسمة/سنة)، كما أنه يتأثر بشدة بالتغيرات المناخية. ويُعتبر المغرب من بين أنشط الدول جهويا في مجال آلية التنمية النظيفة. وقد تم إعداد مجموعة من 40 مشروعا وبرنامجا، تم تسجيل 8 منها في المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة مع إمكانية خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بقرابة 5،4 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

وفيما يخص حماية التنوع البيولوجي، تم إنشاء لجنة وطنية للتنوع البيولجي، واعداد استراتيجية وطنية ومخطط عمل. وقد قدم المغرب 4 تقارير وطنية حول تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي كما وضع بروتوكول ناغويا في مسلسل المصادقة. كما تم إنشاء لجنة وطنية مكلفة بوضع تشريعات وطنية بخصوص الحصول على الموارد الجينية واقتسام المنافع الناتجة عن استخدامها. وأما فيما يخص المحافظة على التنوع البيولوجي، فقد تم سن قانون بشأن المناطق المحمية ووضع مخطط مديري للمناطق المحمية، مما مكن من تحديد أزيد من 150 موقعا ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية تقارب مساحتها 2،5 مليون هكتار وضع لها مخططات التدبير وإعادة التأهيل، حسب الأولوية. وفيما يتعلق بالمعلومات والتوعية، تم إنشاء مركز لتبادل المعلومات في مجال التنوع البيولوجي.

أما فيما يخص محاربة التصحر، فقد قام المغرب بمأسسة عملية تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال إنشاء مصلحة لتنسيق ورصد الاتفاقية حول مكافحة التصحر. كما وضع خطة عمل وطنية لمحاربة التصحر، تُعتبر الإطار الاستراتيجي والعملي لتوجهات بلادنا فيما يتعلق بمكافحة التصحر.

وعلى المستوى التشريعي والقانوني، تم وضع أدوات لضمان المحافظة والإدارة المستدامة للموارد الغابوية، ولاسيما المرسوم الصادر بخصوص منح تعويضات عن المساحات الممنوعة الدخول وبلمناطق الخاصة بإعادة التشجير وكذلك اصدار القانون رقم 1-06 المتعلق بالتنمية المستدامة لأشجار النخيل وبحماية أشجار النخيل المنتجة للتمور. وفيما يتعلق بالإجراءات الملموسة، تم إنجاز العديد من البرامج الهامة للتخفيض من تدهور الأراضي والحد من حدة التصحر والتخفيف من آثاره.

وبالإضافة لذلك، ونظرا للأهمية التي تكتسيها المحافظة على الواحات وأشجار الأركان وتنميتها، تم إنشاء وكالة وطنية لتنمية الواحات، تتجلى مهمتها في العمل على حماية وتثمين مناطق الواحات وأشجار الأركان وفقا لمبدأ التنمية المستدامة.

وقد أدت الالتزامات الدولية للمغرب لتطوير عدة مقاولات، ولتأكيد حضور المغرب على المستويين الجهوي والدولي. وتقوم المملكة بتفعيل تضامنها التقليدي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع بلدان المغرب العربي وبلدان العالم العربي ودول افريقيا والتي تجمعه بشعوبها مختلف الانتماءات الجغرافية والتاريخية والبشرية. وتشكل شراكته مع الدول الأورو–متوسطية ودول المحيط الأطلسي مكاسب أساسية. وإضافة لذلك، وضع المغرب سياسة استباقية للتعاون جنوب–جنوب مع كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وفي مجال المناخ على سبيل المثال، قامت المملكة بالانخراط في المبادرة الجهوية للدول العربية لمواجه التغيرات المناخية وفي مبادرة افريقيا–الاتحاد الأوروبي بخصوص تغير المناخ.

ويعتبر الحفاظ على هذه الشراكات لفائدة المصالح الوطنية والتنمية المستدامة مهمة مستمرة لا يمكن اختزالها في مجرد العمل الدبلوماسي، فهي تتطلب التشاور والتوفيق بين المصالح والقوى. وتعتبر إنجازات المغرب فيما يتعلق بالانفتاح والعمل والإشعاع على الصعيد الدولي بشير خير لدينامية جديدة.

لقد قام المغرب أيضا باستضافة العديد من التظاهرات الدولية لاسيما بتنظيمه للمؤتمر السابع أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (نونبر 2001) ومؤتمر أطراف الاتفاقية المتعلقة بحماية الوسط البحري والساحل المتوسطي وبروتوكولاته، لاتفاقية برشلونة (نونبر 2009).

الدعامة الاقتصادية: من الإصلاحات إلى الاستراتيجيات القطاعية

قام المغرب، نظرا لوعيه بالقضايا العالمية، من جهة، وبالقيود الجيوفيزيائية والمالية، من جهة أخرى، بتأمين أسس اقتصاد فعال أقل عرضة للمخاطر المناخية كمرحلة أولية، قبل أن يشرع في الانتقال إلى اقتصاد أخضر. يقدم الجزء التالي قراءة حول التنمية الاقتصادية التي عرفها المغرب منذ ريو سنة 1992.

لقد تطور المغرب في ظل سياق صعب :

• **مناخي**، باعتبار تزايد المناطق القاحلة وشبه القاحلة منذ 1960 مما أثر سلبا على الموارد المائية، حيث تقلصت الإمكانات من الماء من 2 560 متر مكعب/سكان/سنة إلى 730 متر مكعب/سكان/سنة.

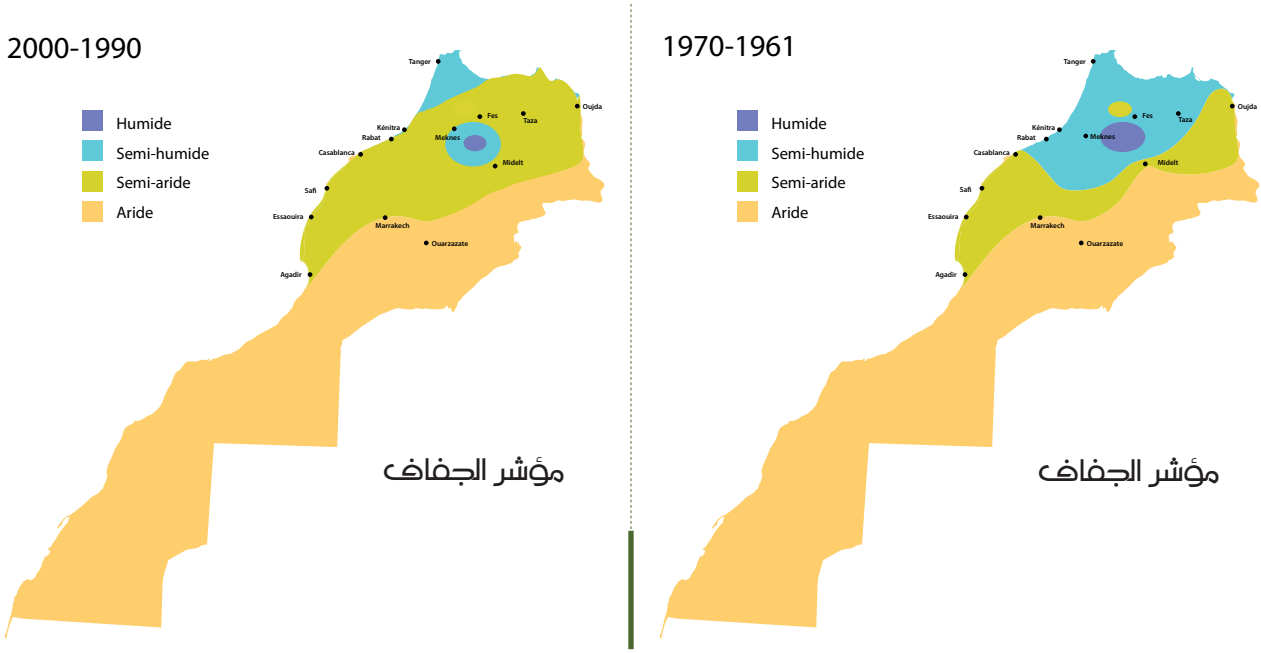

الشكل 5: التطور المناخي للمغرب 1960-2000

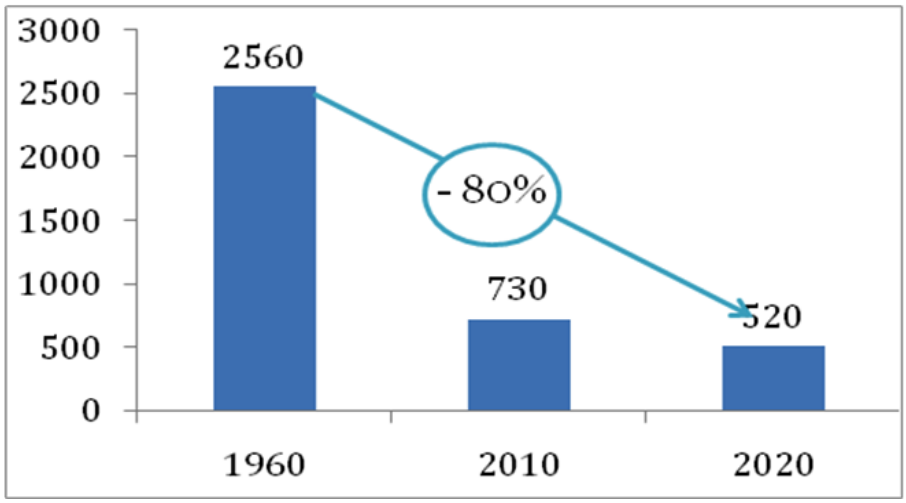

الشكل 6: تطور منسوب المياه المتوفر (م³/شخص/سنة)

• **مناخي**، حيث تصل نسبة الحاجيات الطاقية إلى 97% تمثل فاتورة طاقية تصل إلى 11% من الناتج الوطني الإجمالي.

• **مالي**، لقد كان للارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية (النفط، القمح، الصلب، السكر) تأثيرا ملموسا على ميزانية الدولة من خلال صندوق المقاصة الذي يعتبر آلية مالية ذات بعد اجتماعي تمكن من التحكم في تقلبات أسعار السلع الأساسية والحفاظ على المستوى المعيشي لكل فرد وخصوصا الأكثر فقرا.

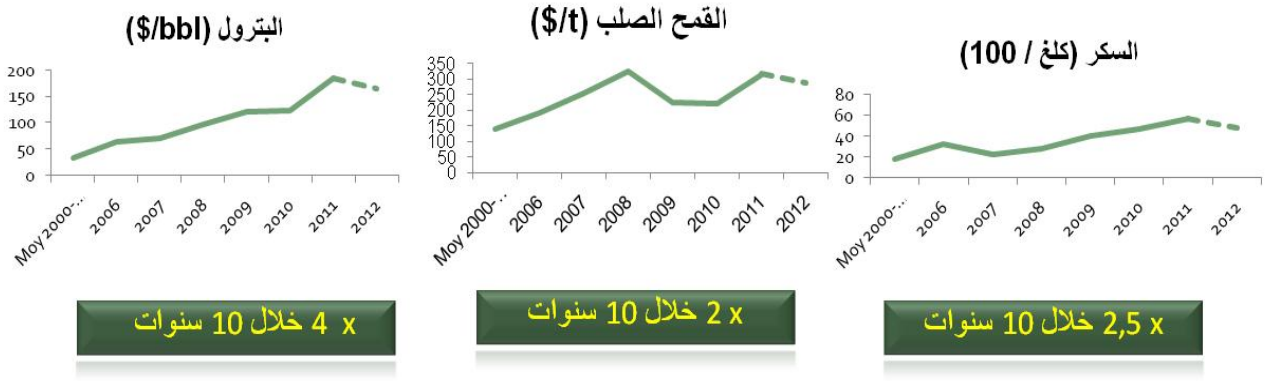

الشكل 7 : التغيرات في أسعار السلع الأساسية (2000-2010)

رغم هذه الصعوبات، شهد المغرب عقدين نماء اقتصادي هام، حيث تميز العقد الأول بإصلاحات بنيوية كبرى مكنت من وضع أسس التنمية المستدامة. وتميز العقد الثاني باعتماد مقاربات قطاعية والأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي بصفة تدريجية.

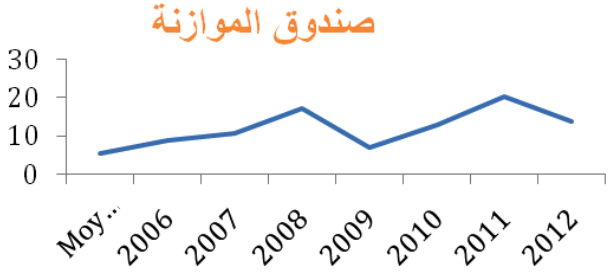

1. تعزيز الإطار الاقتصادي

انطلاقا من الاستنتاج، بأن التنمية المستدامة تمر أساسا من أداء اقتصادي مستقر ، فإن حصيلة العمل تنطلق من هذا التوجه ، لأنه حسب تقديرنا، فإن الإصلاحات المبذولة في القطاع الاقتصادي والمالي مكنت من تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وتدبير جيد للموارد.

وقد توجت ديناميكية النشاط الاقتصادي خلال العقود الثلاث الأخيرة بتغيرات بنيوية وبمساهمات في نمو الناتج الوطني الخام، والتي تختلف حسب القطاع. ويبين التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي تناميا في خدمات الاقتصاد المتعلقة بالنسيج الإنتاجي الوطني، بالإضافة لمساهمة ملموسة للقطاعات ذات القيمة المضافة القوية وجزء أكبر من خدمات الجيل الجديد التي أصبحت تكتسح الساحة على حساب القطاعات التقليدية.

ويمكن اختصار السياسة الاقتصادية لهذه السنوات العشرين الأخيرة في ثلاث كلمات: الإصلاحات والحداثة وتحرير السوق.

فمنذ فترة التقويم الهيكلي، وبالضبط بعد سنة 1995، باشر المغرب سلسلة من الإصلاحات الهيكلية قصد تحقيق نمو قوي ومستدام من خلال إعادة توزيع الموارد بشكل فعال. وقد خصت هذه الإصلاحات تحرير القطاع المالي وإعادة هيكلة المالية العامة بهدف الحفاظ على التوازن الأساسي للاقتصاد حتى يصير في مستويات تحت السيطرة من جهة، وتنفيذ مجموعة من التدابير بهدف تحسين العرض، كمناخ الأعمال وعائدات الاستثمار، من جهة ثانية.

وبالإضافة لذلك، سمحت إصلاحات القطاع المالي (القانون البنكي 1993، تحويل البورصة إلى شركة خاضعة للقانون الخاص

سنة 1993)، والنقدي (إزالة تأطير السلف وتحرير أسعار الفائدة) في التسعينات، للقطاع الخاص بدعم تمويل النشاط الاقتصادي، مما خول للدولة تحقيق التوازن الأساسي. كما سهلت هذه الإصلاحات إمكانية السيطرة على الدين والتضخم، حيث انخفض مستوى التضخم من معدل 3،8% في التسعينيات إلى 1،7% سنة 2002، و لم يتجاوز بعدها عتبة 3%.

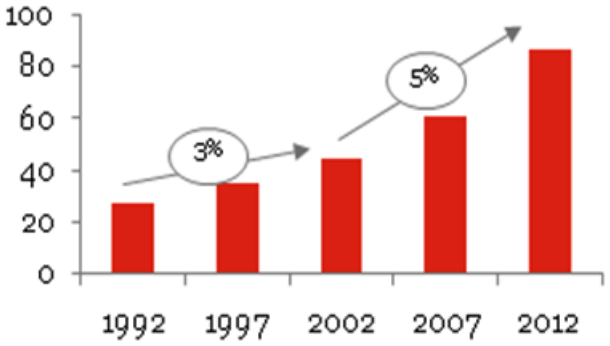

الشكل 8: تطور قيمة الناتج الوطني الخام

لقد أسفرت هذه الإصلاحات التي أدت للتحرير التدريجي في جميع القطاعات النشيطة من خلال سياسة الخوصصة، عن نتائج إيجابية في الاقتصاد: معدل نمو بمتوسط 3% في عقد 1992، ثم 5% في عقد 2002–2012.

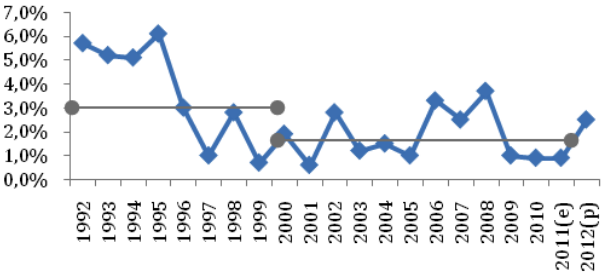

الشكل 9: تطور معدل التضخم

كما عرف العقد الأخير سرعة كبيرة فيما يخص انفتاح وتحرير الاقتصاد. ونخص بالذكر هنا اعتماد ميثاق الاستثمار لسنة 1995، وكذا التوقيع على عدة اتفاقيات للتبادل الحر (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، الدول العربية) متزامنة مع الاستراتيجيات القطاعية ، حيث مكنت المستثمرين من استيضاح الصورة كما قامت بهيكلة قطاعات كاملة من الاقتصاد المغربي. وقد تضاعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عشرة أضعاف بين 1996 و2011. ويمثل المغرب في 2012 أولى الواجهات الافريقية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ساهم بشكل كبير تطور الإطار المؤسسي وكذا المقاربة الجهوية والشبابيك الوحيدة – المراكز الجهوية للاستثمار التي تسعى لتسهيل خلق المقاولات الجديدة وإنشاء وكالة تنمية الاستثمارات (الوكالة المغربية للاستثمارات) – في تعزيز جاذبية المغرب.

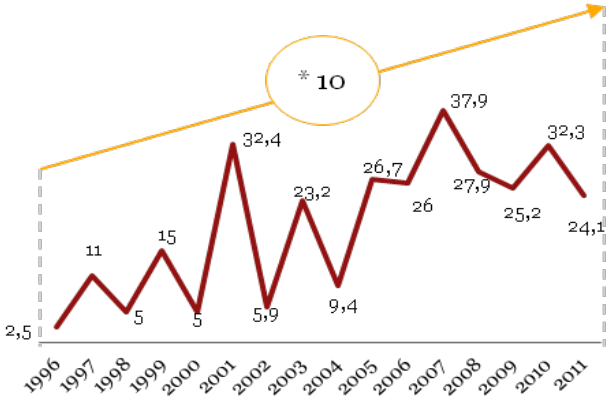

الشكل 10: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمليار درهم

وبالنظر للتوجه الجيد لعناصر العرض، سجلت مكونات الطلب الداخلي، على اختلافها، زخما مستمرا بين 2000 و2010. وظلت نفقات الاستهلاك النهائي على العموم هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وقد كان أداء الاستهلاك النهائي الأسري جيدا، إذ يشكل أهم مكونات العرض بحصة متوسطة في الناتج الوطني الخام قدرها 60%، وقد شجعه على ذلك تعزيز القدرة الشرائية نظرا لحيوية سوق الشغل ولزيادة الأجور وخفض الضريبة على الدخل والسيطرة على التضخم المالي ونظرا أيضا لانخفاض تأثير الجفاف على دخل الأسر.

وقد لعب الاستثمار بدوره دورا فعالا طوال هذه الفترة. وأبان تكوين رأس المال الثابت الخام الذي يعتبر ثاني أهم عنصر في الطلب بعد الاستهلاك النهائي للأسر، عن ديناميكية لم يسبق لها مثيل، فقد سجل معدل نموه وتيرة متسارعة خلال السنوات الأخيرة، وذلك راجع للجهود المدعومة بالإصلاحات وتحديث القطاع المالي، إضافة لتعزيز الاستثمارات العامة في قطاعات استراتيجية كالاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل السككي والجوي والطرقي، والأنشطة المينائية، إضافة للتعليم والسكن.

وعرف هذا العقد أيضا منهجية للمقاربات القطاعية، حيث تبنى كل قطاع اقتصادي أساسي استراتيجية خاصة تحدد الأهداف وتضعها في خطط العمل وعقود البرامج، من أجل إدماج القطاع الخاص في السياسات الاستباقية. ويمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات إلى نوعين: استراتيجيات الجيل الأول مثل الاستراتيجية الاقتصادية (Emergence 2004 وEmergence II

في 2009) ومثل أول استراتيجية سياحية (رؤية 2010) والتي تقدم مقاربة مجالية تقوم بالأساس على معايير اجتماعية–اقتصادية. أما استراتيجيات الجيل الثاني فهي تدخل بالتدريج في المكونات البيئية، كما هو شأن الإستراتيجية الزراعية وعقد برنامج لوجيستيك وآخر استراتيجية سياحية (رؤية 2020) ومخطط «رواج» و«المغرب الرقمي» وكذلك الإستراتيجية الطاقية الجديدة (2009).

ويبدو أن هذه المقاربة ستُعمَّم ولاسيما منذ عملية إعتماد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والذي وضع أسس تشاور موسعة حول الإشكاليات البيئية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويبدو جليا، في وقتنا الراهن، مع الدستور الجديد الذي أعطى اهتماما خاصا للتنمية المستدامة وحماية البيئة، حيث يجب مضاعفة الجهود، وهو ما يضعنا أمام تحديات جديدة :كيف يمكن وضع السياسات العامة المستقبلية وما هي شبكة التحليل الجديدة التي سيتم استعمالها؟

سيكون على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الإجابة، ولو جزئيا، على هذه الإشكالية.

يقترح الجزء الموالي توضيح المسار الذي بنهجه المغرب من أجل إدماج العنصر البيئي في الاستراتيجيات القطاعية.

2. الوسائل الخضراء الشاملة المطبقة على الاقتصاد البنى

يتسم الاقتصاد العالمي بندرة الموارد التي ترفع من تكاليف الإنتاج. فارتفاع أسعار المواد الأولية مرتبط بندرتها المتواصلة وبارتفاع تكاليف استخراجها. فالموارد ذات الثمن المناسب والنوعية الجيدة، والتي تخص بعض الثروات الأساسية كالنفط والنحاس والذهب بدأت تنفذ، مما أدى لارتفاع حجم الوقود والمياه العذبة اللازمة لاستخراجها (1). إن هذه الندرة تعزز ضرورة الاقتصاد في الموارد.

لقد أصدرت الأمم المتحدة للبيئة قرارا تحليليا يبين أن جعْل نسبة إنتاجية الموارد تتجاوز معدل النمو الاقتصادي يشكل مبدأ أساسيا لمفهوم الفصل. «يتطلب هذا الهدف إعادة النظر بشكل مستعجل في الروابط بين استعمال الموارد والازدهار الاقتصادي ودعم الابتكارات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية من خلال استثمارات مكثفة، من أجل التوصل على الأقل لتجميد الاستهلاك حسب النسمة في الدول الغنية، مع مساعدة البلدان النامية على اعتماد طريقة أكثر استدامة للتنمية» (2).

لقد أدى تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والعرضية منذ عقد 2000 إلى أخذ العناصر البيئية بعين الاعتبار بشكل تدريجي، وذلك حسب محورين:

- الحد من التلوث؛
- الفصل بين أداء القطاعات بالضغط على الموارد.

ومن بين الاستراتيجيات العرضية، يجدر بنا ذكر الاستراتيجيات الرامية لتحسين كفاءة الطاقة والمياه:

- البرنامج الوطني الاستعجالي، والتي تضم برنامج تعميم استعمال المصابيح الاقتصادية الذي يهدف لوضع 22،7 مليون مصباح في أفق 2012 مع القضاء تدريجيا على المصابيح المتوهجة؛
- البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية والتي تسعى لاقتصاد 15% من الطاقة في أفق 2020 من خلال تحسين أداء الطاقة في مختلف القطاعات؛
- استراتيجية المياه والتي تم تبنيها لمواجهة تحدي ندرة هذا المورد الحيوي والتكيف مع آثار الاحتباس الحراري المسبب في عدم انتظام التساقطات أو طول فترة الجفاف التي تعقبها أمطار مبكرة مما يؤدي لفيضانات مدمرة. وتسعى هذه الاستراتيجية ترشيد استعمال المياه في جميع القطاعات وخاصة في الفلاحة التي تستقبل أزيد من 80% من المياه المتوفرة والتي يمكنها اقتصاد 50%.

ويسمح المخطط الوطني للاقتصاد في مياه الري بالمغرب بممارسة الري بطرق حديثة كالقَطّارات وإنشاء أحواض تخزين ماء المطر التي تفصل وظائف الري والتوربينات لتوليد الطاقة. كما أن معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها في العديد من الاستعمالات كالسقي مثلا، تمثل بعض الإجراءات المتخذة لعقلنة هذا المورد الأساسي.

وقد تم إنجاز استراتيجيات أخرى للاستعمال المعقلن للموارد على المستوى القطاعي.

(1) PwC/Landwell & Associés : Le développement durable, synthèse et priorités à l'usage des décideurs, 2011.

(2) «إن البشرية يمكن لها ويجب عليها أن تحقق الكثير بالقليل، حسب قول هيئة الأمم المتحدة للبيئة»، موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2011/05/12.

• يعزز مخطط المغرب الأخضر 2020 للزراعة والذي شُرع في تنفيذه منذ أبريل 2008 سياسة إنعاش الفلاحة، والتي تُعتبر واحدا من أهم محركات الاقتصاد الوطني في العقد المقبل. ويُطمح إلى جذب استثمارات في القطاع الفلاحي تناهز 150 مليار درهم في أفق 2020، مع تحقيق ناتج محلي خام يصل إلى 100 مليار درهم سنويا.

وتتجلى الأفكار الرئيسية لهذه الاستراتيجيات في تحسين الإيرادات من خلال تحديث ودمج وضع مقاربة جهوية لتنمية القطاعات.

يمكن للاستعمال العقلاني للموارد المائية في المجال الزراعي بدوره أن يساهم في جعل النشاط الاقتصادي أخضرا. وحتى وإن كانت آفاق نمو هذا القطاع واعدة، إلا أن أهداف النقص من الاستهلاك لن تتحقق إلا بتغيير طرق الإنتاج التي يمكن جعلها أقل تكلفة.

- تحفيز ودعم المزارعين من أجل تحويل الري السطحي إلى ري بالتنقيط ليشمل 692 ألف هكتار في أفق 2020 بدل 154 ألف هكتار المتوفرة حاليا.
- التوعية بضرورة تبني تقنية «تاريخ زراعة مبكر».
- إدخال تقنية الزراعة شبه المباشرة لمواجهة التعرية.
- تعبئة الموارد المائية غير التقليدية (إعادة استعمل المياه العادمة).
- تجميع المياه السطحية من خلال التجهيزات المائية الزراعية (السدود التلية، نشر مياه الفيضانات...).

قطاع الصيد البحري

لقد تم تخصيص استراتيجية جديدة للتنمية لقطاع الصيد البحري، أُطلق عليها اسم «هاليوتيس»، وهي تهدف في أفق 2020 إلى تحقيق ناتج محلي خام قدره 21،9 مليار درهم واستهلاك محلي قدره 16 كلغ/نسمة/سنة، وتوفير وظائف مباشرة تشمل 115 ألف شخص، ورقم مبيعات للتصدير يصل ل 3،1 مليار دولار، بالإضافة إلى ضمان تدبير مستدام للأنواع المستغلة قدره 95%.

وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس ثلاثة محاور رئيسية، وهي كالتالي:

• الاستغلال المستدام للموارد والنهوض بنشاط صيد مسؤول؛

• تنمية صيد فعال مع تحسين سلسلة معالجة المنتوج؛

• تعزيز التنافسية قصد غزو أقسام جديدة من السوق (أمريكا الشمالية والشرق الأوسط مثلا).

قطاع السياحة

نظرا لعرضية قطاع السياحة وآثاره الجانبية، فإن الصناعة السياحية تشكل محركا قويا للنمو الاقتصادي، وهي تلعب دورا هاما في الازدهار الجماعي للبلاد.

ولقد سمح أداء هذا القطاع خلال التسعينيات للمغرب بالبزوغ في الساحة السياحية العالمية بفضل سياسة استباقية وطموحة «فيزيون 2010». وبمتم سنة 2010، احتل المغرب الرتبة 25 عالميا في ما يخص الأداء السياحي على الصعيد العالمي، كما تعتبر السياحة ثاني مساهم في الناتج المحلي الخام (7،7%) وثاني خالق لفرص الشغل (460 ألف منصب).

إن قطاع السياحة القوي بإنجازاته في العقد الأخير (عند نهاية 2010 احتل المغرب الصف 25 على الصعيد الدولي فيما يخص الأداء السياحي على المستوى الدولي وشكلت السياحة المساهم الثاني في الناتج المحلي الإجمالي (7.7%) وثاني خالق لفرص العمل (46 000 منصب شغل)) قد اختار استراتيجية تنموية طوعية في أفق 2020 ذات جودة واضعة الديمومة في صلب انشغالاته.

في الواقع فان وراء الأهداف الكمية للتنمية التي حددتها الإستراتيجية (مضاعفة حجم القطاع، وصول السياح والحصة من السوق بشان الأسواق الأوربية التقليدية الأساسية وتشييد حوالي 200 000 سرير جديد بالنسبة للفنادق)، فإن رؤية 2020 هي قبل كل شيء طموحة على المستوى النوعي من اجل تشجيع سياحة أصيلة نظيفة ومسؤولة ترفع من وثيرة التنمية الاقتصادية بدون تشويه تراثه الطبيعي والثقافي والذي يعتبر رأس مال النمو ببلادنا.

وهكذا فإن تحليل الكثافة السياحية لكل وجهة لرؤية 2020 مكن من تحديد الكثافة السكانية التي لا يجب تجاوزها حتى يتسنى تجنب تدهور النظم الايكولوجية والآثار السلبية على المجتمعات المحلية. وقد مكنت مستويات الكثافة السياحية من هيكلة اهداف النمو لكل الوجهات السياحية للمغرب مع إدماج الديمومة في صلب تحديد الإستراتيجية.

ما وراء التخطيط الإستراتيجي فان الهدف يتجلى في إمكانية إدماج الديمومة على جميع مستويات تنفيذ الإستراتيجية ودورة حياة المنتوج السياحي.

هكذا وفي ما يخص التوجيه والتخطيط الاستراتيجي فإن رؤية 2020 قد عملت على وضع نظام لتتبع الديمومة يتمحور حول

مجموعة من المؤشرات أخذا بعين الاعتبار احترام عتبة الكثافة السياحية وتأثير التنمية السياحية على البيئة على المستوى الجهوي والتأثيرات السوسيو–اقتصادية وكذا تصور السائح للديمومة طوال تجربته السياحية.

وكذلك ومن اجل ضمان إدماج الديمومة في وقت مبكر جدا في تصور المشاريع السياحية وفي بنائها وتدبيرها فإن مجموعة من التدابير تشمل الجوانب التنظيمية والمقياسية الضرورية وآليات المتابعة التقنية والمالية لفائدة الفاعلين السياحيين قد تمت برمجتها.

وسيمكن هذا النهج أيضا من إعطاء دينامية لسوق كامل مرتبط بالاقتصاد الأخضر بالنظر إلى الطلب المتولد على التكنولوجيات النظيفة والتجهيزات النوعية والموارد البشرية المتخصصة، إلخ.

قطاع الصناعة التقليدية– شمولية وحماية الموارد

إعادة بناء مدبغة تقليدية بخنيفرة

تعتبر مشاريع تنمية المدابغ التقليدية مثالا ناجحا نظرا لجمعها بين المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي وبين الحفاظ على الأيدي العاملة، مع حماية الموارد (الماء) والحد من التلوث.

الشكل 11 : إعادة بناء مدبغة تقليدية

النقل المستدام والوسائل اللوجيستيكية

الحد من التلوث

الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري

- إعادة تجديد حظيرة النقل الطرقي للسلع، والذي يتجاوز عمرها عشر سنوات، قصد الحد من انبعاث الغازات الضارة؛
- ترقية نظام المراقبة الطرقية والمراقبة التقنية من أجل مراقبة أكثر صرامة، لانبعاث الغازات الضارة وللحصول على أداء أفضل للمحركات.

التقييم البيئي

- إدماج قسم البيئة في مشاريع البنيات التحتية (دراسة التأثير على البيئة)؛
- تقييم بيئي مفصل للمشاريع ذات التأثير الكبير أو التي تعبر مناطق حساسة أو محمية.

تطوير وسائل للنقل تحترم البيئة

- بدء برامج تطوير السكك الحديدية (خط القطار الفائق السرعة، مضاعفة خطوط السكك الحديدة، الرفع من الأداء، إنشاء خطوط جديدة)؛
- اقتراح تعميم خيار «الطرامواي» المعتمد على مستوى الرباط–سلا منذ 2010 في جميع التجمعات الحضرية التي تحوي أزيد من 500 ألف نسمة.

فصل التنمية عن الإستهلاك عبر نجاعة الطاقة

- إدماج مبادئ كفاءة الطاقة في برامج تكوين السائقين المهنيين لنقل المسافرين والسلع؛
- التدبير العقلاني لتدفق السلع على المستوى المحلي من خلال تحسن عملية النقل الطرقي والسككي حسب نوعية السلعة، من أجل التقليل من استهلاك المواد البترولية؛
- تحسين كفاءة الطاقة في قطاع البنيات التحتية الأساسية والنقل (البري والسككي والجوي).

استراتيجية تنمية القدرة التنافسية اللوجستيكية

إن إستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية، والتي ترافق باقي الاستراتيجيات القطاعية (ايميرجونس، المغرب الأخضر، هاليوتيس، إلخ.) تسعى لتعزيز الإدارة المثلى لتدفق السلع وللرفع من نمو الناتج المحلي الخام من 3 إلى 5 نقط في أفق 2015، وكذا توفير 36 ألف منصب شغل في 2015 و96 ألف سنة 2030. وسيؤدي تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بـ 35% في أفق 2015، كما سيقل احتقان الطرق والمدن.

في يومنا هذا، يصل الاستثمار العام المعبأ من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى ما يناهز 2،4 مليار درهم، وهو يخص الربط الطرقي بين ميناء الدار البيضاء والمنطقة اللوجستيكية لزناتة من أجل الحصول على عقار المنطقة وإنشاء مصطبات لوجيستيكية في كل من زناتة وميتا.

خلاصات

لطالما عرف الاقتصاد المغربي تطورا غير منتظم. فتقلبات الناتج المحلي الخام راجعة بالأساس لتأثر النمو الاقتصادي بالتقلبات المناخية وأيضا بسبب الدور الاستراتيجي الذي يلعبه القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي للبلاد. إلا أنه منذ سنة 2000، بدأ تأثير الجفاف على النشاط الاقتصادي غير الزراعي ينخفض تدريجيا. بفضل الاستثمارات المهمة التي عرفها قطاع الماء للرفع والتي مكنت من الرفع من تعبئة المياه وكذا ضمان التزميد من خلال عملية التحويل بين الأحواض.

وإضافة لذلك، أدت الإصلاحات والسياسات القطاعية الاستباقية، بشكل تدريجي، إلى اقتصاد أكثر صناعية وخدماتية. وتمثل مساهمات قطاع الخدمات قرابة 50% من الناتج المحلي الخام سنة 2011، حيث أدى هذا إلى خفض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الاقتصاد العام للمملكة.

كما أن وتيرة نمو الناتج المحلي الخام خارج الزراعة لم ينزل قط عن 3% في السنوات الأخيرة، وحتى في سنوات الجفاف.

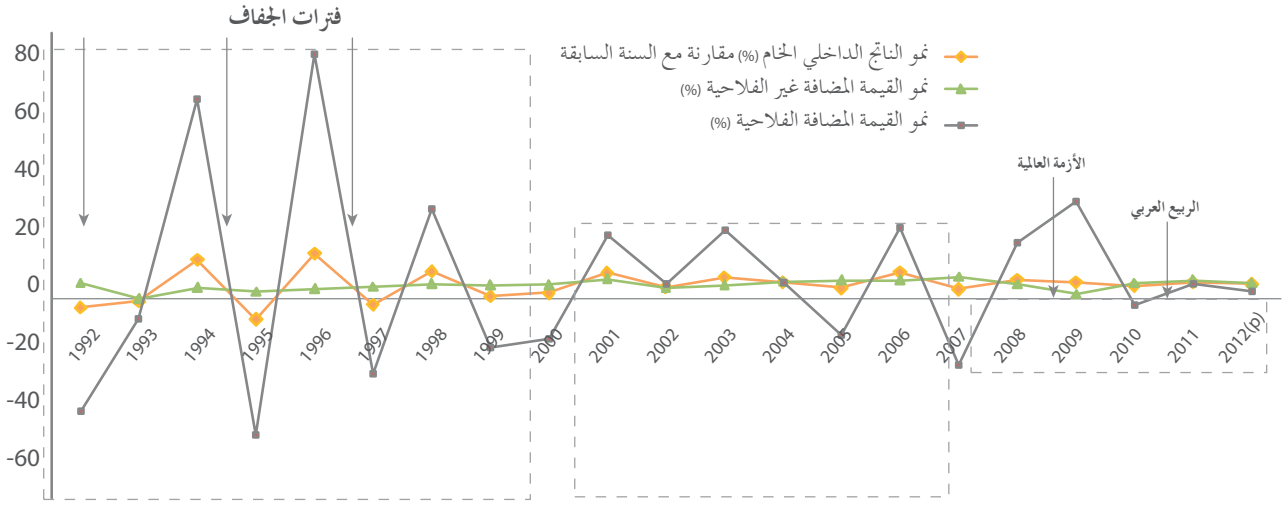

- نقص في المردودية غير الفلاحية حسب التحول لسنة 2009 رغم أن المحصول على العموم كان جيدا.
- نجاح عملية الإنتقال.

- تجانس تأثير الأداء الزراعي.
- التقارب بين نمو الناتج الداخلي الخام ونمو القيمة المضافة غير الفلاحية.

اقتصاد يساير المحاصيل الفلاحية مع أثر التقلبات المناخية.

الشكل 12 : تطور معدل النمو

الدعامة الاجتماعية: انتقال تدريجي

شكلت الصحة والتربية ومحاربة الفقر والإقصاء في غضون العقدين الأخيرين أولية على مستوى العمل الاجتماعي. ويكفي أن ننظر إلى ما تراكم من النفقات العمومية على هذه المناصب المالية الثلاثة (أكثر من 30% من ميزانية الدولة)، لتقدير الجهود التي بُذلت. غير أن عمل الدولة بمفرده لا يكفي، وقد سُجلت نقطة تحول سنة 2005 أثناء إطلاق البرنامج الوطني للتنمية البشرية الذي يدمج المجتمع المدني في هذه الجهود. وقد تولدت عن هذا البرنامج، بعيدا عن الحصيلة الرقمية، دينامية تمت في غضون خمس سنوات تقويتها، وجعلها احترافية، وخولت التنبؤ بآفاق هامة للتنمية.

«مغرب بسرعتين». كانت النقطة السوداء للتنمية في المغرب منذ زمن طويل هي التعارض الصارخ بين الرخاء المتزايد في عالمه الحضري وعدم الاستقرار غير القابل للتغيير في عالمه القروي.

وقد كانت إحدى النتائج المباشرة لهذه الوضعية هي تنامي ظاهرة الهجرة الجماعية نحو المراكز الحضارية مما أدى إلى :

- الضغط على بنيات المدن التي لم تتمكن من المواكبة، وبدأنا نرى تنامي مدن الصفيح، والبطالة (غير المؤهلة) إلخ، من جهة؛
- وعدم الاهتمام بالقرية التي أفرغت تدريجيا من مواردها الحيوية، مما أضعف استقرار سكانها، من جهة أخرى.

وقد قررت السلطات العمومية المغربية عكس هذا التوجه آخذة بذلك منعطفا تاريخيا في تاريخ التنمية الاقتصادية للبلاد. وفي ظرف عقدين خولت مختلف هذه الأعمال تصحيح الوضع وذلك بالعمل على المحاور التالية:

المؤشر	1995	2012
فتح الطرق القروية	36%	80%
تزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب	14%	92%
تزويد الوسط القروي بالكهرباء	15%	97.4%
نسبة التمدرس	52.4%	90.5%

لقد شهد العقد الأخير انطلاق مشاريع قطاعية كبرى، وقد لاحظنا ذلك على المستوى الاقتصادي. هذه المشاريع أصبحت بشكل جوهري أكثر شمولية، مدخرة قدر الإمكان جزءا من الاهتمام والجهد للمجال القروي، ومدمجة إياه تدريجيا في القاطرة الحضرية، ومغذية لهذه الأخيرة بالودائع التي تمثلها الأولى. لذلك، فالمراكز الحضرية، الأكثر تطورا من حيث البنيات، تتطور بالنظر إليها بمنطق قطاعي لبلوغ مقاربات تنموية متكاملة. ولعل خلق مصلحة مكلفة بـ «سياسة المدينة» مؤخرا ليست إلا مثالا على ذلك.

التحديات والنواقص بالنسبة لدولة في طور التنمية كالمغرب تبقى قائمة. الانتظارات تظل قوية، كما يشهد على ذلك التعبير الشعبي الذي رافق الربيع العربي. المغرب الذي شرع منذ زمن وبصدق في عمله نجح في حشد انتظاراته حول مشروع مجتمعي جديد.

وقد دون الدستور المغربي الجديد (2011) صفحة أخرى جديدة. إنه يمأسس الحق الرئيسي في حياة لائقة لكل مواطن، طارحا بذلك تحديات جديدة للسلطات العمومية. ويبتكر أيضا فتح مجال العمل لعدد كبير من الفاعلين الجدد (اقتصاديون، مواطنون، خبراء، الخ). عمل يحشد أكثر من أي وقت.

1. تطور القطاع الصحي

يعرف المغرب حاليا العديد من الطفرات السوسيو–ثقافية والتحولات الاقتصادية التي أفضت إلى تغيير ديناميته الديموغرافية. كون المغرب يشهد انتقالا ديموغرافيا متقدما بنسبة نمو طبيعية بلغت 1،32% سنة 2010 مقابل2،7% في الستينيات، وذلك بفعل انخفاض معدل الولادات، بمقدوره أن يتحكم في تنميته المستدامة بسهولة أكبر.

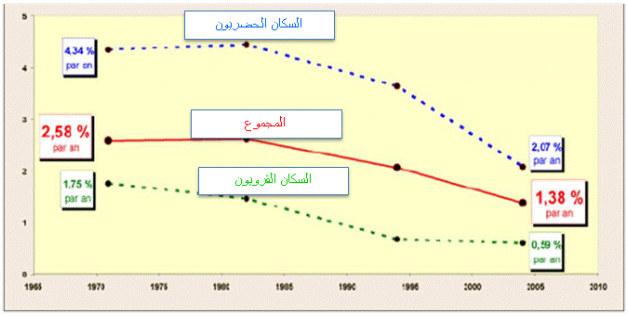

الشكل 13 : تطور معدل النمو الطبيعي

وموازاة مع ذلك، يعرف المغرب انخفاضا كبيرا في الخصوبة بنسبة 2،20 % ولادة سنة 2010، الأمر الذي يمكن تفسيره على نحو خاص بحصول النساء على التربية والشغل، وبفاعلية عمل المنظمات غير الحكومية في مجال التخطيط الأسري، وبالمجهود الذي تبذله وزارة

الصحة في إطار البرنامج الوطني للتخطيط الأسري (البحث الوطني حول السكان والصحة الأسرية)، وهو مجهود ترجم بالنسب العالية لانتشار وسائل منع الحمل التي تبلغ 67،4% كل الطرق مجتمعة (56،7% بالنسبة للطرق الحديثة) حسب نتائج البحث الوطني حول السكان والصحة الأسرية 2011.

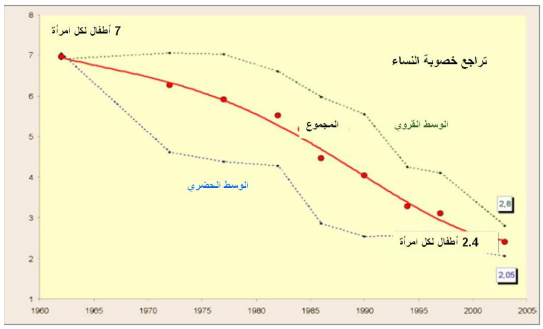

الشكل 14 : تطور عدد الأطفال لكل امرأة

وقد انخفضت أيضا نسبة وفيات الأمهات والأطفال كثيرا هذه السنوات لأخيرة واقتربت من الغاية التي تسعى مما مكن من الاقتراب من الأهداف التنموية للألفية.

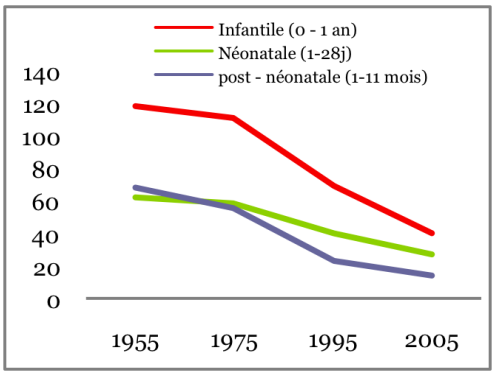

الشكل 15 : تطور معدل وفيات الرضع

ووفقا لبحث أجرته المندوبية السامية للتخطيط، انتقلت نسبة وفيات الأطفال من 149 لكل ألف سنة سنة 1962 إلى 57،7 لكل ألف نسمة سنة 1987، لتبلغ 30 لكل ألف سنة 1987 لتصل إلى 30 لكل الف نسمة سنة 2010. وهكذا تعرف وفيات الأمهات بدورها انخفاضا ملحوظا. فبالنسبة لـ 100 000 ولادة، انتقلت الوفيات لأسباب تتعلق بالأمهات من 227 وفاة (186 في الوسط الحضري و267 في الوسط القروي) خلال الفترة 1994–2003، إلى 112 (73 في الوسط الحضري و148 في الوسط القروي) سنة 2010.

وقد أثرت التغطية التلقيحية تأثيرا كبيرا على الوضع الوبائي لبعض الأمراض المستهدفة كشلل الأطفال والخناق. وقد مكن البرنامج الوطني للتحصين، الذي انطلق سنة 1981، من القضاء على كزاز الأطفال الرضع وتقليص الحصبة والسعال الديكي. نسبة التلقيح

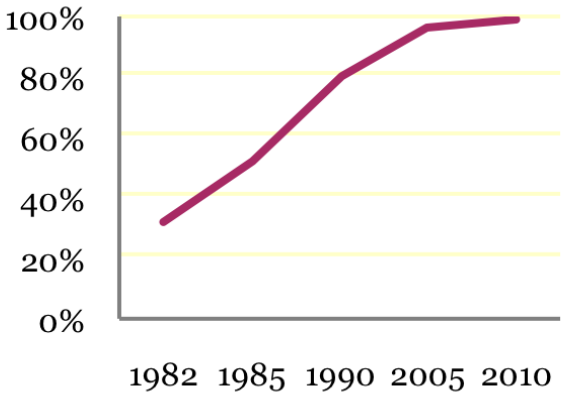

الشكل 16 : تطور معدلات تلقيح الرضع

بالنظر إلى نوع الأمراض المستهدفة من التلقيح سنة 2011 هي: BCG (98،5%)، DTC1 (97،6%)، DTC2 (96،6%)، DTC3 (94،6%)، Pol1 (97،3%) ، Pol2 (96،2%)، Pol3 (95،2%)، والحصبة (89،3%). ونسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و23 شهرا الملقحون تلقيحا كاملا سنة 2011 هي 87،7% (93،5% في الوسط الحضري و82،6% في الوسط القروي).

وقد ساهم المخطط الاستراتيجي الوطني لمحاربة السيدا في الحفاظ على معدل انتشار السيدا في مستوى ضعيف في عموم السكان (0،1%). ويتعين على كل الفاعلين في مجال محاربة السيدا (المصالح الوزارية – الصحة، والتربية، والعدالة)، المنظمات غير الحكومية الوطنية، ووسائل الإعلام أن تضمن حصول الجميع على الخدمات المتعلقة بالوقاية، والمعالجة، والتكفل، ودعم جيد فيما يتعلق بـ vig، ومحاربة ظواهر التمييز ووصمة العار وعدم احترام حقوق الإنسان التي تحد حصول الفئات الضعيفة والأشخاص الحاملين للسيدا على خدمات الوقاية والمعالجة والتكفل.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تحسن الظروف الصحية ومستوى العيش، فإن متوسط العمر يبلغ حاليا 74،8 سنة، في حين لم يكن يتجاوز 47 سنة في 1962.

وقد كان التطور المجتمعي والسلوكات الجديدة، فضلا عن الاختيارات والإكراهات التي تولدت عنها محددا للقضايا الديموغرافية (الولادات، الوفيات، الهجرة) ولبنيات الساكنة المغربية.

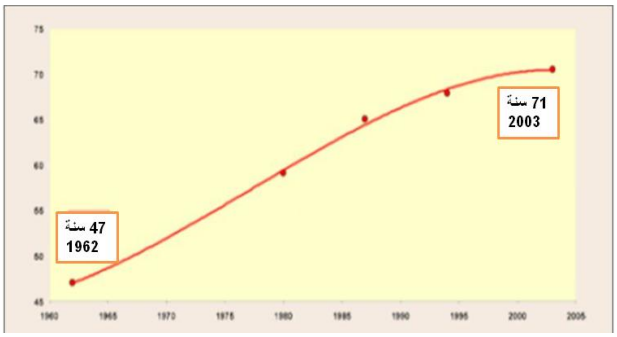

الشكل 17 : تطور متوسط العمر

تعميم التغطية الصحية

تم تنظيم الطب في المغرب في خدمة عمومية صحية تخول ضمان حصول جميع السكان على العلاجات وتصحيح عدم المساواة عبر آليات مختلفة، كالتأمين على المرض، ونظام مجانية العلاجات أو تخفيض كلفتها للضعفاء اقتصاديا، أو التمويل المباشر للعلاجات على شكل إعانات تُدفع للمنتجين الخواص للعلاجات أو للمنظمات غير الحكومية التي تتمثل مهمتها في مساعدة الفقراء والمحدودي الدخل.

يرتكز نظام التغطية على المرض في المغرب على ثلاثة مكونات:

- التأمين الإجباري على المرض المنصوص عليه في القانون رقم 00-65 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية الصادر في الظهير رقم 1-02-296 لـ 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) الذي يغطي موظفي القطاع الخاص والقطاع العمومي علاوة على عائلاتهم.
- نظام المساعدة الطبية المنصوص عليه في القانون رقم 00-65 السابق الذكر، الموجه للأشخاص الفقراء أو ذوي الدخل الضعيف.
- نظام التغطية الصحية لصالح بقية السكان (المستقلون أساسا).

التأمين الإجباري على المرض الذي دخل حيز التنفيذ منذ 18 غشت 2005، والذي بدأت فوائده تظهر انطلاقا من بداية شهر مارس 2007، يهم ثلث السكان المغاربة تقريبا.

يخول نظام المساعدة الطبية للأشخاص الذين لا يتوفرون على موارد مالية كافية إمكان الحصول على علاجات بالمجان في المستشفيات وفي المصالح الصحية العمومية. إن نظام المساعدة الطبية القائم على مبادئ التضامن الوطني والمساعدة الاجتماعية للسكان غير الحاصلين على نظام التأمين الإجباري على المرض، يجسد الحق في الصحة ويحفظ الكرامة التي تضمنها الاتفاقيات الدولية والدستور.

وقد ناهزت الاستثمارات لهذه المشاريع ثلاثة مليارات درهم بالنسبة لسنة 2012 فقط.

وسيستفيد الفقراء من نظام المساعدة الصحية مجانا، في حين يجب على الضعفاء أن يدفعوا 120 درهما لكل شخص دون أن يتجاوز المبلغ 600 درهم لكل بيت. 28% من سكان المملكة هم المخولون للحصول على الفوائد التي يضمنها هذا النظام، بحيث يوجد أربعة ملايين شخص في حالة فقر مطلق (مجانية كاملة)، وأربعة ملايين ونصف شخص في وضع غير مستقر (مجانية جزئية)، وحوالي 000 160 مستفيد قانوني من بين نزلاء مراكز الحماية الاجتماعية، والمؤسسات السجنية، والأشخاص الذين تتكفل الدولة برعايتهم.

2. التربية : تحديات التعميم والجودة

لقد ذكّر الملك محمد السادس في رسالة 13 مارس 2003 بأن «أمية الشباب وعدم تمدرسهم يشكلان العائقين الفعليين الذين يقوضان ويعيقان بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد». محاربة الأمية ستخول للمغرب أن «يسجل اسمه في عالم المعرفة والاتصال»، وأصبحت بذلك «واجبا اجتماعيا للدولة».

وتزامنا مع ذلك انصب الاهتمام على التربية النظامية (التعليم المدرسي) وعلى التربية غير النظامية (المكلفة بالأطفال غير المتدرسين أو الذين غادروا المدرسة ومحاربة أمية البالغين).

نقترح حصيلة موجزة لقطاع التربية في ثلاثة محاور :

- تعميم التمدرس؛
- البحث العلمي؛
- التكوين والادماج المهني.

تعميم التمدرس

عرفت مؤشرات التعليم تحسنا بارزا منذ الاستقلال. فعدد التلاميذ المسجلين في التعليم المدرسي (الابتدائي والثانوي) انتقل من 366 000 في 1955-1956 إلى 5،8 ملايين في 2003-2004، أي أنه تضاعف 16 مرة في الوقت الذي تضاعف فيه العدد الإجمالي للسكان ثلاث مرات.

ارتفعت نسبة التمدرس الصافية في السلك الأول من التعليم الأساسي بـ 39 نقطة في ظرف 30 سنة (1970-2000). ولعل التطور الأهم قد سُجل خلال السنوات الأخيرة نتيجة تفعيل ميثاق التربية والتكوين مادامت النسبة الصافية لتمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ست سنوات و11 سنة انتقلت من 68،6% في 1997-1998 إلى 92،2% في 2003-2004. وقد لوحظ تقدم هام في الوسط القروي وكذا فيما يتعلق بتمدرس الفتيات.

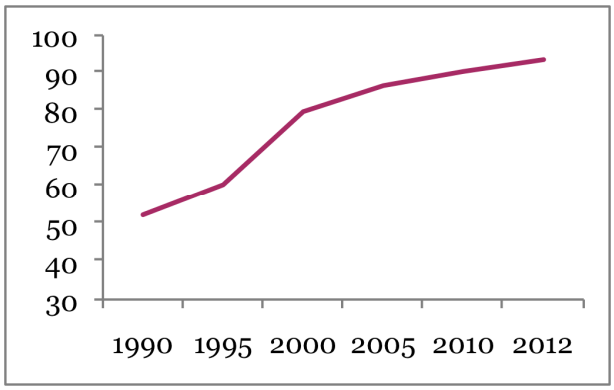

الشكل 18 : تطور معدل التمدرس

- قُدّرت النسبة الصافية لتمدرس الأطفال ما بين ست سنوات و11 سنة على المستوى الوطني بـ 97،5% في 2009-2010 مقابل 52،4% في 1990-1991. وقد انتقلت هذه النسبة من 35،9% إلى 95،4% في الوسط القروي. تحسين النسبة الأهم كان بالنسبة للفتيات في الوسط القروي، اللواتي تضاعفت نسبتهن أربع مرات تقريبا، أثناء نفس الفترة، منتقلة من 22،5% إلى 93،6%؛
- بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و14 سنة إجمالا 79،1% و73،5% بالنسبة للفتيات في 2010-2011. وعلى مستوى الثانوي التأهيلي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و17 سنة 52،8% في 2010-2011 و48،2% بالنسبة للفتيات؛
- بلغ مؤشر المساواة بين الجنسين في 2008-2009 نسبة 89% في الابتدائي، و80% في الثانوي الإعدادي، و97% في الثانوي التأهيلي، و90% في التعليم العالي. وبالمقارنة مع السنة الدراسية 1990-1991، نجد أن هذا المؤشر تزايد بحوالي 31 نقطة في الثانوي التأهيلي، و34 نقطة في التعليم العالي، مقابل 21 نقطة فقط في الابتدائي، و11 نقطة في الثانوي الإعدادي؛
- فيما يتعلق بالتعليم العالي، لا بد من الإشارة إلى أن نسبة الإناث تتجاوز 50% في بعض التخصصات الدراسية. يتعلق الأمر أساسا بطب الأسنان (74،3%)، والتجارة والتسيير (61،7%)، وعلوم التربية (59،6%)، والطب/الصيدلة (57،4%).

الميثاق الوطني للتربية

أعطى المغرب سنة 1999–2000 الانطلاقة للميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ارتبط بتحقيق **ثلاثة أهداف جوهرية**:

- تعميم التعليم وتحسين جودته وأدائه.
- تحقيق انسجام بنيوي للنظام حسب مستويين متكاملين: إندماج داخلي للنظام وترسيخه في محيطه السوسيو–اقتصادي.
- تحديث إجراءات ومناهج تدبير النظام وإدارته.

التعليم العالي والبحث العلمي

تتحدد أهداف الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في أفق 2025 في:

- الحكامة وفعالية النظام الوطني للبحث والإبداع؛
- تشجيع وتحفيز وتعبئة الموارد البشرية؛
- تنويع مصادر التمويل، واستهدافها أكثر، وتحسين التدبير المالي لأنشطة البحث؛
- المردودية العلمية لبنيات وأنشطة البحث؛
- تحسين البنيات التحتية العلمية، والخاصة بالبحث والتنمية، وكذا الإبداع؛

• التعاون الدولي (السياسة، والرسملة، والتوسيع (إفريقيا والعالم العربي)، وبرامج بحث مشتركة، والتبادل العلمي).

وتحتل حماية البيئة والتنمية المستدامة مكانة بارزة في الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في أفق 2025 والمخطط الاستعجالي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

التكوين والإدماج المهني

في سياق الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الدولية، صار الحصول على التربية والتكوين وكل أشكال المعارف مطلبا رئيسيا. ويشكل الشغل الشكل الرئيسي للإدماج الاجتماعي، وهو العامل الأكيد لتحسين ظروف العيش واتقاء مخاطر الفقر والهشاشة، والكاشف الأنسب لتقويم مستوى التماسك الاجتماعي في بلد ما. ونجد أن جزء كبيرا من الشغل في المجتمع لا يتوافق كثيرا مع معايير الشغل اللائق. وهكذا فإجمالا نجد أن عامل واحد من كل ثلاثة حاصل على شهادة، وحوالي مأجورين من ثلاثة يعملان بدون عقد، وما يناهز 8% من الحجم الإجمالي للشغل إما عرضي أو موسمي، وأقل من 20% من السكان الناشطين يستفيدون من التغطية الصحية.

لم يتم تكييف نظام التعليم العالي المغربي لمواجهات الرهانات. ولعل أبرز الثغرات الرئيسية في هذا النظام هي: قضية عدم التلاؤم بين التكوين والشغل، وقضية تكوين الأساتذة، وكذا «التوجه الواضح للطلبة نحو التخصصات الأدبية على حساب التخصصات العلمية».

وقد تم تنفيذ العديد من الإصلاحات نذكر منها :

الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ناقش إصلاح التكوين المهني باعتباره مكونا للإصلاح الشامل لنظام التربية والتكوين، آخذا بعين الاعتبار الدينامية المناسبة لارتقاء هذا النظام منذ إعادة هيكلته أواسط الثمانينيات. نوعان من التدابير يجب القيام بهما بهذا الصدد:

• ترسيخ التكوين المهني في مجال العمل، وتقوية دينامية الاستثمار في الموارد البشرية للمقاولات، وتطوير الشراكة. وقد كانت هذه التدابير ملائمة لهدف استراتيجي يقضي بتأهيل 50% من الأشخاص الذين يتوافدون كل سنة على سوق الشغل في أفق 2010 مقابل 20% التي سُجلت سنة 1991.

• إدماج البعد التطبيقي في العملية التربوية وإعادة هيكلة التكوين المهني الأولي بهدف تحقيق تدرج واضح لأسلاك التربية والتكوين. يؤدي إلى بنية بيداغوجية جديدة تتضمن:

– تخصصا مهنيا في نهاية التعليم الإعدادي في شكل تعلم.

– سلكا للتأهيل المهني المدرج في التعليم الثانوي.

– تخصصا للتعليم التقني والمهني.

لتمتين هذه الهيكلة، تم من جديد التوصية بخلق جسور بين أسلاك التربية والتكوين.

وقد طورت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي **برنامجا استعجاليا** «2009–2012» يحدد بدقة وعلى نحو ملموس برنامج تسريع إتمام الإصلاح. المحاور الثلاثة المتعلقة بالجامعة هي: إنعاش المبادرة والتفوق في الثانوية وفي الجامعة، ومواجهة إشكالات النظام العرضية، وتوفير وسائل النجاح.

كما تم اعتماد ثلاثة مبادئ جوهرية هي : الاستقلالية والاحترافية والتعاقد، مهدت السبيل لتصور وصياغة أهداف البرنامج حتى يستجيب للحاجات الحقيقية للجامعات فيما يتعلق بالبنيات التحتية، وتنويع التكوين، ودعم التفوق، والحكامة، والانفتاح على المحيط السوسيو–اقتصادي. وقد ترجمت هذه المشاريع إلى أفعال ملموسة، وأدرجت في الميزانية، وتم التخطيط لإنجازها خلال الفترة 2009–2012. وهي موضوع التعاقد الرباعي بين الدولة والجامعات والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية.

من ناحية أخرى، حدد المخطط الاستعجالي السبيل الذي من شأنه أن يخول للجامعات مواجهة التحديات الرئيسية التي يتعين عليها أن تواجهها، ولاسيما من أجل زيادة قدراتها الاستيعابية وتحسين جودة التكوين لمواكبة الأوراش الكبرى التي أطلقتها الدولة كالميثاق الوطني للإقلاع الصناعي والوظائف العالمية الجديدة للمغرب، والمخطط الأزرق، ومخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية من أجل التنمية البشرية، ومخطط الطاقة، ومبادرات 10 000 مهندس و3 300 طبيب، الخ.

التحديات

متابعة محاربة الأمية

هناك تقدم ملموس في مجال محاربة الأمية مقارنة مع الوضعية الموروثة عن عهد الحماية.

• انخفضت نسبة الأمية لدى الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة من 90% في فجر الاستقلال إلى 48% في سنة 1998 و 39،7% سنة 2010.

• نسبة السكان الذين يعرفون القراءة والكتابة وتتعدى أعمارهم عشر سنوات قُدرت ب 60،3% سنة 2009 مقابل 45% سنة

1994. وفي الوسط القروي انتقلت هذه النسبة من 25% إلى 44،4%.

- نسبة الشباب الذين يعرفون القراءة والكتابة والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة انتقلت من 58% إلى 79،5% في الفترة ما بين 1994 و2009. وقد كان هذا التحسن أكثر بروزا لدى الإناث إذ انتقلت النسبة في غضون نفس الفترة من 46% إلى 72،1% مقابل 71% و86،7% على التوالي لدى الذكور.

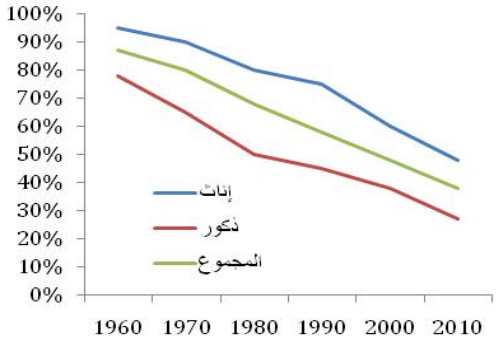

الشكل 19 : تطور معدلات الأمية

ورغم الجهد المالي المكرس للتربية، تظل الأمية آفة تعيق التنمية البشرية في المغرب. وبالنظر إلى هذه النواقص، تم اعتبار محاربة الأمية كأولوية وطنية وخصص لها قطاع وزاري. وما يجسد التزام السلطات العمومية هذا التزايد المستمر لميزانية الدولة لصالح قطاع التعليم الذي عرف ارتفاعا بنسبة 33% سنة 2010 مقارنة بسنة 2008، بالغا حوالي 24% من ميزانية الدولة و6،4% من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد تم تنفيذ العديد من البرامج الكبرى (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والعقد الوطني للتربية والتكوين، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، ودعمها عمل المجتمع المدني للتقليل من تأثير هذه الآفة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد ظهرت آثارها الأولى.

تدعيم و تعميم الجودة

يستخلص من التقييمات المنجزة خلال السنوات الاخيرة انه رغم المجهودات المبذولة والتقدم الذي يعرفه قطاع التربية فانه يبقى مواجها لعدة عقبات والتي تقلص من وتيرة تطوره. ويشكل الفقر والعزلة العوائق الرئيسية للتمدرس والهدر المدرسي. وتتمثل العوامل الأخرى في نوعية وجودة البنيات التحتية في الوسط القروي.

إضافة إلى تعميم التعليم فإن نظام التربية والتكوين يجب أن يرفع تحدي الجودة وان يتكيف مع متطلبات القرن 21.

إن تحسين الجودة والمردودية للنظام المدرسي يمكن أن يستفيد من انخفاض الضغط الديمغرافي : في حدود 9،6 مليون سنة 1994، فان الفئة الأقل من 15 سنة ستصل إلى 8،6 مليون حوالي 2025. وستصل نسبتها من 37 إلى 22،1% بالنسبة لمجموع عدد السكان.

تكوين مهني يلبي انتظارات سوق الشغل

يجب على نظام التربية والتكوين أن يستجيب على نحو فعال لمتطلبات التنمية السوسيو–اقتصادية وضمان حد أقصى من تكافأ فرص النجاح المدرسي والمهني وذلك في احترام للتنوع الثقافي والاجتماعي عبر الدعوة إلى قيم التسامح والتقدم وعدم التمييز والمواطنة. لقد ظهرت عدة مسالك والتي يجب ايلائها اهتماما خاصا. وسيكون من الصعب دعم تطوير هذه المسالك والطموحات بدون يد عاملة مؤهلة. إن الوظائف الخضراء (الطاقات المتجددة، تدبير وتثمين النفايات، إلخ.) تمثل فرصة من ناحية الكيف. في الواقع فان التقدم المحرز في هذه المهن سيكون ميزة تنافسية للمغرب على المستوى الإقليمي ويمثل إمكانية للتصدير والمهارة.

3. محاربة الفقر والإقصاء

حسب تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان الفقر غداة الاستقلال يشمل أكثر من مغربي واحد من اثنين. وقد مكنت الجهود المستمرة التي بذلت في الخمسين سنة الأخيرة من تحقيق تقدم هام بما أن 3،6% من السكان فقط يعيشون حاليا تحت عتبة الفقر.

النتائج: تحسن ملحوظ في نسبة الفقر – الهدف 1 تم بلوغ الأهداف التنموية للألفية

لقد التزم المغرب في غضون السنوات الأخيرة بمحاربة الفقر والإقصاء. 20% من النفقات العمومية مخصصة اليوم للخدمات الاجتماعية الأساسية. وبرمجت مبادرات مختلفة، خاصة مع المبادرة الوطنية للتنمية المباشرة التي انطلقت سنة 2005.

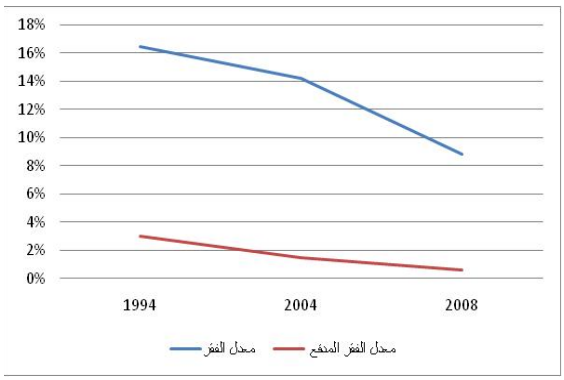

الشكل 20 : تطور معدل الفقر

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هي مبادرة مبتكرة في المغرب لتقليص الفقر والإقصاء الاجتماعي وعدم الاستقرار، تندرج في إطار رؤية شمولية للتنمية الاجتماعية والبشرية للبلد.

تعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برنامجا للتنمية الجماعية التشاركية، مما يعني أن سكان الجماعات المستهدفة هم الذين سيعبرون عن احتياجاتهم فيما يخص التجهيزات والخدمات الاجتماعية، ودعم الأنشطة التي تدر عائدات، وتقوية قدرات التنشيط الاجتماعي. ويستهدف المشروع 360 جماعة قروية تتجاوز نسبة الفقر فيها 30% و250 حيا حضريا ظروف الإقصاء فيه حادة. تتم دراسة الاحتياجات المعينة على مستوى كل جماعة أو حي وتمول في إطار «مبادرة محلية للتنمية البشرية».

تهدف أنشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الوسط القروي الى تقليص فقر وإقصاء المواطنين القرويين. وأهدافها في الوسط الحضري تنصب على تقوية الإدماج، والتماسك الاجتماعي، وتحسين ظروف وجودة عيش السكان. ويمكن إجمال الأعمال المنتظرة في أربع مكونات:

- دعم الحصول على البنيات التحتية الأساسية، على خدمات القرب وعلى التجهيزات الاجتماعية والحضرية الأساسية؛
- تنشيط النسيج الاقتصادي المحلي عن طريق أنشطة مدرة لعائداتو مناصب شغل؛
- دعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي؛
- تدعيم الحكامة والقدرات المحلية.

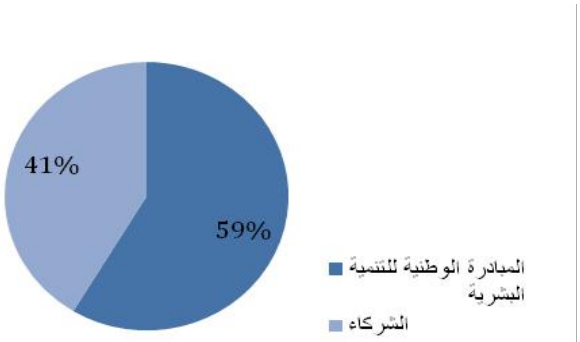

الشكل 21 : توزيع التمويلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تسمح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بخلق دينامية لصالح التنمية البشرية، منسجمة مع أهداف الألفية، وتشمل القيم التالية :

- احترام كرامة الإنسان؛
- حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل؛
- ترسيخ ثقة المواطنين في المستقبل؛
- إشراك وإدماج جميع المواطنين في المسار الاقتصادي.

وتستند المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مقاربة اللاتمركز يمع احترام المبادئ الآتية:

- المشاركة؛
- التخطيط الاستراتيجي؛
- الشراكة وتكامل الأنشطة؛
- حكامة جيدة.

حصيلة 2006-2010

- 5،2 ملايين شخص مستفيد؛
- أكثر من 23 000 مشروع أو نشاط؛
- استثمار 14 مليار درهم.

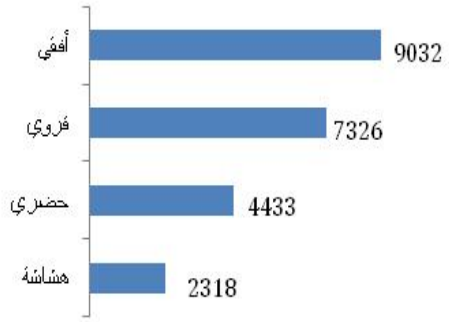

الشكل 22 : توزيع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار برنامج 2006-2010

بالنسبة للفترة 2011-2015، سيستفيد برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من ميزانية 17 مليار درهم. سيستخلص هذا الغلاف المالي من ميزانية الدولة العامة (9،4 مليار درهم)، والجماعات المحلية (5،6 مليار درهم)، والمصالح الوزارية والمؤسسات العمومية (مليار واحد)، وأخيرا التعاون الدولي (مليار واحد).

بالنسبة لهذه المرحلة الثانية، ستوسع المبادرة مجال عملها ليشمل 701 جماعة قروية و530 حيا حضريا يعاني من الحرمان، وستضع برنامجا جديدا مرتبطا بترقية الإقليم يتعلق بمليون مستفيد مباشر يقطنون 3 300 دوارا ويتبعون لـ 22 عمالة. لهذا البرنامج العديد من الأهداف وخاصة تحسين ظروف عيش السكان في المناطق الجبلية والمعزولة، وتقليص الهوة بالنظر إلى الحصول على البنيات التحتية، والتجهيزات وخدمات القرب الأساسية (الطرق القروية، الصحة، التربية، الماء والكهرباء)، وكذا إدماج سكان هذه المناطق في الدينامية التي خلقتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الفائدة الإستراتيجية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: أنشأت هذه المبادرة هندسة اجتماعية فعلية للقرب، وتشكل نموذجا للتنمية المستدامة وذلك بخلق 3 000 نشاط يدر عائدات ويوفر 40 000 منصب.

محاربة الإقصاء: النساء والأطفال

عبر الفصل 20 و24 من المذكرة 21 لمقمة «ريو» عن القلق من كون النساء يشكلن الساكنة الأكثر فقرا وطالب كل دولة بوضع مخططات لتقليص الفقر من أجلهن.

ورغم وجود رغبة حقيقية لمحاربة إقصائهن وضعفهن، فإن النساء، باعتبار أنهن أكثر عرضة للبطالة، يركزن أكثر على الأنشطة المؤقتة ذات الأجر الضعيف (الفلاحة، عمل موسمي، عمل منزلي)، ويبقى الأطفال هم الأكثر عرضة لخطر الإقصاء والفقر.

مختلف الإصلاحات التي تمت بالمغرب تروم تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وحماية الأطفال وخاصة:

- الإصلاح الجزئي لقانون العقوبات لتمتين حماية النساء والأطفال.
- إصلاح القانون المتعلق بالكفالة القانونية للأطفال حتى يخول للمرأة العزباء أن تتكفل بطفل، بدل اقتصار الاعتراف بهذا الحق على النساء المتزوجات فقط.

على مستوى القانون المدني، ترسيخ المساواة يكاد يكون القاعدة، إعادة صياغة مدونة الأسرة تؤكدها فضلا عن التشريع الجديد المنظم للحالة المدنية، أحكام قانون العقوبات والشغل واضعا تجرم التمييز مهما كانت أصوله.

لقد خول إصلاح مدونة الأسرة حدوث تطور عميق فيما يتعلق بحقوق المرأة. وبذلك فالمرأة حرة في أن تتزوج دون ولي. والسن الأدنى للزواج هو 18 سنة بالنسبة للمرأة والرجل بدل 15 سنة، مما يؤدي إلى امتداد فترة تمدرس الإناث.

لم يعد الطلاق حقا من حقوق الزوج، القرار ينبغي أن يخضع لإجراءات قضائية. يمكن للمرأة أن تطلب الطلاق دونما حاجة إلى إثبات أسباب طلبها هذا، والدولة هي التي سترغم الزوج على دفع الكفالة كـ «تعويض».

ولكن وعلى الرغم من تأسيس محاكم تسهر على احترام هذا القانون الجديد للأسرة، ينبغي أن نحرز تقدما من أجل أن تكون النساء، ولاسيما في الوسط القروي، على دراية بحقوقهن ويكن محميات بالكامل.

٤. فك العزلة عن العالم القروي والتحكم في التوسع العمراني

وضع البنيات التحتية والاجتماعية المستعجلة

في بداية العقد 90، عانى العالم القروي نقصا خطيرا في التنمية يعود في جزء كبير منه للعزلة والحرمان من البنيات التحتية والخدمات الأساسية: الطرق، الماء، الكهرباء، الصحة، التمدرس، الخ.

وتم تسجيل حقائق هذا الوضع بكون العالم القروي يعاني من العزلة ويصعب الوصول إليه (في سنة 1995، 36% فقط من السكان القرويين كان بإمكانهم بلوغ الطريق)، ومحروم في غياب الخدمات الأساسية (في سنة 1994، 14% من السكان كانوا مزودين بالماء الصالح للشرب)، وبدون كهرباء 14% من البيوت موصولة بشبكة الكهرباء)، فإن أي تنمية اقتصادية أو بشرية ظلت أمنية بعيدة المنال.

قررت السلطات العمومية المغربية الحد من هذه الوضعية. وتم الشروع في تنفيذ مشاريع ضخمة تستهدف بالدرجة الأولى العقبات المحددة سابقا:الطرق القروية PNRR2، PNRR1، الماء الصالح للشرب PAGER، الكهرباء PERG، وحملات التلقيح، والتمدرس في العالم القروي، ومحاربة أمية البالغين، والوحدات العلاجية المتنقلة، ومحو ديون الفلاحين الصغار، ومحاربة التصحر، وتقديم مساعدات في فترات الجفاف الخ. كثير من المشاريع صممت ونفذت وتمت متابعتها بفعالية على أعلى مستويات الدولة.

برنامج الطرق القروية
PNRR 1 /PNRR 2

الإشكال

- رفع العزلة عن العالم القروي الناتجة عن غياب طرق قابلة للاستعمال.
- تحسين الحصول على الخدمات الأساسية (التربية، الصحة، إلخ.) بالنسبة للساكنة القروية.
- السماح بظهور أنشطة اقتصادية وتنويع مصادر الدخل في الوسط القروي.

الأهداف

- RRNP1 (1995–2004): تشييد 10 000 كلم من الطرق القروية.
- RRNP2 (2005–2015): تشييد 15 000 كلم من الطرق القروية.

النتائج

- 2012: نسبة الخدمة 80%.
- نسبة التردد على مراكز العلاجات تضاعف مرتين.
- نسبة التمدرس الابتدائي تضاعف ثلاث مرات.
- كلفة نقل البضائع قلت بالنصف.

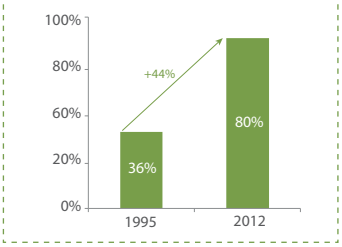

الشكل 23 : تطور معدل الربط طرقي في المناطق الريفية

برنامج الماء الصالح للشرب بالعالم القروي
PAGER

الإشكال

- تقليل عدم الاستقرار الراجع إلى غياب التزود بالماء الصالح للشرب.
- محاربة وباء الكوليرا الذي اجتاح البلاد من 1988 إلى 1994.
- تحسين تمدرس الشابات المكلفات عموما بالتزود اليومي بالماء (من مصادر مجاورة أو بعيدة).

الأهداف

- تزويد 31 000 منطقة قروية تشمل 12 مليون شخص في أفق 2010.

النتائج

- 2012: نسبة الولوج للماء الصالح للشرب هي 92%.
- 2004: حصل البرنامج على جائزة من الأمم المتحدة، ضمن جوائز الأمم المتحدة للخدمة العمومية في صنف تحسين أداء الخدمات العمومية.

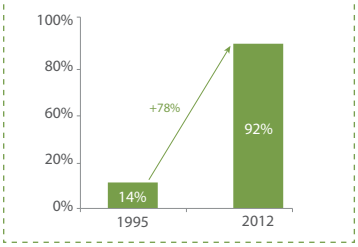

الشكل 24 : تطور معدل الوصول إلى المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية

برنامج كهربة القرى
PERG

الإشكال

- تمكين سكان القرى المعزولة من الحصول على الكهرباء.

الأهداف

- تعميم الحصول على الكهرباء في الوسط القروي.

النتائج

- 2012: نسبة التزود بالكهرباء 97،4%.
- ظهور أنشطة اقتصادية جديدة مدرة للعائدات ومقاولات صغرى
- رفع نسبة التمدرس
- إبطاء الهجرة إلى المدينة
- تحسين السكن من خلال تجهيز البيوت بالأجهزة المنزلية الكهربائية
- تخفيض الإنفاق العام على الإضاءة باستبدال الوسائل التقليدية.

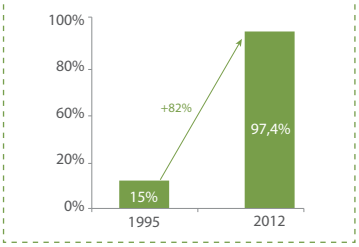

الشكل 25 : تطور معدل إمكانية الولوج إلى الكهرباء بالمناطق الريفية

من ناحية أخرى، فإن استراتيجية التنمية القروية القائمة على المقاربة الإقليمية عبر المساهمة في تمويل مشاريع ذات أهداف خاصة تنصب على:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية،
- تحسين الحصول على الماء،
- المحافظة على التنوع البيولوجي،
- محاربة الفيضانات،
- تحسين ظروف العيش والسكن والصحة.

أطلق البرنامج مجموعة من 76 مشروعا تغطي عموم المناطق المغربية.

في عقد واحد (1995–2005)، تم استبدال جمود المناطق الداخلية بدينامية جديدة من العمل والثقة،وأصبح العالم القروي يحظى بالأولوية في السياسات العمومية القطاعية التي تم تعديلها لتأخذ خصوصياته بعين الاعتبار: الجغرافية، السوسيو–اقتصادية، الثقافية، البيئية، إلخ.

من التربية الأساسية إلى إنتاج الطاقة النظيفة (الشمسية، والريحية، إلخ.) ومرورا بالفلاحة والسياحة، تم تحديد دعائم خاصة لمصاحبة العالم القروي في تنميته.

وموازاة مع هذا الاهتمام بالعالم القروي، وضعت سياسة جديدة لكي تصبح المدن الكبرى تنافسية وتبلغ مستوى العواصم،

خصوصا أن سكان الحواضر سيتضاعفون في العشرين سنة المقبلة. 60% من المغاربة يعيشون حاليا في المدن. لقد عرفت المراكز الحضرية المتوفرة على بنيات أقوى، وذات أنشطة اقتصادية متنوعة واحتياجات مناسبة، إيقاعا تنمويا سريعا بفعل الحوافز وبرامج من كل صنف:

- تنمية مراكز حضرية جديدة (تام سنة، سلا الجديدة، إلخ.)؛
- امتصاص النقص في السكن: السكن الاقتصادي والاجتماعي، برنامج مدن بدون صفيح، إلخ.؛
- تنشيط التكوين والعمل (تشجيع التعليم الخصوصي، بنيات المساعدة على إيجاد الشغل كالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، إلخ.)؛
- تجميع وتدبير مناطق الأنشطة (الأقطاب التكنولوجية، المناطق الصناعية، المناطق اللوجيستية، مناطق الصناعة التقليدية...، إلخ.؛
- تنمية الخدمات الاجتماعية وبنيات القرب (مستشفيات إقليمية، فضاءات ثقافية ورياضية، إلخ.)؛

فمن الضروري مع ذلك تقويم الإستراتيجية المغربية للتنمية الحضرية لتكون مستدامة من أجل مواجهة التحديات المتبقية فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي الاجتماعي، والتحضر، والتحكم في التلوث. إن الاقتراب من أصحاب القرار المحليين هو مفتاح النجاح، وسيكون بالتأكيد مدعما أكثر بقانون اللامركزية الموسعة.

الدعامة البيئية

إن ما ميز قمة ريو المنعقدة سنة 1992 هو وعي المجتمع الدولي بالرهانات البيئية التي أضحت تفرض نفسها أكثر فأكثر على الاختيارات التي تتخذها الدول في مجال التنمية المستدامة، وعلى رأس هذه الرهانات استشراف مستقبل مضمون للشعوب الحالية والمستقبلية ينسجم مع رأسمالها الإيكوبوجي.

غداة هذه القمة، عمل المغرب على إحداث قطاع وزاري مكلف بالبيئة تسيره كتابة دولة فرعية تابعة لوزارة الداخلية. ولمدة عشرين سنة، عرف هذا القطاع تطورات جد هامة تمثلت، أساسا، في توسيع نطاق سلطاته ومهامه سنة 2000، والزيادة الهامة في ميزانيته منذ 2005، وكذا تعزيز قدراته وتوسيع تغطيته الترابية. إذ أن الوعي بالرهانات المذكورة قد أدى إلى خلق انسجام تدريجي لدى جميع الأطراف المتدخلة. فالمنظمات غير الحكومية تنظمت وشكلت بديلا محليا فعالا، و الفاعلون الاقتصاديون وعوا بأهمية دورهم فانتظموا في لجان أو مجموعات للتفكير والعمل كلجنة التنمية المستدامة التي أحدثها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كما اتخذوا تدابير ذات مسؤولية اجتماعية تحمل علامة RSE، والذي نهجه الاتحاد سنة 2006.

لقد كان التطور ملحوظا، خاصة مع ارتقاء الخطاب حول حماية البيئة نحو مفهوم التنمية المستدامة، هذا المفهوم الواسع الذي يفرض خلق آليات جديدة للتبادل والرصد، ومخططات عمل دقيقة تجعل من المغرب فاعلا ملتزما برؤية مستقبلية تتخذ من التنمية المستدامة مرتكزا لها.

1. التزام حتمي: تفعيل العمل البيئي يمضي قدما

إن عزم المغرب على جعل البيئة أولوية وطنية أمر تم تأكيده في أعلى مستوى للدولة.

ويبرز هذا العزم من خلال ما يلي:

- **تعزيز الإطار المؤسسي**: غداة قمة ريو 1992، عمل المغرب على إحداث قطاع للبيئة لتنسيق العمل الحكومي في مجال المحافظة على البيئة. وقد تعزز عمل هذا القطاع، على مر السنين، من خلال الأهمية التي أولاها للبيئة والتنمية المستدامة والإمكانيات التي وضعت رهن إشارته. وحاليا يتموقع هذا القطاع داخل وزارة كبرى تجمع أيضا قطاعات الماء والطاقة والمعادن. بالطبع تتدخل في هذا المجال أيضا قطاعات عمومية وشبه–عمومية وأيضا القطاع الخاص. كما أن المغرب يتوفر على مؤسسات ومجالس تساهم في اتخاذ القرار في إطار التشاور والمشاركة بين جميع الفاعلين (المجلس الوطني للبيئة، المجلس الأعلى للماء والمناخ، المجلس الأعلى لإعداد التراب...).
- **تعزيز الإطار القانوني**: بتم إصدار عدة قوانين بيئية وفقا للمبدأ 11 من إعلان ريو الذي يدعو الدول الى اصدار تدابير تشريعية في مجال البيئة. تم السهر على تكييف المعايير الايكولوجية والأهداف والأولويات البيئة وفقا للإطار العام للبيئة والتنمية. لقد تم انجاز تقدم ملحوظ في المجال القانوني خصوصا عن

طريق الميثاق التي يمنح قيمة دستورية للبيئة. لقد تم ترجمة هذا التوجه بالمصادقة على مجموعتين من النصوص : القوانين التي تحافظ على البيئة : قانون الماء، دراسة التأثير على البيئة ، قانون الحفاظ ومحاربة انبعاث الملوثات الجوية ، قانون تدبير النفايات الصلبة،قانون المناطق المحمية،قانون الحقائب والأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل، وقوانين حديثة تهم التنمية المستدامة اهمها قانون الطاقات المتجددة ، وقوانين متعلقة بخلق الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وكذا الوكالة المغربية للطاقة الشمسية. والنصوص الأخرى في طور الانجاز أهمها القانون الاطار المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

- **تعزيز المواكبة والتقييم والوقاية**: من خلال خلق المختبر الوطني للبيئة وكذا المراصد البيئية (المرصد الوطني للبيئة، المراصد الجهوية للبيئة وللتنمية المستدامة)، ومن خلال تحديد مؤشرات التنمية المستدامة، انشاء لجنة وطنية ولجن جهوية لدراسة التأثير على البيئة . تجدر الاشارة إلى أن مسطرة دراسات التأثير على البيئة عرفت عدة محطات : من سنة 1994 الى غاية 2003 كانت هذه الدراسات تنجز بطريقة طوعية بواسطة المقاولين او تحت طلب الجهات المانحة او نتيجة حساسية وهشاشة الوسط المستقبل للمشروع أو نتيجة التحكيم في وجهات النظر المتعارضة بشأن استخدام الأراضي.في مرحلة ثانية من سنة 2003 الى غاية 2008 تم إصدار قانون دراسة التأثير على البيئة ، ورغم غياب نص تطبيقي تم وضع مسطرة لانجاز دراسة التأثير على البيئة، ومع سن النص التطبيقي لهذا القانون سنة 2008 دخل مسلسل دراسة التأثير على البيئة منعطفا جديدا تميز بتفعيل دور اللجنة الوطنية لدراسات التأثير على البيئة بالاضافة الى لامركزية هذا المسلسل عن طريق خلق لجن جهوية لدراسة التأثير على البيئة والاخد بعين الاعتبار رأي الساكنة المعنية بالمشروع عن طريق التحقيق العام. وتطلب هذا بدل مزيد من الجهود في المجال التنظيمي و تبني منهجية هيكلية من اجل انجاز المساطير وتقوية قدرات المتدخلين المحليين.

- **تعزيز الآليات الاقتصادية والمالية**: من خلال إحداث صناديق بيئية وطنية (الصندوق الوطني للبيئة، صندوق مكافحة التلوث الصناعي، صندوق التطهير ومعالجة المياه العادمة، صندوق التنمية الطاقية...)، إضافة إلى إحداث آليات جديدة للتعاون (إعانات، اتفاقيات، شراكات عمومية/خاصة) من أجل دعم التدابير المتخذة في مجال حماية الموارد والمجالات.

- **تعزيز التعاون الدولي**: المشاركة في المجهودات الدولية عن طريق الوفاء بالالتزامات و انجاز مشاريع التعاون على المستوى الجهوي وتقوية التعاون جنوب جنوب و كذا التعاون الثلاثي.

- **تعزيز النشاط التحسيسي والتواصلي**: تعتبر مساهمة المواطن في الحفاظ على البيئة شرطا أساسيا لتعميم عمليات بيئة–مواطن. وبذلك تكون الدولة مواكبة وداعمة لحركية الجمعيات ونشاطها.

تبنت وزارة التربية الوطنية على شاكلة المكونات الحكومية الاخرى وفاعلين في المجتمع المدني رؤية تعتمد على المحافظة على البيئة كأولوية كبرى. أنشطة هذه الوزارة تهدف أساسا الى جعل المدرسة فضاء للتربية البيئية. عدة برامج تم إنجازها :

- إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المقررات التربوية؛
- تعميم برنامج المدارس الايكولوجية؛
- التأهيل البيئي للمدارس القروية.

تهدف هذه المشاريع إلى:

- تعزيز وتطوير التربية في المجال البيئي والتنمية المستدامة؛
- تعبئة الفاعلين التربويين بخصوص المشاكل البيئية؛
- إنجاز برامج التحسيس والتربية البيئية في المؤسسات التعليمية؛
- جعل من تلميذ اليوم مواطن مسؤول في الغد.

وبالرغم من هذا التعزيز، ما فتئت المشاكل البيئية تتسع في مستويات ترابية مختلفة، إذ أن التقارير حول الواقع البيئي التي أنجزتها الدولة تسجل خطورة الوضع، فثمة تراجع حاد للموارد الطبيعية وللمحيط الحياتي للساكنة بسبب تلوث الهواء، وتلوث المياه القارية والبحرية، والتصحر، وتراجع الغطاء الغابوي، والتنوع البيولوجي للساحل، وكذا مخاطر المطارح العشوائية للنفايات ، إلخ.

إن لهذا الوضع تأثيرات سلبية على صحة الساكنة، وكذا على سيرورة النمو الاقتصادي بسبب نفاد عدد من الموارد الطبيعية الضرورية للتنمية المستدامة للبلاد. أمام هذا الوضع، تركز العمل مؤخرا على الدعم البيئي المؤسس على برامج واسعة النطاق مثل البرنامج الوطني للتطهير ومعالجة المياه العادمة ، والبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية.

دراسات التأثير في البيئة

يفرض القانون 03–12 إنجاز دراسة التأثيرالبيئي للمشاريع التي من شأنها أن تحدث تأثيرات سلبية على المحيط البيو–فيزيائي والبشري بسبب موقعها أو طبيعتها. وتكون معنية بذلك جل مشاريع البنى التحتية. يُعهد بهذه المشاريع إلى لجنة وطنية مختصة بدراسة التأثير على البيئة من أجل المصادقة إذا كان الاستثمار يتجاوز 200 مليون درهم. ويهم هذا القانون الأشخاص الذاتيين والمعنويين، في القطاعين العمومي والخاص، ويحدد عقوبات خاصة إضافة إلى العقوبات ذات الطابع العام والمرتبطة بالمسؤولية المدنية و/أو الجنائية.

تدبير النفايات

يهدف القانون 00–28 إلى وقاية وحماية صحة الإنسان، والحيوانات والنباتات، والمياه، والتربة، والأنظمة الإيكولوجية، والمواقع، والمناظر الطبيعية، والبيئة بصفة عامة، ضد التأثيرات الضارة للنفايات. ويعمل هذا القانون على تعريف النفايات، وتصنيفها، ويحدد التزامات تخص تدبيرها والتخلص منها. ويحدد القانون أنه لا بد من تقليص النفايات حجما وضررا خلال دورة حياتها، كما يضع التزامات تهم أنواع النفايات. ويهم هذا القانون مالكي ومنتجي ومستغلي النفايات.

الشكل 26 : محطة معالجة المياه العادمة ببني ملال

الشكل 27 : محطة معالجة مياه الصرف الصحي بتاوجطات

الطاقة المتجددة والفعالية الطاقية

يهدف القانون 09–13 إلى تطوير موارد الطاقات المتجددة على الصعيد الوطني. ويؤسس إطارا قانونيا يتيح آفاق إنشاء واستغلال محطات لإنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من موارد للطاقات المتجددة. ويحدد هذا القانون المبادئ العامة المفروض اتباعها، والنظام التشريعي القابل للتطبيق بما في ذلك التسويق والتصدير. وسيتم مستقبلا نشر ظهائر تنفيذية بهذا الخصوص، كما يناقَش حاليا مشروع قانون حول الفعالية الطاقية، من شأنه أن يفرض على المقاولات القيام بمراجعات طاقية ابتداء من عتبة استهلاك معينة، كما يتم تهييء قانون للفعالية الطاقية في البناء.

تدبير الموارد المائية

يأتي القانون 95-10 لتكملة ثلاثة ظهائر (1914، 1919، 1925) تصنف المياه في المجال المائي العمومي. ويحدد هذا القانون نظاما للحفاظ على الماء وحمايته. ويمنع البناء في مقدمة الضفاف وفوق مجاري المياه والقنوات وكل حاجز يعيق التدفق الحر للمياه. ويمنع هذا القانون أيضا إنشاء أو إزالة أي خزان، أو مزرعة أو فلاحة داخل المجال المائي العمومي. ينظم القانون كذلك التدبير المؤسساتي للماء ويحدد العقوبات.

تلوث الهواء

يرمي القانون 03-13 إلى الحفاظ على جودة الهواء ومحاربة انبعاث الملوثات الجوية التي قد تضر بصحة الإنسان والحيوان والتربة والجو والبيئة بصفة عامة. ويطبق هذا القانون على كل شخص مادي أو معنوي ، يملك أو يستعمل أو يستغل بنايات أو منشآت معدنية أو صناعية أو تجارية أو فلاحية، أو منشآت للصناعة التقليدية أو للسيارات أو للآليات ذات محرك، أو أجهزة الاشتعال أو حرق النفايات، أو التدفئة أو التبريد. ويفرض عقوبات محددة.

بالنسبة لحالة التلوث الهوائي الناجم عن قطاع النقل تم اقتراح برنامج عمل على المدى القريب والمدى المتوسط. يهم هذا البرنامج تحسين جودة الوقود، والسيارات، وكذا نظام مراقبة جودة الهواء وتدبير التنقلات الحضرية، إلخ.

البرنامج الوطني للتطهير (PNA)

إلى حدود سنة 2005 عانى قطاع معالجة المياه من تأخر كبير نتج عنه تدهور نوعية الموارد المائية والمجالات والمحيط البيئي بصفة عامة، مما شكل تهديدا للمورد ولصحة الساكنة.

وبهدف تصحيح هذه الاختلالات أطلقت الحكومة سنة 2006 البرنامج الوطني للتطهير بغية تحقيق الأهداف التالية:

- بلوغ نسبة توصيل عامة لشبكة التطهير بالوسط الحضري تقدر بـ 75% في 2016، و80% في 2020، و100% في 2030.
- خفض التلوث المنزلي إلى 40% في 2016، و80% في 2020، و100% في 2030.
- معالجة المياه العادمة إلى المستوى الثلاثي، وإعادة استعمالها بنسبة 50% في 2020، و100% في 2030.

استثمار يقدر بـ 50 مليار درهم.

تمويل: الدولة/ الصناديق والمساعدات/ القطاع الخاص

البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية (PNDM)

إن التزايد السكاني الحضري وتكاثر الأحياء الهامشية عقدت كثيرا عملية جمع النفايات المنزلية وتصريفها والتخلص منها، فإنتاج هذه النفايات يبلغ في الوسط الحضري 5 ملايين طن في السنة، أي ما يعادل حصة 0.75 كلغ/نسمة/يوم. وغالبا ما يتم التخلص من هذه النفايات برميها في مطارح عشوائية، أو في نقاط سوداء.بمجاري المياه دون أية معالجة، مما يفرز تداعيات خطيرة على الصحة العامة وعلى البيئة.

للتخفيف من حدة هذه الإشكالات، بادرت الحكومة إلى وضع برنامج وطني لتدبير النفايات المنزلية (PNDM)، يتضمن:

- تأمين جمع وتنظيف النفايات المنزلية للوصول إلى نسبة تجميع تصل إلى 85% في 2016، و90% في 2020، و100% في 2030.
- إحداث مطارح مراقَبة للنفايات المنزلية تستفيد منها كل المراكز الحضرية (100% في 2020).
- إعادة تأهيل أو إغلاق جميع المطارح العشوائية الموجودة حاليا (100% في 2020).
- عصرنة قطاع النفايات عبر جعله قطاعا محترفا.
- تطوير مسلك (فرز–تدوير–تقييم) بمعية أنشطة تجريبية للفرز، لأجل بلوغ نسبة 20% من التدوير في 2020.
- تعميم التصاميم المديرية الإقليمية لتدبير النفايات المنزلية وما يماثلها على كل عمالات وأقاليم المملكة.
- تكوين وتحسيس كل الفاعلين المعنيين بإشكالية النفايات.

استثمار يقدر بـ 40 مليار درهم.

2. المناخ: تأثير محلي، وتحدي شامل

تشكل التغيرات المناخية رهانا هاما في يواجه الاقتصاد والتنمية الوطنية. بحيث تعتبر هشاشة المغرب اتجاه التغيرات المناخية مرتفعة، وذلك للاعتبارات التالية :

- الدور الهام لقطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني حيث يشكل 15% من الدخل الوطني الخام، كما انه يشغل 40% من الساكنة.
- محدودية نجاعة آليات تدبير المخاطر والكوارث.
- ضعف قدرة القطاعات ذات تنمية مرتفعة في المجالات الحضرية على خلق فرص شغل جديدة وعلى استيعاب اليد العاملة النازحة من العالم القروي.
- مساهمة نسبة هامة من المنتوجات الفلاحية السقوية في الصادرات (15%)، ويعتمد هذا النوع من المنتوجات على الاستغلال المفرط للموارد المائية.

ولهذا، يعتزم المغرب مواصلة مساندة جهود المجتمع الدولي لمواجهة التحدي المناخي، فقد وقّع المغرب على الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية سنة 1992، وصادق عليها سنة 1995. كما احتضن، في 2001 بمدينة مراكش، المؤتمر السابع لأطراف هذه الإتفاقية (COP 7) الذي تمخض عنه اتفاقات تفعيل بروتوكول كيوطو، الذي تمت المصادق عليه من لدن الحكومة المغربية في 2002.

وبمقتضى المفاوضات في إطار الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، ينتمي المغرب إلى المجموعة «الإفريقية»، لكونه بلدا إفريقيا، وينتمي إلى

مجموعة 77 (G77) والصين، باعتباره بلدا ناميا، فهو يساهم في تموقع هاتين المجموعتين. فرغم حصته الضئيلة من انبعاث الغازات الدفيئة، فالمغرب شديد التأثر بالتغيرات المناخية.

تعتمد استراتيجية الوطنية المتعلقة بمكافحة التغيرات المناخية على مبدأين اثنين: فمن جهة، أمام الأسباب الرئيسية للتغيرات المناخية، وبشكل إرادي، عمل المغرب على فصل نمو اقتصاده عن انبعاث الغازات الدفيئة. كما أنه مقتنع بأن ترجمة سياسة للتخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة من شأنها أن تساهم في نموه الشامل، ولاسيما من خلال جلب التكنولوجيات النظيفة. ومن جهة أخرى، أمام تداعيات التغيرات المناخية، يعتزم المغرب، بشكل طوعي، الحفاظ على ترابه وحضارته ،وذلك من خلال التصدي الناجع لهشاشة ترابه، والاستباق من خلال سياسة للتكيف تُهيئ مجموع ساكنته وفاعليه الاقتصاديين لمواجهة هذه الآثار.

ولمعالجة هذه الإشكالية، تم اعتماد برنامج لمحاربة الاحتباس الحراري يرتكز على ثلاثة محاور أساسية:

- بلورة سياسة لمحاربة الاحتباس الحراري على المستوى الوطني؛
- التدابير الميدانية: إعداد وتنفيذ مشاريع للتكيف مع التغير المناخي؛
- التزامات المغرب على المستوى الدولي:
  - إتمام التقرير الوطني الثاني بشأن التغيرات المناخية، الشروع في مسلسل بلورة التقرير الوطني الثالث؛
  - الإسهام في الجهود الدولية في مجال التخفيف من الغازات الدفيئة من خلال تهييئ مشاريع آلية التنمية النظيفة MDP، وبلورة حزمة الإجراءات الطوعية الملائمة على مستوى وطني في مجال التخفيف NAMAs وذلك في إطار برامج: الطاقات الشمسية والريحية، و(البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها PNDM).

تهم تدابير التخفيف بالمغرب قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والنفايات والفلاحة والغابات، والبناء. وإن القدرة الإجمالية للتخفيف عبر هذه التدابير تناهز 53 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكاربون في السنة في أفق 2030.

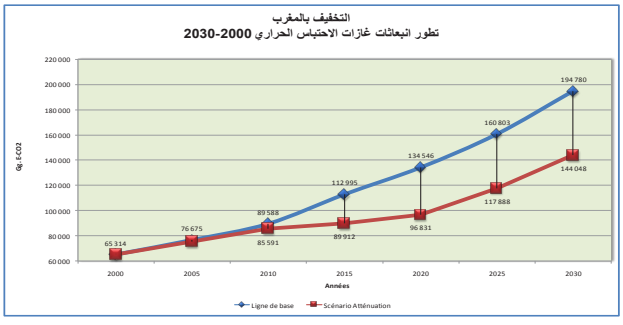

الشكل 28: نمو انبعاثات الغازات الدفيئة (CO2)

مجال الواحات: تراث في خطر

باعتبارها سَدّاً في وجه التصحر، تقوم الواحات بوظائف بيئية كثيرة، فهي زاخرة بالتنوع البيوبوجي، وتلعب دورا هاما في هيكلة الحياة الاجتماعية وتنظيمها. تغطي الواحات 15% من مجموع التراب الوطني، وتقدر مساحتها بـ 115 563 كلم²، وتتركز بها ساكنة تقدر بـ 1.7 مليون نسمة، أي ما يعادل 5.3% من مجموع الساكنة. وتتخلل هذا الفضاء شبكة مائية يقدر صبيبها المتوسط بـ 25م³/ث، مع تعبئة تفوق 1.1 مليون م³ تستعمل أساسا في الفلاحة (98%).

إن الأنظمة الإيكولوجية للواحات تعيش مرحلة تراجع كبير. وتجسد الأرقام التالية هذا الواقع بوضوح: انخفاض عام للفرش المائية بمعدل 15 إلى 20 م، وكذا نسبة انخفاض إنتاج التمور بـ 34%.

لقد صنفت منظمة اليونسكو في 2000 واحات الجنوب كمحمية حيوية. ومن أجل حماية هذه الفضاءات الفريدة، تم إطلاق ثلاثة برامج:

- برنامج واحات تافيلالت كبرنامج تجريبي في مجال التنمية الترابية المستدامة.
- برنامج واحات الجنوب الذي تشرف عليه وكالة تنمية الجنوب بشراكة مع PNUD (برنامج الأمم المتحدة للتنمية). وقد مكن هذا البرنامج من تعزيز إمكانات الجماعات المحلية في مجال التخطيط والتنمية المستدامة لمناطق الواحات.
- البرنامج الإفريقي للتكيف مع التغير المناخي بالواحات الممول من لدن اليابان بإشراف PNUD، وهو برنامج ساهم في التدبير والحد من الأخطار التي تتعرض لها الأنظمة الإنتاجية للواحات المغربية بسبب الاحتباس الحراري، وذلك عن طريق اعتماد مقاربات خلاقة للتكيف، وكذا دعم وتعزيز الإمكانات المحلية باعتماد مقاربة ترابية.

الشكل 29: واحات جنوب المغرب

3. التدبير المندمج للماء

لا شك أن عناية المغرب بالمسألة المائية تشكل مثالا واضحا تجدر دراسته عن قرب.

بالنظر إلى موقعه الجغرافي، يتميز المغرب بمناخ شديد التباين يطبعه نظام مطري غير منتظم من حيث المكان والزمان، فالإمكانات من حيث الموارد المائية الطبيعية تقدر بـ 22 مليار متر مكعب في السنة، منها 18 مليار متر مكعب سطحية، و4 مليار متر مكعب جوفية، أي ما يعادل 730 متر مكعب لكل نسمة في السنة (730 م³/نسمة/سنة)، وهي نسبة تدل على نقص في الماء لأنها أقل من 1 000م³. ويمكن أن تتراجع هذه الكمية إلى 530م³ في أفق سنة 2030 تحت وطأة التغيرات المناخية.

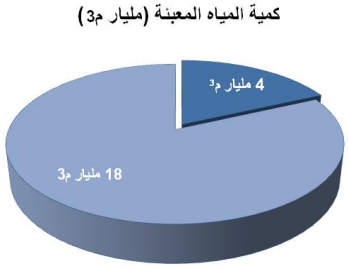

الشكل 30 : هيكل المياه المعبأة

وتتركز أزيد من نصف الموارد المذكورة في الأحواض الشمالية، وهي غير منتظمة في الزمن، إذ يمكنها أن تتباين في التقرير الواحد بين 1 و9 بحسب السنوات (الموارد السنوية بلغت 47 مليار م³ سنة 1963–1962، بينما لم تتجاوز 5 مليار م³ في سنة 1992–1993). وتتباين هذه الموارد أيضا من حيث المكان، إذ يمكن أن تتباين حصة كل نسمة بين الأحواض من 1 إلى 8 في نفس التقرير (الموارد المتجددة تبلغ 1200 م³/نسمة/سنة في اللوكوس، مقابل 141 م³/نسمة/سنة بأبي رقراق).

يبقي المخزون المائي للبلاد محدودا بالنظر إلى ندرة الموارد وتراجعها، وكذا لضعف تقييمها. ويلاحظ أن حاجات مختلف القطاعات المستعملة للمياه في ارتفاع مستمر، ونخص بالذكر القطاع الفلاحي الذي يعرف استهلاكا كبيرا للماء، والاستعمالات المنزلية أو الهوايات، وكذا حاجات القطاع السياحي والصناعي. تضاف إلى ذلك الاختلالات المؤسساتية بسبب كثرة المتدخلين، مما يعيق التنسيق الأمثل بين مختلف السياسات في مجال الماء. ومن جهة أخرى يعرف مستوى الفرش المائية انخفاضا هاما:

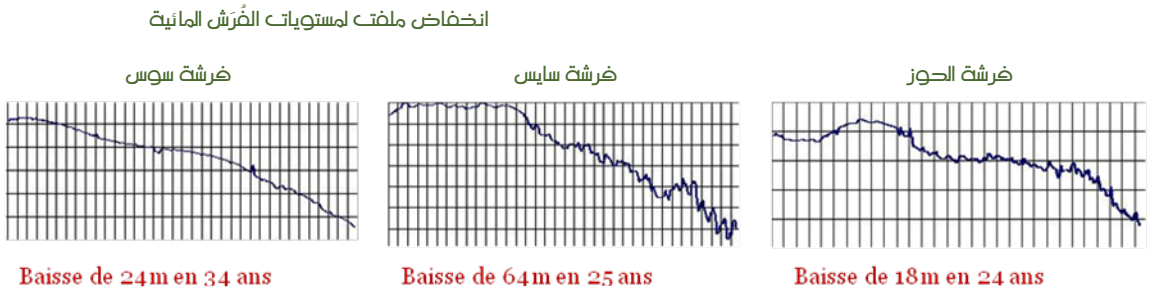

الشكل 31: تطور مستويات المياه الجوفية

في هذا السياق، ومن أجل مواكبة النمو الذي يعرفه، انخرط المغرب منذ زمن في مسار لتدبير موارده المائية وتعبئتها، واتخذ مبادرة للتخطيط والتدبير المندمج لهذه الموارد.

وقد مكنته هذه السياسة من توفير بنية تحتية مائية هامة تتكون من منشآت تخزين المياه ونقلها (تمكن من تعبئة أزيد من 75% من المياه السطحية)، وكذا آلاف الحفر والآبار التي تخزن المياه الجوفية.

وقد مكنت هذه البنيات التحتية من ضمان:

- تأمين تزويد الساكنة بالماء الشروب؛
- تطور السقي على نطاق واسع (قرابة 1.5 مليون هكتار)؛
- مواكبة تطور باقي القطاعات السوسيو–اقتصادية؛
- الحماية من الفيضانات في مناطق شاسعة كانت تتكبد خسائر كبيرة في ما مضى؛

- إنتاج الطاقة الكهرو–مائية (10 في المئة من مجموع الإنتاج الوطني).

وبالموازاة مع سياسة تدبير العرض هذه، تتواصل المجهودات في إطار استراتيجية وطنية للماء. ويرتكز العمل على تدبير الطلب، عن طريق تعزيز المساعدات العمومية لصالح الاقتصاد المائي، إلى جانب تعزيز الترسانة المؤسساتية والتنظيمية.

٤. الغابات والتنوع البيولوجي: غنى ومجهودات من أجل الحفاظ عليها

يتميز المغرب بتنوع طبيعي وإيكولوجي مهم، ويضم 40 نوعا من الأنظمة الأيكولوجية الطبيعية التي تعتبر موطنا لأزيد من 7000 نوع من النباتات الأرضية، و قرابة 550 نوعا من الفقاريات والآلاف من أنواع اللافقاريات التي من بينها أنواع مستوطنة. هذه الموارد، التي تتعرض للعديد من التغيرات الطبيعية و البشرية، تتطور حسب دينامية مختلفة عن الأنظمة الإيكولوجية و السياق السوسيو اقتصادي و البيئي.

لمواجهة هذا الوضع، بادر المغرب إلى اتخاذ إجراءات تطوعية من شأنها التأثير في منحى التصحر و التقليل من حدته، حيث انتقل من التخطيط القطاعي ليصل إلى خطة تشمل التراب الوطني.

التخطيط القطاعي

العديد من المخططات والاستراتيجيات والبرامج حول البيئة والتنمية المستدامة تم تنفيذها بعد القمة التي انعقدت في ريو سنة 1992 ، و بالخصوص:

- المخطط المديري لتدبير المحافظة على الأراضي في المناطق البعلية (1994)؛
- المخطط المديري للمناطق المحمية (1995)؛
- استراتيجية تنمية المراعي (1995)؛
- المخطط المديري للتشجير (1996)؛
- المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية (1997)؛
- البرنامج الغابوي الوطني (1998)؛
- المخطط المديري لمكافحة حرائق الغابات (2001)؛
- الاستراتيجية الوطنية لمراقبة و متابعة الحالة الصحية للغابات (2008)؛
- الاستراتيجية الوطنية لتنمية غابات المجال الحضري و الحزام الحضري (2009).

Sensibilité à la désertification et à la dégradation des terres

Méthodologie

L'Indice de Sensibilité à la Désertification) est calculé en intégrant 4 indices :
- L'indice d'érosion
- L'indice de la qualité de la végétation
- L'indice de la qualité du climat
- L'indice de surpâturage

La combinaison des cartes correspondant aux différents indices précités a permis d'établir la carte de sensibilité à la désertification

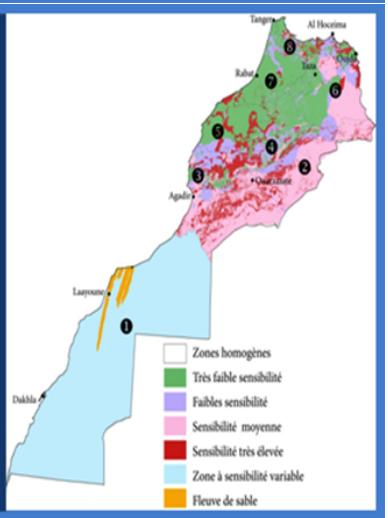

Classe	Description	Limite des classes (ISD)	Surface nationale (%)
1	Zones de très faible sensibilité	<= 1.26	18
2	Zones de faible sensibilité	1.26 - 1.36	9
3	Zones moyennement sensibles	1.36 - 1.46	18
4	Zones très sensibles	> 1.46	8
5	Zone hyperaride	Sensibilité variable	47

المناطق حسب تأثرها بالتصحر وتدهور الأراضي

المنهجية:

يتم قياس مؤشر التأثر بالتصحر عن طريق دمج أربع مؤشرات:

- مؤشر التآكل؛
- مؤشر نوعية النباتات؛
- مؤشر نوعية المناخ؛
- مؤشر فرط الرعي.

إن دمج الخرائط المتعلقة بالمؤشرات السابقة الذكر ساعد في وضع خريطة التأثر بالتصحر.

تعد عملية وضع هذه المخططات الإقليمية نتيجة لمقاربة ترتكز على تشخيص المشكل والتعرف على العقبات وتحديد منهج تدخل جديد.

وقد تم وضع مخططات أخرى تركز بالأساس على مهمة أفقية تخص التنمية المتكاملة، وبالخصوص البرنامج الوطني لمكافحة التصحر(2001)، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2001) عبر محاور مكافحة الفقر و المنهج التشاركي فيما يخص المحافظة على الغابة و تنمية مواردها.

نحو رؤية متكاملة للمستقبل: برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر (2030)

هذه الطريقة تتم على مرحلتين:

- لتفعيل إدماج البرامج الإقليمية؛
- وضع نظام للمراقبة حسب المجال وتجانسه.

الأهداف:

1. تدبير الموارد الطبيعية بشكل مستدام عن طريق إعطاء الأهمية لكل مورد حسب إمكانياته، والتقليل من التأثير البشري؛
2. تنويع الأنشطة عن طريق أنشطة تدر عائدات مالية من شأنها إعالة الساكنة؛
3. استخلاص التجارب الناجحة والإيجابيات من أنشطة (برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر–2030) التي تستهدف الساكنة (التقليل من حدة الفقر)؛
4. جمع معلومات حول ظاهرتي التصحر و تدهور الأراضي وتبعاتهما؛
5. تعبئة الموارد لصالح مشاريع (برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر–2030) عن طريق عقد شراكات عل المستوى الوطني و الدولي.

الحفاظ على التنوع البيولوجي التزام فعلي

انسجاما مع مقتضيات الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي التي تتوخى حماية 10 في المائة من الأراضي، تم تحديد 150 موقعا من المصالح البيولوجية والإيكولوجية تمثل مجموع النظام الإيكولوجي على مساحة تفوق 2،5 مليون هكتار.

في هذا الإطار، تم إدماج 10 منتزهات وطنية، تبلغ مساحتها 750 000 هكتار، في مرسوم. كما تم رصد ميزانية حسب أولوية كل مشروع، كما تم تزويدها بمخطط تدبير قيد التنفيذ.

ومن أجل تفعيل هذه الاستراتيجية، تم تشريع قانون جديد في يوليوز 2010 يتعلق بالمجالات المحمية يضم خمس فئات (منتزهات وطنية و طبيعية، و محميات طبيعية، محميات بيولوجية و مواقع طبيعية) متبنية المعايير المعتمدة حسب السياق السوسيو–اقتصادي للبلاد.

إن تفعيل هذه الاستراتيجية، التي تهدف إلى البحث عن توازنات إيكولوجية جديدة، وإلى إيجاد طرق للتدبير تتلاءم مع مختلف مكونات الوسط البيئي، يفرض عليها الشروع في الأشغال الثلاثة التالية:

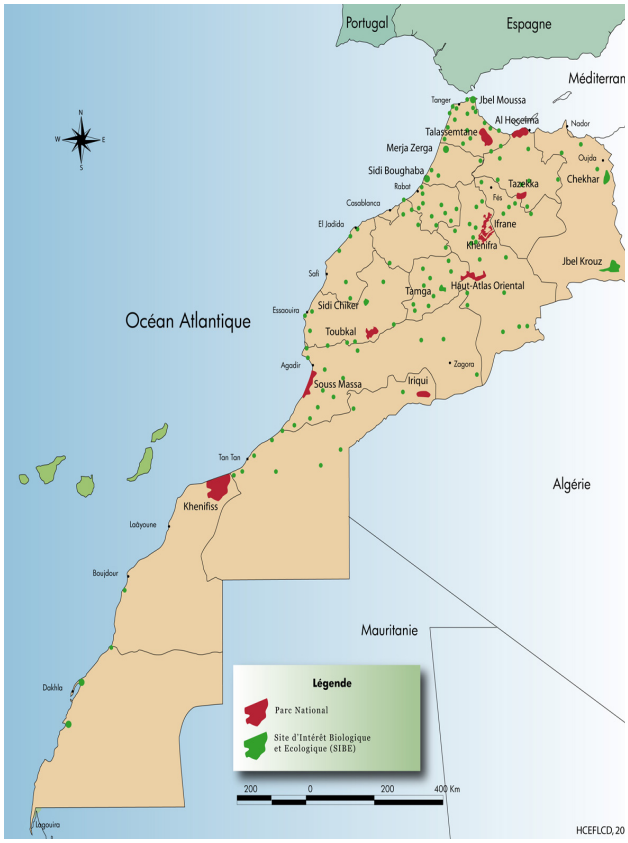

- مرحلة إصلاح المنظومة البيئية والتي ترتكز أساسا على إعادة تأهيل الساكنة والفصائل النباتية والحيوانية (إعادة تركيب الموائل، تدعيم و إعادة إدخال الأنواع المنقرضة إلى الطبيعة،إلخ.)؛
- مرحلة التهيئة والتنمية والتي ترتكز على صيانة المجالات المحمية عن طريق إنشاء البنية التحتية الخاصة بها وتوفير المعدات الضرورية من أجل تشغيلها و تأمين توازن الأنواع الحيوانية فيها؛
- مرحلة تقييم المجال المحمي بواسطة تنمية قطاع السياحة الإيكولوجية وكذا أنشطة أخرى اقتصادية تنسجم مع أهداف الحماية والتدبير المستدامين بالنسبة للمجال الأخضر.

الإنجازات المتعلقة بالغابات و التنوع البيئي البري

تتمحور هذه الإنجازات حول:

- رسم الحدود وكذا التأمين العقاري لـ 98 في المئة من 9 مليون هكتار من الغابات مع ضمان حق الاستغلال بالنسبة للسكان المحليين؛
- غرس الأشجار لإيقاف الأسباب التي تساهم في تدهور الغطاء الغابوي، وإحياء وتطوير الرعي الغابوي عن طريق الرفع من وتيرة غرس النباتات الذي ارتفع من 20 000 هكتار في السنة

برسم سنة 1992 إلى ما يزيد عن 40 000 هكتار في السنة في السنة الواحدة خلال السنوات الماضية، مع إعطاء الأولوية للأنواع المحلية (شجرة العرعار والفلين والأرز والأركان)؛

- التحكم في نسبة التعرية المائية في 18 حوضا مائيا ضمن 22 حوضا مصنفا في لائحة الأولويات. تسمح الأعمال الميكانيكية والبيولوجية المناسبة في الحفاظ على الموارد المائية والأراضي الفلاحية و البنيات التحتية للسقي؛
- مكافحة زحف الرمال عن طريق معالجة المناطق التي تنبعث منها الكثبان الرملية الساحلية والقارية وذلك على مساحة تقدر بـ 36 000 هكتار حيث من شأنها المحافظة على تكتلات التربة والواحات والبنيات التحتية؛
- كان من شأن تدبير مكافحة حرائق الغابات أن تساعد بواسطة وضع تدابير احترازية، و تجنب الأخطار، والإنذارات المبكرة، والتدخل السريع على تقليل المساحة التي طالتها الحرائق من 14 هكتار سنة (1995–1960) إلى 9 هكتار سنة (2006–1996) إلى أن بلغ نسبة 4 هكتار حاليا؛
- متابعة الحالة الصحية للغابات عن طريق وضع مخطط التأقلم و المراقبة اللذان يسمحان بالتنبه والحذر من ظاهرتي التدهور و الهجوم الطفيلي؛
- التعرف على ما يزيد عن 170 غابة داخل المجال الحضري وخارجه، والتي تساهم في تحسين إطار العيش لـ 14 مليون ساكن في 50 مدينة بالمملكة. إن وضع استراتيجية مخصصة لهذه الغابات سيخدم البيئة، والمجال الطبيعي والساكنة أيضا عن طريق تنظيم استقبال الزوار لأجل الاستجمام في 40 موقعا غابوي، و وضع تصميمات معدة في الهواء الطلق من أجلالتربية البيئية وتطوير المعارف حول حساسية المناطق الغابوية.

5. بين البحر والمحيط: المغرب بلد ساحلي

يتميز المغرب بشريط ساحلي يمتد على الواجهة الأطلسية من رأس سبارطال قرب طنجة في الشمال إلى الكويرة جنوبا (2 934 كلم)، وعلى الواجهة المتوسطية من رأس سبارطال إلى السعيدية (512 كلم).

بفضل المنطقة الاقتصادية الخالصة الممتدة على 200 ميل بحري وقرابة 3500 كيلومتر من السواحل، تجاوز الميدان البحري بالمغرب المليون كيلومتر مربع من المساحة المائية.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل السواحل المغربية ملتقى طرق مياه من أصول مختلفة (المياه الشمالية، المتوسطية، الأطلسية، مياه الأعماق، إلخ.) والتي تتميز بتنوع خاص (5،44% من الأنواع التي تم إحصاؤها على مستوى القارة، بمعدل توطن يقارب 3،31%) (1). كما تصنف هذه المياه الخصبة من بين المياه الغنية بالثروة السمكية.

لقد كان المغرب رائدا في التزامه من أجل المحافظة على تراثه البيولوجي. إلا أنه، وكباقي الدول الساحلية، يواجه باستمرار الصعوبات من أجل الحفاظ على مجالاته وبيئاته البحرية بجميع مكوناتها: المياه البحرية، والأرصفة المرجانية، والبحيرات، والخلجان، ومصبات الأنهار والتنوع الحيواني والنباتي...

تتمثل هذه الصعوبات أساسا في:

- ضغط السكان المتزايد على الأشرطة الساحلية، 50% من سكان البلاد سنة 2000، بمعدل نمو بلغ 2،77% سنويا، مقابل 2،5% سنويا من مجموع الساكنة؛
- الانجراف الناتج عن توسع البنيات التحتية والأنشطة البشرية (طرق، معامل، مركبات سياحية، إلخ.): ضياع 1 000 هكتار سنويا في المجال الساحلي بما فيه الغابوي (2)؛
- التلوث الناتج عن الجزء غير المعالج من المقدوفات السائلة المنزلية، والمعامل، والملاحة البحرية، والتلوث العرضي، إلخ.؛
- محدودية وسائل المراقبة العلمية والمحافظة على الأنظمة البيئية البحرية: احترام قوانين الصيد في أعالي البحار، إلخ.؛
- التحسيس الذي لا يزال حديثا بمفاهيم الاستغلال المستدام.

وعيا منه بتراثه وموارده البحرية لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة، باشر المغرب مجموعة من المشاريع من أجل المحافظة عليها.

المخطط المديري للمناطق المحمية

وضع المغرب شبكة وطنية للمناطق المحمية التي ستساعد على الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي، حسب مخطط مفصل سيتم تطبيقه تدريجيا بالنسبة للمساحات المحمية. تستهدف هذه الشبكة 160 موقعا ذو أهمية بيولوجية وإيكولوجية، تم تهييؤها في منتزهات ومحميات.

يمكن أن نذكر من بين هذه المنتزهات والمحميات:

المنتزهات:

- المنتزه الوطني للحسيمة؛
- المنتزه الوطني لسوس ماسة؛
- المنتزه الوطني للداخلة.

المحميات:

- محمية اخنيفيس؛
- محمية جزيرة الصويرة؛
- محمية الوليدية – سيدي موسى؛
- محمية سيدي بوغابة؛
- محمية المرجة الزرقاء؛
- محمية مستنقعات العرائش؛
- محمية رأس الحربات الثلاث؛
- محمية مرشيشة؛
- محمية مصب ملوية.

المحمية الطبيعية رأس ثلاث فورش على بعد 40 كلم من الناضور، على الواجهة المتوسطية

بعض الأمثلة التي تساعد على قياس المطاف الذي قطعته المملكة المغربية خلال السنوات العشرين (20) الأخيرة :

- المصادقة على معظم الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة وإدراج محتوياتها ضمن الترسانة التنظيمية الوطنية، من بينها:
- الاتفاقية حول المحافظة على التنوع البيولوجي؛
- اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحر؛
- اتفاقية المحافظة على الفصائل المهاجرة التي تنتمي إلى الوحيش البري؛
- اتفاقية التجارة العالمية لفصائل الحياة البرية المهددة بالانقراض؛
- وضع استراتيجية وطنية بخصوص المساحات المحمية والمناطق الرطبة، عن طريق رسم الخطوط العريضة فيما يخص ترتيب وتدبير المواقع البيولوجية والإيكولوجية؛
- وضع وتعزيز تنظيمات محددة تتعلق بالأنشطة البشرية المختلفة: الصيد في أعالي البحار، الساحلية والحرفية، والأنشطة المرفئية، والتطور الحضاري، الترفيه والسياحة، إلخ.

نظرا لأن المغرب يقع في أقصى الشمال الغربي لإفريقيا، ويحده البحر من الجانبين حيث يطل على المضيق الإستراتيجي لجبل طارق ويستفيد من ظروف مائية ومناخية مناسبة، لذلك فإنه يتمتع بميول بحرية قوية بطبيعته:

- 3 500 كيلومترا من السواحل، 3 000 كيلومتر منها توجد على طول المحيط الأطلسي و500 كيلومتر بالبحر الأبيض المتوسط؛
- ظروف مائية ومناخية جد ملائمة؛
- إمكانات مهمة ومتنوعة لصيد السمك (1،6مليون طن من المنتجات السمكية سنويا).

يحتوي الساحل المغربي على ثروة سمكية مهمة، والتي تمنحه وفرة كبيرة في صيد السمك.

الصيد البحري بالمغرب

- 61350 منصب شغل مباشر على اليابسة
- 488500 منصب صغ غير مباشر
- 1+ مليوم طن من المنتجات السمكية

استفاد قطاع الصيد البحري منذ زمن بعيد من استثمارات معقولة سواءً كانت عمومية (موانئ) أو خاصة (قوارب صيد وصناعات تحويلية).

يساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني (3،8% من الناتج الوطني الخام) ويتمتع بموقع تاريخي في مجال تصدير الأسماك. ويلاحظ أن هذه الموارد لا تُستغَل اليوم بما فيه الكفاية بسبب قيود هيكلية.

وتطمح استراتيجية هاليوتيس للصيد البحري إلى جعل قطاع الصيد البحري محركا لنَمَاءٍ مستمر للاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار انطلقت العديد من سياسات التطوير بغية القيام بأعمال على النطاق الماكرو والميكرو–اقتصادي، مختلفة في حجمها، وفي الأسواق، وكذلك في أثرها الاجتماعي الاقتصادي، نذكر من أهمها :

- استراتيجية هاليوتيس للصيد البحري؛
- البرنامج الوطني لتهيئة المناطق الساحلية PNAL؛
- مخطط غَمْر الشعاب الاصطناعية IRA.

قام المغرب باختيار طريقة مسؤولة في ما يخص استغلال الموارد السمكية والتطوير الاقتصادي وبالأخص مساعدة السكان المحليين الذين يعيشون من البحر بشكل مباشر أو غير مباشر. إن حصيلة المعاملات في هذا القطاع تُقيَّم من خلال الإجراءات الاجتماعية بالأساس، والتطلعات المسموح بها، أخذا بعين الاعتبار القدرة البحرية المتوفرة.

فيما يتعلق بالحفاظ على أنظمته البيئية البحرية ، فإن المغرب شجع جميع المبادرات الوطنية، الثنائية منها وكذلك المتعددة الأطراف، ومن جانب آخر فإن خبرته المتقدمة والمعروفة اليوم في بعض المجالات (غمر الشعاب الاصطناعية وقرى الصيد، ونقط التفريغ المدبرة) هي أول ما يُصدَّر إلى القارة الإفريقية، وهو ما يمثل نموذجا حيا للتعاون جنوب جنوب.

علاوة على أن إدارة الأملاك البحرية العمومية (DPM) هي جزء مكمل لإستراتيجية الحماية والحفاظ حيث تنفذ الأعمال من خلال القيام بمجموعة إجراءات منها:

- تحديد الأملاك البحرية العمومية: وهو الإجراء الذي بدأته المديرية العامة للموانئ والأملاك البحرية العمومية وذلك بغية تحديد الأملاك البحرية العمومية (DPM) على وجه الخصوص، وذلك لحمايتها من أي عدوان محتمل. وقد حددت حاليا وبصفة نهائية 43% من (DPM) المغربية و53 في الطور الإداري و4 في الطور التقني؛
- شرطة الأملاك البحرية العمومية (DPM): من أجل إبعاد كل عدوان وتأمين احترام دفتر التحملات في حال احتلال مؤقت لـ (DPM)؛
- المراقبة عن طريق الصور الجوية، والتي تسمح بمتابعة الخط الساحلي وتقييم كمية الرمال (DPM) المستغلة بطريقة غير شرعية؛
- استكشاف معادن الرمال البحرية وذلك من خلال القيام ببحوث تقنية ضرورية لتحديد وتقييم الرواسب الرملية، وهذا لحل مشكل الخصاص في الرمال وحماية الشواطئ والساحل من الاستغلال المفرط؛
- المراقبة السنوية والهيكلية لنوعية مياه الاستحمام يتم القيام بهذا العمل منذ سنة 1993، وذلك بهدف إخبار المسؤولين وعامة الناس والسواح بنوعية مياه الاستحمام وكذلك في سبيل مساعدة الهيئات المعنية في اتخاذ القرار وتحديد الأولويات في مجال برامج التطهير السائل.

التحديات والآفاق

1. الميثاق الوطني للبيئة التنمية المستدامة

شجع صاحب الجلالة محمد السادس في خطاب العرش سنة 2009 إلى «إعداد ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها ومحمياتها ومواردها الطبيعية، ضمن تنمية مستدامة».

وفي إطار الإصلاحات المؤسساتية بالمغرب، يعتبر الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة تحولا مهما، لأنه وانطلاقا من هذا التاريخ حاول العمل السياسي، الجمع بين ثلاث ركائز: اجتماعية واقتصادية و بيئية.

وعلاوة على ذلك فإن المسلسل الديمقراطي لإعداد الميثاق كان أيضا ضروريا، لأنه وضع أسس التعاون بين الوزارات الذي سيرتكز عليه تطبيق التنمية المستدامة.

مسلسل التشاورات التي همت الميثاق

في إطار مقاربة تشاركية نموذجية، تم تقديم هذا المشروع الأولي للفاعلين والمواطنين عن طريق ثلاثة أنواع من المشاورات:

- **المشاورات الجهوية**: أكثر من 8 500 مشارك ساهموا في أشغال هذه التشاورات.
- **المشاورات عبر الموقع الاليكتروني**: أكثر من 127 000 زائر و تم تسجيل حوالي 9 000 استبيان.
- **المشاورات الموازية** : تم عقد أكثر من 46 لقاء، من طرف مختلف مكونات المجتمع المدني (قطاعات وزارية وهيأت عمومية ومنظمات سياسية ونقابات وجمعيات مهنية ومعاهد البحث العلمي والجمعيات غير الحكومية والجالية المغربية المقيمة بالخارج).

وانبثق عن مسلسل المشاورات صياغة 5 654 توصية والتي تم تصنيفها حسب ثلاثة محاور أساسية وهي: الحكامة، حماية الأوساط البيئية والإجراءات المواكبة.

وقد مكنت تعبئة جميع الأطراف المعنية حول هذا المشروع وضع المبادئ الأساسية لجعل التنمية المستدامة هدفا للجميع.

تفعيل الميثاق

بمناسبة عيد العرش سنة 2010، دعا جلالة الملك محمد السادس الحكومة لتجسيد التوجهات الكبرى للحوار والمشاورات الموسعة حول الميثاق في خطة عمل مندمجة بأهداف مضبوطة وقابلة للإنجاز في كل القطاعات. والعمل على بلورة هذه الخطة في مشروع قانون– إطار، ليكون مرجعا للسياسات العمومية لبلادنا.

والتفعيل القانوني لهذا الميثاق سيتم من خلال قانون إطار الذي سيعرض على البرلمان للمصادقة عليه خلال سنة 2012.

لتطبيق الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، تم اعتماد نظام متكامل لحماية دائمة للبيئة SPDE، وذلك كأداة توجيه وتدبير، بهدف تحقيق مبادئ وقيم الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في إطار تخطيط استراتيجي تدريجي بحيث يتضمن:

- تأهيل البيئة: يعتمد التأهيل البيئي على منهجية أحادية الأبعاد من خلال مقاربات موضوعاتية بيئية مجسدة في برامج علاجية في المقام الأول.
- إعداد الاستراتيجة الوطنية للبيئة تجعل من البيئة ركيزة متعددة الأبعاد وذلك من خلال نهج استراتيجي يشمل جميع القطاعات ويتسم بطابع وقائي أكثر ما هو علاجي.
- تحديد ووضع استراتيجة وطنية للتنمية المستدامة تمكن من إدماج أبعاد إضافية متعلقة بالمجال الترابي وبالسياقات السوسيو–اقتصادية والسوسيو–ثقافية، التي تعد عناصر أساسية للتنمية المستدامة.

وقد تمت المصادقة على الميثاق ومسلسل تفعيله في شهر فبراير 2011 وذلك خلال الدورة السابعة للمجلس الوطني للبيئة باعتباره هيئة استشارية.

2. الاقتصاد الأخضر في المغرب كيف ينظم التحول؟

يعتبر تطبيق النمو الأخضر قضية التنمية المستدامة على مستوى العالمي ، وقد تم اعتمادها خاصة باعتبارها واحدة من محاور مؤتمر (ريو 20+) .

بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الاقتصاد الأخضر هو «اقتصاد يقود إلى تحسين مستوى عيش الإنسان وكذا العدالة الاجتماعية وذلك عبر الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والنقص في الموارد. ويتميز في أبسط أشكاله بضعف معدل انبعاثات الكربون، والاستخدام الرشيد للموارد والاندماج الاجتماعي» .

إذن فالاقتصاد الأخضر هو اعتماد طرق جديدة للتنظيم وطرق جديدة للعيش ، ولكن أيضا خلق طرق جديدة للإنتاج والاستهلاك والتي تمكن من الحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل على مقاربة الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة.

ويعتبر السياق الوطني في المغرب جد ملائم لإقامة اقتصاد أخضر نظرا لأهمية المبادرات التي أطلقت حتى الآن في مختلف المجالات الاقتصادية وبالخصوص إستراتيجية تعبئة الموارد المائية والمحافظة على البيئة والغابات وتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وتعزيز التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة وتحسين تدبير النفايات الصلبة والسياحة المستدامة.

وستساعد هذه المبادرات على تلبية الحاجيات السوسيو–اقتصادية والبيئية الملحة. إن الوصول إلى الاقتصاد الأخضر يمر أيضا عبر إدماج البعد البيئي داخل مجموع المجالات الاقتصادية الموجودة وعبر خلق صناعة جديدة تشمل فروع صناعية خضراء. ويشكل التطور المالي الأخضر (الخاص والعمومي) للاقتصاد الأخضر وتتبع المهارات وإنشاء مراكز وطنية للخبرة والبحث والتجديد في المهن الخضراء الجديدة، المفتاح الرئيسي لنجاح التحول الأخضر الذي لا يتحقق إلا بالالتزام القوي للدولة وللقطاع الخاص في إطار رؤية للتنمية على المدى الطويل.

كما أن تقرير وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة (فبراير 2012) حول «التعبئة لتنمية خضراء في المغرب» يحدد قدرات تطوير فروع خضراء. ويحلل كذلك هذا التقرير فروع صناعية جديدة متعلقة بالتكنولوجيات والخدمات الخضراء و التي يمكن تجميعها في ثلاث مجموعات:

- فروع تشارك في اقتصاد الطاقة؛
- فروع تساهم في الحفاظ على الثروات الطبيعية؛
- فروع تساعد على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

كما أن الاستراتيجيات القطاعية التي بدأت سنة 2007 والمؤدية نحو اقتصاد أخضر وفرت فرص شغل ، وهي على الشكل التالي:

- الطاقات المتجددة: 13 300 منصب شغل في أفق 2020؛
- النجاعة الطاقية: 36 800 منصب شغل في أفق 2020؛
- الغابات: 50 000 منصب شغل في أفق 2020؛
- التطهير السائل: 10 000 منصب شغل في أفق 2030؛
- النفايات: أكثر من 11 000 منصب شغل في أفق 2020.

ما هي التدابير اللازمة لمصاحبة المغرب لانتقال نحو الاقتصاد

في سياق التحضير لمؤتمر (ريو+ 20) بالمغرب، ساهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحديد الفروع ذات قدرات ووضع في الآفق تدابير مصاحبة. وأصدر المجلس كذلك مجموعة من التوصيات لمرافقة تنمية الفروع الوطنية للاقتصاد الأخضر:

- وضع إستراتيجية شاملة لتطوير الاقتصاد الأخضر في المغرب؛
- تطوير الفروع الصناعية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر؛
- وضع إستراتيجية من أجل استباق الحاجيات من الكفاءات وقدرات البحث والابتكار التكنولوجي والقدرات الابداعية؛
- تقوية وسائل الحكامة لاستراتيجية الاقتصاد الأخضر على الصعيدين الوطني والجهوي؛
- تطوير التربية والتوعية البيئية؛
- وضع آليات مالية هدفها تطوير الاقتصاد الأخضر؛
- تفعيل الترسانة القانونية البيئية القائمة، وذلك عن طريق وضع أدوات الرقابة والمتابعة؛
- تطوير البعد البيئي و السلوك الاجتماعي.

هذا وينبغي أن يكون التحول إلى الاقتصاد الأخضر متوازي مع تقوية الركيزة الاجتماعية للتنمية المستدامة. بحيث تعتبر الصحة والتعليم والحد من الفقر والإقصاء خلال هاذين العقدين الأخيرين إحدى الأولويات في مجال العمل الاجتماعي. وتخصص حاليا 20% من نفقات الدولة للخدمات الاجتماعية الأساسية. إلا أن العمل الذي تقوم به الدولة ليس كافيا، فقد مثلت سنة 2005 نقطة تحول وذلك عند انطلاق برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تقوم بإدماج المجتمع المدني.فمع هذا البرنامج وعلاوة على الحصيلة، فقد مكنت من خلق ديناميكية التي عرفت تعزيزا مستمرا على مدى خمس سنوات وأعطت إمكانيات مهمة للتنمية مستقبلا.

وفي سياق آخر، فان المغرب يشرف عن طريق وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، على مجموعة Focus group حول النمو الأخضر والتطور الترابي في إطار مبادرة OCD/MENA والتي تدخل في إطار تفعيل توجيهات إعلان مراكش حول الحكامة والاستثمار والذي تمت المصادقة عليه في نونبر 2009 الناتجة عن مبادرة OCD/MENA 2015-2011 حول الحكامة.

3. النمو الأخضر والقضاء على الفقر: رؤية المغرب

يرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن استثمار 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عشر قطاعات رئيسية، سيساعد في عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. هذا الاستثمار، «الذي تقدر قيمته بحوالي 1 300 مليار دولار سنويا...، سيسمح للاقتصاد العالمي بتسجيل معدل نمو يساوي – إن لم يتجاوز – توقعات النماذج الاقتصادية المعمول بها».

وتظهر بنشمارك الدولية، أن لمفهوم الاقتصاد الأخضر القدرة على تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص العمل بصورة أكبر مما هو عليه الأمر في الشكل المتعارف عليه. وقد وضعت الدول المنخرطة في هذا النموذج الجديد استراتيجية وطنية متناسقة وشاملة لجميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم الاعتماد على الاقتصاد الأخضر في بعض الحالات كوسيلة لتوحيد السياسات الاقتصادية القطاعية. واستندت هذه الاستراتيجيات على إطار تنظيمي قوي ومزود بآلية فعالة لرصد ومراقبة التنفيذ وضريبة بيئية وطاقية ملائمة.

وهكذا فإن إيجاد مقاربة جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي ضرورية، تشمل الرعاية الاجتماعية اللازمة والازدهار الاقتصادي. كما يتوجب على المغرب إيجاد سبل لدمج الاستدامة البيئية مع النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي وذلك بعزل النمو عن الاستغلال المفرط للبيئة وعن الفوارق الاجتماعية.

وسيرتكز التحليل على موردين رئيسيين محدودين «الماء والطاقة» بالإضافة إلى مجال استراتيجي «تدبير النفايات»:

- الاستثمار والجهود المبذولة لضمان تحقيق الأولويات؛
- عدم المبادرة في هذا العمل يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والفقر بالمملكة.

أدى الارتفاع الدائم لأسعار برميل النفط بالإضافة إلى آفاق النمو الاقتصادي بالمغرب، الذي ينتج عنه ارتفاع الحاجات الطاقية، إلى ارتفاع الفاتورة الطاقية.

ويواجه المغرب مشكلة إضافية : حاجته لطاقة. ففي الواقع، فإن استيراده لـ 98 من احتياجاته الطاقية، جعلت الفاتورة ترتفع سنويا إلى 11% من الناتج الإجمالي الخام في سنة 2011.

وبهذا فان الإستراتيجية الطاقية الوطنية تهدف إلى تطوير النجاعة الطاقية علاوة إلى الطاقات المتجددة.

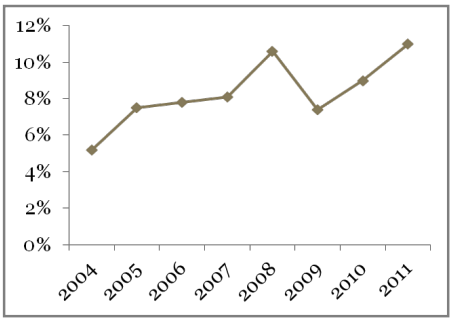

الشكل 32 : تطور الفاتورة الطاقية بالنسبة المئوية من الناتج الوطني الخام

الإستراتيجية الطاقية الوطنية

أهداف أساسية	أهداف استراتيجية
• تأمين التزويد وتوفير الطاقة. • استفادة الجميع من الطاقة بأسعار مناسبة. • التحكم في الطلب. • الحفاظ على البيئة.	• خليط متنوع وأمثل حول الخيارات التكنولوجية التي يمكن الاعتماد عليها وقادرة على المنافسة. • تعبئة الموارد الوطنية بالتركيز على الطاقات المتجددة. • إعطاء الأولوية للنجاعة الطاقية. • الدمج الجهوي.

برنامج الطاقة الشمسية

تتوخى إستراتيجية الطاقة الوطنية زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 42 بالمائة في أفق سنة 2020. وفي هذا الإطار، سيمكن برنامج الطاقة الشمسية بالمغرب من إنتاج 4 500 جيكاواط في السنة واقتصاد سنوي ما يعادل مليون طن مكافئ البترول وتجنب انبعاث 3،7 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون في السنة.

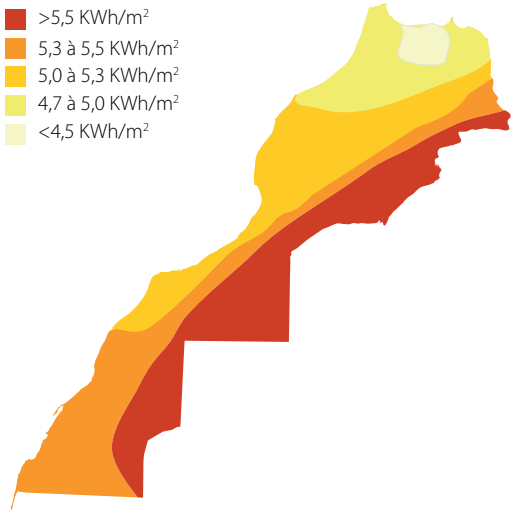

الشكل 33 : خريطة الطاقة الشمسية المحتملة

القدرة الكهربائية المنشأة	2 000 ميكاواط
الإنتاج الكهربائي	4 500 جيكاواط
الاستثمار	9 مليار دولار
كمية الإنبعاثات المتجنبة من غاز ثاني أكسيد الكربون	3.5 مليون طن سنويا
الاقتصاد السنوي	1 مليون طن مكافئ البترول– 500 مليون دولار

برنامج الطاقة الريحية

ومن جهته، سينتج برنامج الطاقة الريحية المتكامل 6 600 جيغاواط في السنة واقتصاد 1.5 مليون طن مكافئ البترول وتجنب انبعاث 5.6 مليون طن من غاز ثاني أوكسيد الكاربون في السنة.

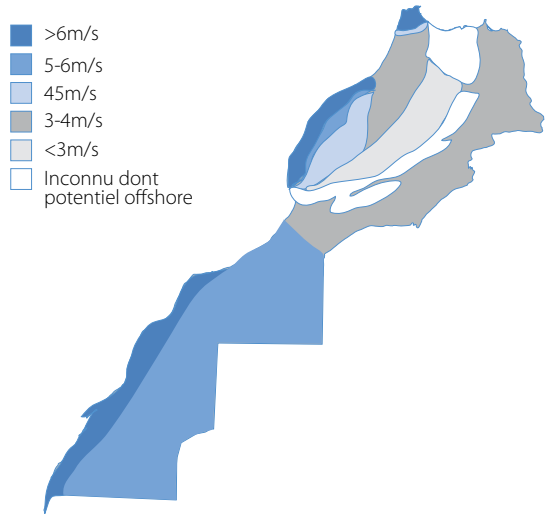

الشكل 34 : خريطة الطاقة الريحية المحتملة

القدرة الكهربائية المنشأة	2 000 ميكاواط
الإنتاج الكهربائي	6 600 جيكاواط
الاستثمار	3.5 مليار دولار
كمية الإنبعاثات المتجنبة من غاز ثاني أكسيد الكربون	5.6 مليون طن سنويا
الاقتصاد السنوي	1.5 مليون طن مكافئ البترول– 750 مليون دولار

ومن أجل الاستفادة من جميع مميزات إستراتيجية الطاقة الوطنية في مجال الطاقات المتجددة، وإمكانية تطور أنشطة صناعية جديدة والتطور الاجتماعي والاقتصادي والبشري عن طريق خلق فرص الشغل، تم اقتراح جهاز يضم عشرة تدابير تنفيذية تتمحور حول ستة محاور وهي:

- تعزيز الإستراتيجية الوطنية لتطوير فروع الطاقات المتجددة؛
- تطوير وهيكلة روابط قيمة لتحقيق اندماج صناعي قوي ومستدام؛
- تعزيز الأجهزة المالية والضريبية الجاري بها العمل والمرتبطة بالطاقات المتجددة؛
- تفعيل المقتضيات المحددة لقانون 09.13 وتطوير المعايير؛
- تعزيز آليات مراقبة عملية وآليات المتابعة وتقييم التأثير؛
- وضع برنامج للتكوين والبحث والتطور من أجل مصاحبة المبادرات المتخذة والتعجيل بتطوير فروع الطاقات المتجددة.

أما النتائج المتوقع تحقيقها فهي كالتالي:

- تخفيض الفاتورة الطاقية من 750 مليون دولار في السنة (الطاقة الريحية) + 500 مليون دولار في السنة (الطاقة الشمسية)؛
- خلق مناصب شغل 38 000 منصب؛
- تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري 9،1 مليون طن في السنة؛
- التحكم في استخدام التكنولوجيات وتصديرها.

الماء

الإشكالية	الآثار
ارتفاع الطلب والنقص في الماء 2012: الحاجيات 13.7 مليار متر مكعب، وخصاص يبلغ 2 مليار متر مكعب 2030 : الحاجيات 16.7 مليار متر مكعب، وخصاص 5 مليار متر مكعب	• قطاعات اقتصادية متأزمة • فقدان مناصب الشغل • مناطق تعاني من الضغط (الهجرة) • التصحر • ...

خطة العمل: تنمية موارد المائية في أفق 2030

1. اقتصاد الماء (2.5 مليار متر مكعب)»
   - الري (2 مليار)؛
   - شبكة ربط المياه (0.5) مليار.
2. تعبئة المياه (2.5 مليار مكعب):
   - تجميع مياه الأمطار؛
   - مياه غير تقليدية (تحلية المياه وإعادة استعمالها)؛
   - السدود.

النتائج المتوقعة

- تعبئة موارد جديدة متعلقة بالاقتصاد (في خدمة برامج القضاء على الفقر)؛
- دعم النشاط الاقتصادي؛
- تطوير فروع جديدة (تحلية المياه، التطهير السائل) من شأنها خلق فرص شغل؛
- حماية الأوساط البيئية والموارد الطبيعية وصحة السكان (البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة).

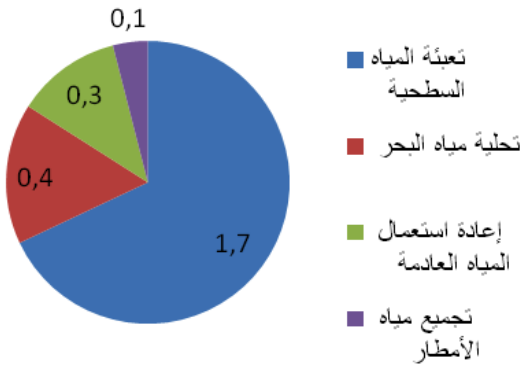

الشكل 35: تعبئة موارد إضافية

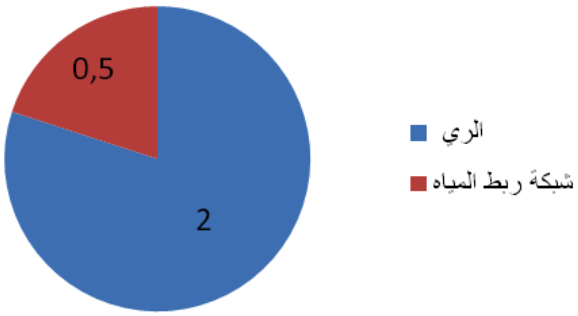

الشكل 36: اقتصاد المياه بمليار متر مكعب

تدبير النفايات

	خطط العمل	النتائج المتوقعة
النفايات	1. بلوغ معدل جمع النفايات يصل إلى 90 بالمائة في سنة 2015، و100 في المائة في سنة 2020. 2. إنجاز المطارح المراقبة للنفايات لصالح جميع المراكز الحضرية (100 في المائة) في سنة 2015. 3. تنظيم وتنمية قطاع – الفرز– التدوير والتثمين للوصول إلى نسبة 20% في إعادة استعمال النفايات في سنة 2015.	• تحسين صحة السكان. • حماية الأوساط البيئية والموارد الطبيعية. • خلق مناصب شغل (12 000/ 18 000 في السنة). • التحكم و تصدير الكفاءات.

إن الاستثمارات والجهود المبذولة في هذه القطاعات أفقية جد مهمة، حيث أن المغرب في حاجة إلى دعم مالي ونقل للتيكنولوجيا والتكوين من أجل تحقيق الأهداف، غير أن هذه الأهداف تبقى ضرورية من أجل الحد من الفقر والحفاظ على النمو.

في إطار الاستعدادات لمؤتمر «ريو+ 20» وفي ظل النقاشات التي ستتمحور حول التنمية الخضراء وآليات تحقيقها، قام المغرب بتقييم داخلي (جرد نقاط الضعف والقوة) من أجل تفعيل التنمية الخضراء، كما حاول كذلك تقديم قراءة للعوامل الخارجية التي من شأنها تشجيع أو عرقلة تنفيذ هذا المشروع (الفرص والأخطار).

من أجل الانتقال نحو اقتصاد أخضر والاستفادة من دعم دولي، يتوفر المغرب على مجموعة من الامتيازات التي يمكن استثمارها واستغلال الفرص:

- موقع جغرافي استراتيجي، صلة وصل ما بين إفريقيا و أوروبا
- إمكانيات في الطاقات المتجددة؛
- وضعية منخفضة لانبعاث ثاني أكسيد الكربون)بمعدل 2.5 ط/ للفرد في السنة سنة 2004) تسمح بالتموقع في سوق الكربون؛
- مقاربات قطاعية ذات رؤية على المدى المتوسط والبعيد؛
- استراتيجيات واضحة في القطاعات المستقبلية (الريحية، والشمسية والنفايات والتطهير السائل)؛
- إمكانية تخفيف ما يعادل 53 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في أفق 2030؛
- تفعيل الصندوق الأخضر (مائة مليار دولار أمريكي في السنة ابتداء من سنة 2020.

والرفع كذلك من نقاط الاهتمام:

وطنيا:

- ملائمة التكوين مع الحاجيات؛
- غياب الضريبة والمحاسبة البيئية.

دوليا:

- حواجز تجارية جديدة (مثال: ضريبة الاتحاد الأوروبي للكربون على الجو)؛
- أشكال جديدة للوقاية؛
- شروط جديدة لمساعدة على التنمية.

خاتمة

عشية انعقاد مؤتمر ريو + 20 ، ينبغي على البلدان المتقدمة، أن تجد حلولا للأزمات الشاملة التي تعصف بها، وأن تتحمل أيضا مسؤولياتها التي أخذتها على عاتقها خلال مؤتمر ريو لسنة 1992 ، وذلك بالعمل على تصحيح وإصلاح الأضرار والاختلالات المترتبة عن أنماط التنمية، التي لم تأخذ بعين الاعتبار حتمية المحافظة على كوكبنا الأرض.أما بالنسبة للدول النامية، فقد وعت بضرورة بناء مستقبلها على تطور مستدام يحافظ على مواردها الطبيعية.

يبرز هذا التقرير المنجزات والتقدم الحاصل في المغرب، خلال العشرينية الأخيرة، في مجال التنمية المستدامة بالتركيز على أربعة محاور أساسية؛ اجتماعية، واقتصادية، وبيئية، والحكامة. ويتضح أن مختلف الأوراش التي شرع فيها، كمرحلة أولى، لفي المجالات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، قد تم تدعيمها بصفة تدريجية بمشروع مجتمعي صاغه جلالة الملك محمد السادس، حيث تمت مأسسته من خلال الدستور الجديد، وأجرأته بمشاركة وتعبئة كل القوى الحية بالمملكة.

صحيح أن المغرب حافل بالعديد من المبادرات في مجال التنمية المستدامة، ويطمح أن يجعل منها أولوية استراتيجية للتنمية. إلا أن هذه السياسة، تشكل عبئا كبيرا بالنسبة لبلد يواجه اشكاليات قوية للتنمية الاقتصادية ولتأمين الخدمات الأساسية، من تمدرس وصحة ومحاربة الفقر لفائدة ساكنة تزداد بـ 400 000 نسمة في السنة. وقد بينت الدراسات حول اقتصاد التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية، التأثيرات الاقتصادية لتدهور الخدمات الإيكولوجية. ويقترح التقرير TEBB اقتصاد النظم البيئية والتنوع البيولوجي آليات جديدة لحساب كلفة النظم البيئية، حيث تشكل كلفة عدم الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي 7 % من الناتج الداخلي الخام العالمي في أفق سنة 2050 .

ان إنعاش التنمية المستدامة يتطلب بالتأكيد ضرورة توفر عل رؤية شاملة للتقدم في جميع المجالات وكذا والوسائل التقنية .لكن تظل المشاركة الفردية والجماعية للسكان ضرورة لتحقيق الأهداف المنشودة. لهذا لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون إقامة حكامة جيدة. ووعيا بهذا التحدي، فان المغرب قد بنا إطارا مؤسساتيا متجددا، يضع المملكة المغربية على طريق الاقتصاد الأخضر.

ويعد، في هذا الصدد، الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، باعتباره نتاج لتوافق وطني، دعامة للتقارب والتنسيق، اللذان سيتم تفعيلهما في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، مما سيضع المغرب في إستراتيجية للتقدم الاجتماعي تحترم التوازنات الايكولوجية.

إلا أنه، لازالت هناك تحديات كثيرة و معقدة، يجب تكثيف الجهود لرفعها. وتتجلى في ثلاثة محاور أساسية، وهي:

- ففي مجال الحكامة، يجب على الجهوية الموسعة أن تترجم بصفة عملية بنقل المهارات على مستوى القدرات البشرية والتقنية إلى الجهات، ودعمها بالوسائل المالية، لتمكينها من مواجهة الإشكاليات المحلية، وكذلك العمل على إحياء مقاربة المذكرات المحلية 21 .
- وفي المجال الاجتماعي: متابعة الجهود لمحاربة الفقر والأمية وتكريس العدالة الاجتماعية، من اجل تحقيق الأهداف الألفية للتنمية. وكذلك العمل على مواكبة الشباب من خلال تكوين جيد، من اجل الاندماج في سوق الشغل، ولا سيما المهن الخضراء الجديدة، التي تطرح تحديا كبيرا، إلا أنه يبقى مجالا واعدا.
- وفي المجال البيئي: يعتبر وجوب الأخذ بعين الاعتبار، العوامل الخارجية السلبية، في تنفيذ البرامج وإعداد المحاسبة البيئية والجباية البيئية الخضراء، تشكل رهانات كبيرة، يجب رفعها على المدى القصير والمتوسط، نظرا لتأثيراتها المستدامة والعميقة.

وتستوجب هذه التحديات استثمارات مالية ضخمة، حيث يجب وضع آليات مالية متجددة لرفعها.

وإن المملكة المغربية التي تواجه التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، لا يمكنها بمفردها تحمل هذه التكاليف. لذا يجب التأكيد على ضرورة القيام بعمل جماعي ومسؤول على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة. ولذلك فان المغرب متشبث بالتعاون الدولي الذي، بغض النظر عن الأزمات المالية والصدمات القارية، يعد ضمانا للسلام الدولي في إطار المبدأ الخامس لإعلان ريو لسنة 1992:

يجب على الدول ان تتعاون بروح من الشراكة العالمية لحفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام البيئي للأرض. نظرا لتنوع الأدوار في تدهور البيئة العالمية، تتحمل الدول مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة. وتعترف البلدان المتقدمة النمو بالمسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، نظرا للضغوط التي تمارسها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية والموارد التقنية والمالية المتاحة لهم.

توصيات منتدى شباب الثانويات التأهيلية

« التربية والتحسيس لاستهلاك مسؤول »

الرباط، 28 أبريل 2012

على هامش الاحتفال بعشرية «برنامج الصحافيون الشباب من أجل البيئة» ، وفي إطار تحضيرات لريو + 20، نظم منتدى تشاركي حول موضوع التربية والتحسيس لاستهلاك مسؤول.

عرفت هذه التظاهرة مشاركة الفائزين في برنامج «الصحافيون الشباب من أجل البيئة»، الأساتذة، ممثلي وسائل الإعلام ،المجتمع المدني، الجمعيات المهنية وممثلو القطاع العام والخاص. تمخض عن هذه الدورة التوصيات التالية :

المحور الأول: تربية الشباب على البيئة والتنمية المستدامة

- إصدار القانون الإطار لتنفيذ الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- تشجيع التربية على البيئة والتنمية المستدامة بطريقة مندمجة، من مراحل التعليم الأولي و الابتدائي إلى المرحلة الثانوية، من خلال إدماجها في المناهج التربوية والزمن المدرسي للمدرس والمتعلم؛
- وضع برامج تكوينية لفائدة المدرّسين والمربّين والإعلاميين الشباب، وتشجيع التثقيف بالنظير في مجال البيئة والتنمية المستدامة، و تطوير أدوات بيداغوجية دينامية؛
- تعزيز وتعميم إنشاء النوادي البيئية وأندية الصحافة البيئية بالمدارس، وتوسيع المشاركة فيها ودعم برامجها بتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة، تماشيا مع البرامج والمشاريع الخاصة بتفعيل التربية على البيئة.
- إنشاء شبكات محلية وجهوية ووطنية للأندية البيئية والمراسلين الشباب وللجمعيات البيئية، وتقوية التنسيق بينهم لمواكبة الأنشطة البيئية للمدارس، ودعمها بشراكات فاعلة؛
- استثمار تحقيقات الصحفيين الشباب لإحداث بنك معلومات ورقية ورقمية، قابلة للاستغلال من طرف الصحفيين الشباب ومختلف الفاعلين؛

المحور الثاني: أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامين

- إدماج الاقتصاد الأخضر في برامج التعليم والتكوين، والبحث العلمي؛
- تشجيع الاستعمال المعقلن للأسمدة والمواد الكيماوية في ميدان الفلاحة؛
- تشجيع أنماط الإنتاج العتيقة التي تحافظ على البيئة؛
- التقليل من استعمال التعليب والتلفيف وتشجيع إعادة الاستعمال؛
- إحداث آليات مالية تحفيزية جديدة لتمويل الاقتصاد الأخضر؛
- تشجيع استعمال تجهيزات أقل استهلاكا للموارد الطبيعية و الطاقة؛
- حث المواطن على الأخذ بعين الاعتبار المعيار البيئي أثناء اختياره للمنتوج؛
- تكريس يوم وطني موضوعاتي حول الاستهلاك المسؤول؛
- تنمية النقل العمومي المستدام في الوسط الحضري وتشجيع استعماله.

المحور الثالث : التواصل والتحسيس بشأن الاستهلاك المسؤول

- تفعيل الحق في الوصول إلى المعلومة ومن بينها البيئية لتسهيل دور الإعلام في التوعية البيئية؛
- إعطاء الأهمية اللازمة للقضايا البيئية في الإعلام الوطني من خلال إنشاء قناة متخصصة في البيئة أو تخصيص صفحات أو برامج قارة للتواصل والتوعية البيئية؛
- بناء قدرات وسائل الإعلام المحلية والإقليمية (في إطار سياسة القرب)، ومنظمات الإنتاج والدعاية والإعلان ووكالات تنظيم التظاهرات من أجل تحسين التواصل بشأن التحديات وفرص اعتماد الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛
- حث مهنيي التواصل على إدماج البعد البيئي في منتوجهم الإعلامي.
- تمرير الخطاب البيئي من خلال ربط البيئة بجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- تنظيم تظاهرات على نطاق واسع حول المجال السمعي البصري والسينما المخصصة للبيئة (على سبيل المثال: المهرجانات الدولية)؛
- إنشاء شبكة تضم الشباب المنخرطين في برنامج «الصحفيون الشباب من أجل البيئة القديمة» ووسائل الإعلام.

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
قطاع البيئة

9، شارع العرعار 420/1، سكتور 16، حي الرياض، الرباط
الهاتف: 51/50/49 66 57 37 05 • الفاكس: 68 04 57 37 05
الموقع الالكتروني: www.environnement.gov.ma